جامعة محمد الأول
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
وجدة

مجموعة البحث في
الديمغرافيا التاريخية

كنانيش
Kananiche

مجلة متخصصة في الديمغرافيا التاريخية

الديمغرافيا في تاريخ المغرب

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 28
سلسلة مجلات متخصصة رقم 1
تصدر مؤقتا مرة في السنة
العدد الأول: صيف - خريف 1999

المملكة المغربية

جامعة محمد الأول وجدة

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

رقم – 28 –

سلسلة: مجلات متخصصة – رقم – 1 –

عنوان المراسلة:

ترسل الأبحاث والدراسات إلى العنوان الآتي:

مجلة كنانيش – ص.ب. 457 وجدة 60000

الهاتف: 04 06 50 (06)، 07 06 50 (06)

فاكس 96 05 50 (06)

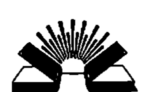
العنوان الالكتروني: facoujda@lettres.univ-oujda.ac.ma



الديمغرافيا في تاريخ المغر

- تعتبر الأفكار الواردة في المجلة ع
  آراء أصحابها.
- لاترد المقالات إلى أصحابها نشرت أم لم تنش
- ترسل المقالات على قرص مرن، وفي أ
  من 30 صفحة.

جامعة محمد الأول
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
وجدة



مجموعة البحث في
الديمغرافيا التاريخية



كنانيش
Kananiche

مجلة متخصصة في الديمغرافيا التاريخية

> "... هذا إلى مانزل بالعمران شرقا وغربا ... من الطاعون الجارف، الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها... فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد، ونشأة مستأنفة، وعالم محدث."
>
> ابن خلدون، المقدمة

الديمغرافيا في تاريخ المغرب

إعداد:
مصطفى نشاط - محمد استيتو
نور الدين الموادن

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 28
سلسلة مجلات متخصصة رقم 1
تصدر مؤقتا مرة في السنة
العدد الأول: صيف - خريف 1999



عنوان الكتاب : الديمغرافيا في تاريخ المغرب
سلسلة : مجالات متخصصة (كنانيش)
إعــداد : مصلحة النشر والطبع - (كلية الآداب وجدة)
الرقن : نزيهة زايز، نعيمة حكيمي، فاطمة بلقاسمي. (كلية الآداب وجدة)
المعالجة التقنية : مهدي حمــزاوي (كلية الآداب)
رقم الإيداع القانوني : 1999/181
الطبعة الأولى : 1999

الفهرس

كلمة السيد القيدوم

في إطار تدعيم أسس البحث العلمي الرصين، يسر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة أن تبشر عموم القراء والمهتمين بصدور مولود جديد سينضاف إلى سلسلة المنشورات والأعمال العلمية الصادرة عن أساتذتنا الباحثين الذين مافتؤوا يراكمون إنتاجاتهم العلمية والمعرفية برحاب هاته المؤسسة.

وتأتي هذه الثمرة الطيبة المسماة «كنانيش» في خضم حركة الإنتاج والنشر الدؤوبة التي تشهدها مؤسستنا خصوصا في بحر هذه السنة، من منشورات متنوعة تتوزع بين محاضرات ومناظرات وبحوث إضافة إلى مجلة الكلية الحافلة بالدراسات والتحاليل.

وتندرج مجلة «كنانيش» في إطار المجلات المتخصصة التي تعنى بالدراسات التاريخية حول الديمغرافيا، وقد جاءت فكرة تأسيس هذا المشروع على هامش الأيام الوطنية السادسة للجمعية المغربية للبحث التاريخي المنعقدة العام الماضي، من لدن مجموعة البحث في الديمغرافيا التاريخية التي ومنذ لحظة تأسيسها في صيف 1994 اختارت الحقل التاريخي كمجال لإحداث تراكم كمي ونوعي في ميدان الديمغرافيا التاريخية الذي لم يحظ بكثير من الاهتمام من لدن الباحثين المغاربة.

وسعيا وراء دعم وتشجيع مثل هذه المجموعات النشيطة، فسحت لها كلية الآداب المجال لتمكينها من نشر إنتاجاتها العلمية حتى تضمن استمراريتها من جهة واستفادة الباحثين المعنيين وجمهور المثقفين عامة من نتائج بحثها.

وأغتنم هذه الفرصة، لأحيي هذه المجموعة على جديتها ومثابرتها ومساهمتها في إغناء رصيد الكلية العلمي والمعرفي وتدعيم زخمها الفكري والإبداعي، كما أتمنى لمجلة «كنانيش» اطراد النجاح واستمرارية البقاء في أفق تعزيز صرح البحث العلمي المتخصص والهادف برحاب جامعتنا.

والله ولي التوفيق

قيدوم الكلية

كلمة الجمعية المغربية للبحث التاريخي

بدعوة كريمة من السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية في وجدة الأستاذ الدكتور محمد العميري ودعوة من شعبة التاريخ ومن الإخوة أعضاء مجموعة البحث في الديمغرافيا التاريخية تقيم الجمعية المغربية للبحث التاريخي أيامها الوطنية السادسة في هذه الربوع الشرقية من وطننا العزيز. وأريد بادئ ذي بدء أن أتوجه بأحر عبارات الشكر إلى السيد القيدوم وإلى كل المسؤولين عن المدينة الذين فتحوا لنا أبواب كليتهم ومدوا لنا يد المساعدة لإقامة هذا الملتقى العلمي بما هو معروف فيهم من كرم الضيافة والعناية بحملة العلم. وكيف لا ومدينة وجدة عاصمة المغرب الشرقي منذ نشأتها وملتقى الطرق وباب ونافذة على كل الأفاق. فهي مصهر من مصاهر الشخصية المغربية وهل تكون الحضارة إلا بما يتجمع ويتراكم من مختلف المقومات في بقعة معينة من الأرض فتكون منارا يستضيء به القاصي والداني.

ومن حسن الحظ، وليس الحظ في الغالب إلا كناية عن الواجب والضرورة، أن تتشكل في مدينة وجدة مجموعة البحث في التاريخ الديمغرافي، فاسمحوا لي بأن أجدد للمسؤولين عنها عبارات التهنئة على عنايتهم بهذا الموضوع في ساحة البحث التاريخي بيننا. ويطيب لي أن أجزل لهم عبارات الشكر على ما يتيحون أمامنا من مناسبات، ليست هذه التي نحن بصددها اليوم سوى واحدة منها لها ما قبلها ولها ما بعدها، لسبر أغوار قضية تعتبر من أخطر قضايا البحث التاريخي، إن لم تكن هي عين الصواب وقطب الرحى الذي عليه المدار. أليس التاريخ كما قال المؤرخ الفرنسي الراحل مارك بلوك علم الإنسان بالدرجة الأولى، علما بأن الإنسان هو ذلك الكائن الحي المحكوم عليه كغيره بالموت والحياة والمميز عن باقي الكائنات بما وهب من سعة العقل وذلاقة اللسان، فيتذكر فينطق أو ينطق فيتذكر. وليس الإنسان إنسانا إلا بما يحفظ من تاريخه. وأول ذلك تاريخ الولادة وتاريخ الوفاة ثم يتفرع عن ذلك ما يتصل بدينك التاريخين من الأسباب الطبيعية الثابتة وأخرى تاريخية عرضية يكون الإنسان مسؤولا عنها في بعض الحالات وتفرض عليه فرضا في حالات

أخرى. ولنضرب مثلا على ذلك بما كان الطفل لدينا معرضا إليه من الأمراض الفتاكة، فكان خلال السبع سنوات الأولى من حياته كالماشي على الشوك لا يتخلص من شوكة إلا لتلسعه التي بعدها. فكانت نسبة وفيات الأطفال في مجتمعنا القديم مهولة وإن كنا لا ندري مدى هولها بالضبط. كما أننا لا علم لنا بما كان السلف رحمهم الله يروم من المرام للحد من تلك الآفة وكيف يسعى في المقاومة والصمود، إذ الإنسان مكلف طبعا وشرعا بالحفاظ على جنسه. وقد قام المغاربة بالواجب حيث إن عددهم ظل يدور بين أربعة إلى خمسة ملايين فيما بين القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين إذا اعتمدنا ما جاء في أبحاث لوي ماسنيون. ولكن الجوانب الأخرى كلها من تاريخنا الديمغرافي ما زالت في حاجة إلى البحث والتمحيص. كيف كنا نتزوج وما أسباب المرض لدينا وأسباب العلاج؟ ما معنى القبيلة وكل تفرعاتها على اختلاف الأسماء وما الكانون وكيف نحتسب ذلك في أبحاثنا اليوم على قلة ما بيدنا من الوثائق، فإننا مجتمع كانت تطغى عليه الثقافة الشفوية وهل من سبيل إلى استقراء تلك الشواهد الشفوية التي ما زال بعضها حيا فينا يقوم بالموكول به من الوظائف؟ ما هذه إلا بعض الأسئلة مما ينتظر الباحث المتخصص في هذا المجال ولا يسعنا إلا أن نتمنى للإخوة أعضاء المجموعة التوفيق في طرحها واجتذاب المزيد من الباحثين ليعززوا صفوفهم ويرسموا الطريق. ويعجبني في هذا الصدد قول الرسام بيكاسو الإسباني بأن الاكتشاف سابق للبحث بمعنى أنه لا ينشد الضالة إلا من هو على بينة منها. فنحن على يقين من أن إخواننا سوف يزيحون الستار أمامنا عن هذه الجوانب الغميسة من تاريخنا. وما لقاؤنا اليوم إلا لبنة من تلك اللبنات التي سيبنى منها صرح الديمغرافيا التاريخية المغربية. والأبحاث التي جادت بها قرائح زملائنا اليوم تغطي مجال البحث التاريخي منذ العصر القديم إلى القرن العشرين. وفيها ما يتصل بقضية الوثائق مثل أبحاث الأساتذة محمد حجاج الطويل وعثمان المنصوري وحليمة بنكرعي. وفيها ما يدور حول قضايا الأسرة وتحديد النسل والقحط والمجاعة مثل أبحاث الحسين أسكان ومحمد فتحة وإدريس أبو إدريس. ومنها ما يتصل بالتشكيلة الديمغرافية في مختلف العصور على ضوء تقلبات الظرفية السياسية مثل أبحاث الأساتذة إبراهيم القادري بوتشيش ومصطفى نشاط ونور الدين الموادن وإبراهيم ياسين وبوجمعة رويان. ويأتي في ختام هذه الأبحاث مساهمة الزميل الأستاذ

ميلود الناجي عن دور الإحصاء في الديمغرافية، فهي مسك الختام بما يوحي به الإختصاصي في الاقتصاد من لوازم التعبير العددي الذي يمكن ابتداءا من المعطيات المرقومة عن الوضعية الديمغرافية ثم يمكن خبرا من استقراء كل القضايا الظاهر منها والباطن التي منها مثلا هرم الأعمار، وهو اليوم لدينا ممتد القاعدة منفرشها لكثرة الشباب فينا، مع ما في ذلك من أسباب الحفز ومن التحدي في آن واحد.

وهكذا تخطو جمعيتنا خطوة أخرى من تاريخها الفتي. وكان لزاما عليها أن تطرق باب البحث الديمغرافي في تاريخنا بعد ما سبق لها في الأيام الوطنية الماضية أن انكبت على قضايا البادية وقضايا الجبل وقضايا البحر والتشكيلة الاجتماعية، ذلك أن التاريخ هو عمل الإنسان في أرضه مثلما أنه عمل الأرض في إنسانها. وفقنا اله لما فيه خير هذا الوطن والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ابراهيم بوطالب

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999

كلمة العدد

لماذا مجلة متخصصة في الديمغرافيا التاريخية؟

توخت مجموعة البحث في الديمغرافيا التاريخية، منذ تأسيسها في صيف 1994، إثارة الانتباه إلى أهمية البحث في الديمغرافيا التاريخية، اقتناعا منها بأن التاريخ لايمكن فهم ميكانزماته فهما صحيحا في غياب معرفة عميقة بالسكان من حيث العدد والفئات والأعمار والجنس والنمو الطبيعي والتجمعات والتنظيمات والتحركات، ومن حيث حجم القوة النشيطة والمنتجين والعاطلين والمستهلكين وطبيعة الأنشطة وأعداد دافعي الضرائب والعقليات... إلى جانب العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في مكونات المجتمع أفراد وجماعات، وغير ذلك من العناصر الفاعلة في التاريخ.

ولتجسيد هذه الأهداف، نظمت المجموعة عدة حلقات دراسية وندوات علمية للتعريف بالموضوع، نشر بعضها في العدد السادس من مجلة كلية الآداب بوجدة وبعضها في العدد السابع عشر من مجلة «أمل»، وهاهي اليوم تحقق - بعون الله - هدفا آخر من أهدافها بإصدار أول دورية مغربية متخصصة في هذا الحقل من حقول المعرفة التاريخية، تكون منبرا منيرا مفتوحا بلا حدود للباحثين والدارسين من مختلف الأنحاء والأقطار من العالم العربي ومن دول البحر المتوسط ودول الجنوب خاصة، وذلك لنشر ما لهم من أعمال حول بلدانهم أو مواضيع عامة ذات صلة بالموضوع، بغية إحداث تراكم كمي ومعرفي من البحث في التاريخ الديمغرافي لشعوب هذه الرقعة الجغرافية من العالم والترويج له.

ووقع اختيارنا على «كنانيش» اسما لهذه المجلة انطلاقا من مفهوم «الكناش» في الذاكرة الشعبية المغربية بوجه خاص وتعدد وظائفه بين إحصاء الكوانين والسروج وبين تقاييد التركة و«غرامات» وهدايا الأفراح وتوثيق السلفات والديون إلى جانب تسجيل حالات المواليد والوفيات التي تضطلع بها اليوم كنانيش الحالة المدنية.

وقد كان خير حافز لنا على خوض غمار هذه التجربة إصرار الأساتذة الباحثين في التاريخ بالمغرب ودعمهم التام عبر توصياتهم الصادرة عن «الأيام الوطنية السادسة للجمعية المغربية للبحث التاريخي» التي نظمت بتنسيق مع مجموعتنا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة ما بين 23 و 25 أكتوبر 1999 والتشجيع الذي لاقيناه من الأستاذ محمد العميري – قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة – الذي تفضل، مشكورا، باحتضان هذه المجلة ودعم الكلية لها معنويا وتوفير الشروط المادية ومختلف الوسائل التي تضمن لها النجاح.

وحرصنا على أن يتضمن العدد الأول أعمال «الأيام الوطنية السادسة للجمعية المغربية للبحث التاريخي» في موضوع: «الديمغرافيا في تاريخ المغرب» مطعما بمواد لأعمال اخرى من تنظيم مجموعتنا تهم المحور نفسه، وفاء منا للدعم الذي لاقيناه من الأساتذة الباحثين في التاريخ بالمغرب ولأن هذا المحور في صيغته العامة هاته ينسجم مع أهدافنا المرحلية التي تتوخى إثارة الانتباه إلى خطورة الموضوع وأهميته أولا، وذلك قبل أن ننكب على محاور دقيقة، كما سيأتي في الأعداد القادمة – إن شاء الله –.

نتمنى أن تحظى هذه المجلة الجديدة بثقة القراء وبمساندة الباحثين المتخصصين – إينما كانوا – عن طريق تزويدنا بالمادة العلمية التي لها علاقة بالديمغرافيا التاريخية، والله ولي التوفيق.

مصطفى نشاط

محمد استيتو

الديمغرافيا التاريخية من اللاإجرائية الكمية إلى المقاربة الكيفية

محمد حبيدة
كلية الآداب - القنيطرة -

Mohamed Habida

Historical demography from the quantitative procedure to the qualitative approach

Abstract :
This paper gives an outline of historical demography : First attempts, evolution and the present state of affairs.

La démographie historique de la procédure quantitative à l'approche qualitative.

Résumé :
Aperçu sur la démographie historique : Premières tentatives, évolutions et état actuel des études.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 11 - 16

الديمغرافيا التاريخية

من الإجرائية الكمية إلى المقاربة الكيفية

نشأت الديمغرافيا التاريخية بالمفهوم الدقيق في فرنسا خلال الخمسينات، وذلك أول الأمر على يد الديمغرافي لوي هنري بالمعهد الوطني للدراسات الديموغرافية **INED**.

لقد كان أول باحث ينتبه إلى أهمية الإحصاءات القديمة. في مرحلة ثانية جرى البحث في هذا المضمار على نحو مزدوج الاختصاص. فقد تعاون الديمغرافيون والمؤرخون لوضع اللبنات الأساسية لهذا القطاع التاريخي الجديد. تشهد على ذلك دراسة الباحث المذكور بتنسيق مع المؤرخ فلوري سنة 1956 حول «منهج التنقيب واستغلال الحالة المدنية القديمة».

قامت الديمغرافيا التاريخية على أساس مصدر رئيسي: الأرشيفات الخورية. إنها وثائق تضاهي في صورتها سجلات الحالة المدنية. فهي تتضمن معطيات بالغة الأهمية حول تواريخ وأماكن الازدياد والزواج والوفاة. معطيات عالجها الباحثون بأسلوب إحصائي واستخرجوا منها قوائم ومنحنيات حول نسب الولادات والوفيات. إنها بحق إجرائية كمية من طراز مميز. يتعلق الأمر بالتحليل المجهري الذي وضع قواعده لوي هنري. يقول جاك دوباكيي، وهو أحد الممارسين المرموقين للديمغرافيا التاريخية: «لقد أدخل لوي هنري في العلوم الاجتماعية التحليل المجهري المبني على مزاوجة المعطيات الإسمية، وهو ابتكار يشابه في أهميته اختراع المجهر في العلوم الطبيعية». هذه الطريقة الجديدة في المعالجة التاريخية سميت بـ «منهج هنري».

تطلب منهج هنري من المؤرخين جهدا جبارا، في مرحلة أولى اقتضى الأمر وضع جذاذات خاصة بالولادات والزواجات والوفيات، مع كل المعلومات المرتبطة بذلك، أي الأسماء العائلية والشخصية، السن، الجنس، الصلات العائلية، الأصول الجغرافية، إلخ. وفي مرحلة ثانية وجب هذا التلاقح منح للديمغرافيا التاريخية وجها اجتماعيا خلال السبعينات. فقد اتسع حقلها وتنوعت اهتماماتها وصارت بالتالي تنظر في مواضيع جديدة كالعائلة والقرابة والجنس. إنه انتقال

وضع جدادات أخرى لتتبع العائلات على مدى جيلين. وهي إجرائية تتيح إمكانية التعرف على سن الزواج، سن الموت، نسبة الخصوبة والعزوبة والترمل والزواج المعاد. هكذا فإن رصد تاريخ ساكنة قرية مكونة من 500 شخص كان يستلزم ستة أشهر من العمل الدؤوب. جهد تقلص فيما بعد بفضل المعالجة المعلوماتية.

والملاحظ أن أغلب التقنيات الديمغرافية تمت على المستوى المحلي. فقد أنجزت في فرنسا ما يزيد عن 500 مونوغرافية تخص القرى والمدن على السواء. إن إجرائية هنري هي أساسا إجرائية مونوغرافية.

في الستينات تألقت الديمغرافيا التاريخية بصورة كبيرة، وذلك على مستويين.

الأول: ظهور دراسات نموذجية كتلك التي أنجزها جون موفري وبيير غوبير، والتي تراهن على الربط بين منحنيات أسعار الحبوب ومنحنيات الوفيات للكشف عن الدورات الكبرى للانهيار السكاني في مجتمع ما قبل الثورة الفرنسية. إنها الدورات التي توالت فيها الإنتاجات الفلاحية الهزيلة وارتفاع الأسعار والمجاعات والأوبئة. وعليه يظهر الوباء، كطاعون 1720 مثلا، وهو يعصف بساكنة جائعة وضعيفة المناعة، كتتويج لأزمة اقتصادية.

الثاني: قيام مجموعة من الباحثين الإخصائيين، أمثال هنري، رينار، غوبير، دوباكيي، بتنظيم مناظرات وندوات في الموضوع، وخلق مختبر تابع للمعهد السالف الذكر، ومجلة متخصصة: « حوليات الديمغرافيا التاريخية ». هكذا حقق هذا القطاع نجاحا عالميا. فكل البلدان الأوربية التي تتوفر على أرشيفات خورية سارت على نهج لوي هنري.

لكن إدراك الموقع المميز الذي احتلته الديمغرافيا التاريخية في حقل التاريخ يستدعي الإشارة إلى السياق الأسطغرافي العام الذي عرفته الساحة الفكرية في أوربا عامة وفرنسا على وجه التحديد. إنه سياق مدرسة الحوليات. فقد نشأت الديمغرافيا التاريخية ونمت في وقت تأكدت فيه أبحاث التاريخ الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي أفرزته أعمال إرنست لابروس وبيير شوني وفرانسوا فوري. إنه طراز التاريخ السريالي القائم على بناء السلسلات الطويلة الإحصائية. هذه الظرفية مكنت من الجمع بين مناهج البحث في التاريخ الاقتصادي، لاسيما الإجرائية الكمية، وتقنيات الديمغرافيا التاريخية. النتيجة ظهور دراسات ذات أهمية قصوى، نذكر منها على الخصوص تلك التي همت مناطق بوفيزيا، بروفانسيا، كاطالونيا ولانغ دوك (انظر البيبليوغرافيا).

من ديمغرافيا تاريخيـة ذات طابع كمي إلى أنتربولوجيا تاريخية ذات مظهر كيـفي، حسب تعبير گي بوردي. لقد تحقق هذا الانتقال عبر قناتين:

الأولـى: التأثير الذي مارسته أنثربولوجية ليفي ستراوس.

الثانيــة: التأثير المتأخر لأفكار فيليب آرياس. فمنذ 1948 كان قد أصدر كتابا نموذجيا حول «تاريخ سكان فرنسا ومواقفهم إزاء الحياة منذ القرن 18».

هكذا أخذ المؤرخ ينظر ما وراء الجرد الإحصائي، ما وراء العلائق بين السكان والمعاش. لقد تغيرت التساؤلات وبرزت آفاق جديدة: السلوكات الجماعية، الأنساق الثقافية، العقليات. وعموما يمكن الحديث عن إطارين أساسيين للبحث.

الأول: العائلة والقرابة. إذا كانت الإجرائية الكمية قد أظهرت العائلة كخلية بيولوجية من شأنها أن تقدم، من خلال جردها المنسق، بنية الخصوبة ومنحنياتها، فإن المقاربة الأنثربولوجية تناولتها من زاوية فعاليتها البيولوجية الإحساسية. هكذا توجه البحث نحو النظر إلى التحولات الهامة في النظام الديموغرافي الحديث كتأخر سن الزواج ابتداءا من القرن 17 وظهور تحديد النسل وهبوط نسبة وفايات الأطفال خلال القرن 18 ليس فقط من زاوية اليمكانيزمات الديمغرافية المحضة، بل أيضا من جانب التغير في السلوكات، أي التحول في الحياة العائلية، في أخلاقياتها، في وظائفها، في القواعد المنظمة للروابط بين الأزواج والأقارب والأطفال.

في هذا السياق، بين التناسل البيولوجي والتكاثر الاجتماعي، برز قطب أنثربولوجي: القرابة. مفهوم أغنى التحليل التاريخي. فقد أوضحت دراسات جورج دوبي حول منطقة ماكونيا ولادوري بخصوص لانغ دوك وكلابيش بصدد العائلات التوسكانية، أن أوربا عرفت في نهاية العصر الوسيط وبداية الحديث انتعاشا مهما لصلات القرابة – أي التجمعات العائلية – بسبب تفكك جهاز الدولة والنسيج الاجتماعي. فالتراجع الديمغرافي وما نتج عنه من تمركز في المواريث وضعف الدور الحمائي للدولة جعلا من العائلة حصنا يلتهم الحياة الاجتماعية.

ثانيــا: الجنس. إن التنبه إلى بنيات العائلة والقرابة أفضى إلى مبحث جديد: السلوكات الجنسية. هنا تناول المؤرخون تاريخ استعمال أساليب منع الحمل، الإجهاض، التوليد السري، ومن

ثم لامسوا الذهنيات والأخلاقيات الجنسية والأنماط السلوكية. كما أدى هذا الاهتمام إلى فتح مجال عريض، ألا وهو تاريخ النساء، الذي أفرز في العقدين الأخيرين دراسات غنية عديدة.

هذه الإشارات تدفعنا للتساؤل حول مدى إمكانية الحديث عن ديمغرافيا تاريخية في المغرب. هل باستطاعتنا الغمارفي حقل من هذا النوع؟ هل تكفي وثائقنا المعروفة لمشروع كهذا؟ أليس في محاولة كهذه، بالنظر إلى مسألة الوثائق، بعض الانقلاب في تصور المعالجة ذاتها، أي التعامل مع القطاع من زاوية الموضوع عوض المنهج؟ بعبارة أخرى أكثر وضوحا، التركيز على ساكنة الماضي ومكوناتها البشرية وتوزيعها في المجال وتحركاتها بدلا من الإلحاح على طبيعة المصادر والخيار المنهجي؟ هل لدينا من التراكمات ما يؤهلنا لمقاربة المباحث المتصلة بالموضوع من منظور الانثربولوجيا التاريخية؟ تلك هي التساؤلات التلقائية التي تتبادر إلى ذهن كل قارئ لإنجازات الأسطغرافيا الغربية.

بيبليوغرافيا:

1- قضايا المنهج:

Annales de Démographie historique, Revue annuelle éditée par L. H. E. S. Paris. S.,

2- ARIES (ph) L'histoire des mentalités, in La Nouvelle histoire, sous la direction de J. Le GOFF, R. CHARTIER et J. REVEL, Paris, 1978, éd. Complexe, 1988, pp. 167 - 190.

3- BOURDE (G.) et MARTIN (H.), Les écoles historiques, éd. du seuil, Paris, 1983.

4- CHAUNU (H.), L'histoire sérielle, bilan, et perspective, Revue historique, avril - juin 1970.

5- BURGUIERE (A.), L'Anthropologie historique, in La Nouvelle histoire..., pp.137 - 165

6- Dictionnaire des sciences historiques, sous la direction de A. BURGUIERE, P. U. F., Paris, 1986.

7- DUPAQUIER (J.), Introduction à la démographie historique, GAMMA, Paris, 1974.

8- DUPAQUIER (J.), Pour la démographie historique, P. U. F., Paris, 1983.

9- Faire de L'histoire, sous la direction de J. LE GOFF et P. NORA, Gallimard, Paris, 1974, 3 vol.

10- FURET (F.), Le quantitatif en histoire, in Ibid., vol. I, pp. 42 - 61.

11- GUILLAUME (P) et POUSSEAU (J.), Démographie historique, A. Golin, Paris, 1970.

12- HENRY (L.), Mannuel de démographie historique, A. Colin, Paris, 1967.

13- HENRY (L) et BLUM (A), Techniques d'analyse en démographie histo- N. E. D., Paris, 1980. rique,I.

2- الإنجازات

1- ARIES (Ph), L'histoire des populations françaises et leurs attitudes devant la vie depuis le XVIII siècle, Paris, 1948.

2- ARIES (Ph), L'enfant et la vie familiale sous L'Ancien Régime, Plon, Paris, 1960.

3- BAEHREL (A.), Une croissance: La basse - Provence rurale, S. E. V. P. E. N., Paris, 1961, 2 vol.

4- DUPAQUIER (J.), La population rurale du bassin parisien à l'époque de Louis XIV, Paris, 1979.

5- FLANDRIN (J. L.), Contraception, mariage et relations amoureuses dans l'Occident chrétien, Annales ESC., 1969, pp. 1370-1390.

6- FLANDRIN (J.L.), Les Amours paysannes, XVI-XIX siècles, Paris, 1975.

7- FLANDRIN (J.L.), Familles, Paris, 1976.

8- FOUCAULT (M-), Histoire de la sexualité, Paris, 1986, 3 vol.

9- GAUTIER (E.) et HENRY (L.), la population de Crulai, paroisse normande, publications de L'INED, P. U. F., Paris; 1958.

10- GOUBERT (P.), Beauvais et Beauvaisis, S. E. V. P. E. N., Paris, 1960, réédité sous le titre: Cent mille Provinciaux au XVII siècle, Flammari- 1968

11- GOUESSE (J.), Parenté, famille et mariage en Normandie au XVII et on, Paris XVIII siècles, Annales esc., 1972, pp. 1130 - 1154.

12- Histoire de la famille, sous la direction de A. BURGUIERE, ch. KLAPISCH EUBER, M. SEGALEN et F. ZONABEND, A. Colin, Paris, 1986.

13- Histoire des femmes en Occident, sous la dir. de G. DUBY et M. PERROT, Plon, Paris, 1990- 1992, 5 vol. - voir égalment compte rendu: M. HOUBBAIDA, Femmes et histoire. A propos d'un Livre récent, Revue de la Faculté des Lettres - kénitra, année 1997 (sous presse).

14-KLAPISCH-ZUBER (C.), Les Toscans et leurs familles au quattrocento, Paris, 1978.

15- LE ROY LADURIE (E.), Les paysans de Languedoc, Flammarion, Paris, 1969.

16- MEUVRET (J.), Récoltes et populations, Revue population, INED, 1946.

17- VILAR (P.), la Catalogne dans L'Espagne moderne, Paris, 1962, 3 vol.

المسألة الديمغرافية :نحو منهجية ديمغرافية
محاولات إحصائية (العصر الوسيط نموذجا)

محمد حجاج الطويل
كلية الآداب-ابن مسيك -
الدار البيضاء

Mohamed Hajjaj Taouil

La question démographique, essai statistique, l'exemple du Moyen Age.

Résumé :
Le but de l'intervention est de poser la problématique de la démographie au Moyen Age et de présenter quelques essais statistiques sur la population du Maghreb à partir des textes historiques (guerres, production agricole, migration...)

The demographic problem : A statistical approach (The Middle Ages as a model)

Abstract :
The present study considers the problem of demography in the Middle Ages and suggests a statistical estimation of the population of Morocco on the basis of historical texts (wars, agricultural produce, migrations, mosques, etc.).

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 من ص. 19 - 28

المسألة الديمغرافية : نحو منهجية ديمغرافية
محاولات إحصائية (العصر الوسيط نموذجا)

تقديم

من المفيد جدا التعرف ولو تقريبا على حجم سكان المغرب إن لم يكن عددهم بالتحديد حتى تصبح لدينا فكرة واضحة عن حركاتهم وسكناتهم وعن هجراتهم وتزايدهم الطبيعي إلى غير ذلك من العناصر الديموغرافية، ومعرفة ما يترتب عن ذلك من قوى الانتاج وتوزيع الثروات وحركة البضائع والسلع الى غير ذلك من الأنشطة البشرية.

إن المسألة الديموغرافية في العصر الوسيط ، وكغيره من الحقب التاريخية ، لا تخلو من مزالق، حتى إن المتكلم والباحث فيها ينعت أحيانا بالمغامر. من هنا جاء نعتنا للموضوع «بالمسألة» لاستعصاء حلها حتى يومنا هذا، لكن ما قلناه لا يعني أنه تهرب من البحث أو نظرة تشاؤمية تغلق الباب أمام الإجتهاد، بل بالعكس، فمعظم المواضيع المطروحة على البحث التاريخي اليوم تحتم على الباحثين الخوض في المسألة الديموغرافية، إلا أن الخوض هنا لا يعني الدخول في تخمينات سهلة أو افتراضات إعتباطية ، بل يعني الإستغلال المتبصر لأدنى الإشارات والتقديرات والأرقام الواردة في مختلف المصادر لتكوين استنتاجات موضوعية تجعلهم يقاربون المسألة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصادر الوسيطية، أو التي تحدثت عن العصر الوسيط وردت فيها بعض الإحصائيات المشجعة، لكن بعض الدارسين ، وخاصة منهم الأجانب الذين يحاولون طمس كل ماهو لامع في تاريخنا العربي الإسلامي عموما ، يقللون من أهميتها ويتشككون في صحتها حتى لو كانت من مصادر غير عربية أحيانا[1]»، ومعلوم أن أي بحث جاد عليه أن يستغل جميع العناصر والمؤشرات التي تساعد في أخذ صورة ولو أولية عن حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي، شريطة إخضاع المادة المصدرية للنقد التاريخي[2].

*** نحو منهجية ديموغرافية تاريخية**

تختزن الكثير من المصادر الوسيطية وغيرها بعض الإشارات الإحصائية والتقديرات اللفظية عن عدد السكان: قبائل وبطون واتحاديات قبلية ، وعن المدن والأسواق وعدد المساكن والفنادق والحمامات وغيرها من المرافق العمومية، وعن عدد الجنود والمعارك وعدد القتلى والأسرى والسبايا ، مما يمكن اعتباره معطيات أو مؤشرات ، إذا تم ضبطها وتوحيد قراءتها وإخضاعها للنقد التاريخي[3] يمكن القول إننا سنقترب أكثر من وضع آليات إن لم نقل منهجية للبحث في الديموغرافيا التاريخية. وهذا مخطط بالمعطيات أو المؤشرات المشار إليها:

أ- المؤشر العمراني والمعماري

1- عدد القبائل والمدن والقرى وباقي أشكال التجمعات السكنية :(قلاع، حصون، مداشر، إغرم، أگادير...)

2- مساحة المدن وطول أسوارها وأبوابها، فالمدن الوسيطية تصنف كبيرة أو صغيرة بحسب عدد أبوابها وتعدد مرافقها العمومية: (مساجد، حمامات، فنادق، أسواق وغيرها، وبتعدد أزقتها ودروبها وأحيائها وأرباضها....

- **أمثلة:** ذكر البكري ومن أخذ عنه أن عدد التجمعات السكنية في تامسنا في العهد البرغواطي بلغ 387 ما بين مدينة وقرية وقصر[4].وقدم الجزنائي في كتابه جني زهر الآس إحصاءا عن عدد دور السكنى في مدينة فاس في العهد الموحدي:

- دور السكنى: 89236 [5]

- المصاري : 17041

- تصنف المدن كبيرة أو صغيرة بعدد أبوابها ، فقد أشارت المصادر المختلفة إلى تعدد أبواب مدينة فاس ومراكش (حوالي 24 بابا لكل منها)[6] . هذه مدن كبيرة، وما كان دون ذلك فهي مدن متوسطة، سجلماسة (8 أبواب) سبتة (7 أبواب)[7] ، وما دون ذلك فهي مدن صغيرة.

- تعتبر المساجد كبيرة أو صغيرة بعدد أبوابها وبلاطاتها وإنارتها ، فتعددها يعني كبرها ، أي طاقة استيعابية كبيرة تساعدنا على تصنيف المدن إلى جانب عناصر أخرى[8].

ب- المؤشر الانتاجي والاستهلاكي.

1- المياه العذبة: الأنهار، العيون، الآبار، السقايات والسواقي...

تعدد مصادر المياه وتنوع وسائل تزويد السكان بها مؤشر على درجة كثافة السكان.

- أمثلة: وسائل استهلاك الماء في العهد الموحدي في فاس(9) وسبتة (10):

	فـاس	سبتة
عدد السقايات	80	25
دور الوضوء	42	12
الحمامات	93	20

2 - الأراضي الفلاحية: مساحة الأراضي المزروعة، حجم الاستغلاليات ،أنواعها إلى غيرذلك ، طرق الاستغلال، المراعي، الحضائر...

3 - الاستهلاك: المواد الغذائية (الحبوب ، اللحوم، الزيوت...)

- العلف (التبن ، العشب ، الشعير وغيره)

- مواد الطاقة (الحطب ، الفحم ، روث البهائم، الأزبال...)

4 - النفايات: الأزبال، المياه المستعملة ، الرماد.

- أمثلة عن استهلاك اللحوم: يذبح في سوق أغمات وريكة أكثر من 100 ثور و 1000 شاة وينفذ في ذلك اليوم كله (11).

- أرسلت صنهاجة تيسفرت (دكالة) إلى الخليفة الموحدي عبد المومن تخبره أن عليه أن يسارع إلى حصار مراكش قبل دخول زرع دكالة إليها(12).

- بولعوان منطقة في دكالة لكل واحد من سكانها 100 زوج من الثيران محصولاتهم حوالي ألف حمل دابة من القمح(13).

هذه أمثلة عن إنتاج ضخم للقمح واستهلاك كبير له وردت في فترتين متباعدتين وتعني أن وراء هذا الإنتاج يد عاملة كثيرة وأن الاستهلاك أكبر.

حـ – المؤشر العسكري:

1 – عدد الجنود، أصنافهم، عدد القتلى والأسرى، المحلات، المخيمات إلخ.

2– تنقل العساكر براً وبحراً .

– أمثلة: ذكرت المصادر الموحدية أن عدد الجنود الذين شاركوا في الاستعداد للجهاد في الأندلس في عهد الخليفة عبد المومن قد فاقوا 480 ألف شخص موزعين كالآتي:

– عساكر الموحدين والمرتزقة وقبائل العرب والبربر وزناتة :+ 300 ألف فارس

– جيوش المتطوعة : .... : 800 ألف فارس.

– الراجلون : .... : 100 ألف فارس.

وأن هذا العدد انتشر على مسافة تزيد عن 60 كلمتر[14].

وعن الجواز الأول للخليفة يوسف بن عبد المؤمن إلى الأندلس ذكرت أنه جاز بـ 100 ألف جندي من العرب والموحدين عدا الحشود والمتطوعة، وبتطبيق قاعدة كاريت Carette جندي عن ثلاثة أفراد نضرب معدل الأسرة المعروف في حوض البحر الأبيض المتوسط وهو 5 في الأرقام المقدمة لنحصل على عدد السكان حسب أصنافهم.

د – المؤشر الإحصائي:

1– الضرائب بجميع أنواعها – مقدار الضرائب – عدد المفروضة عليهم.

2– تتبع تحرك القبائل وتفرعاتها في الزمان والمكان.

3 – المعيارات والإشارات التقديرية والكمية.

– أمثلة: تحدث ابن خلدون عن مصامدة جبال درن فقال:

« ... يعمرها من قبائل المصامدة أمم لا يحصيهم إلا خالقهم... »[17].

وعن مصامدة تامسنا زمن البرغواطيين قال ابن عذاري: «وكان عسكر أمراء برغواطة أكثر من ثلاثة آلاف» [18]

* المحاولة الإحصائية الأولى:

نتخذ كمنطلق للمحاولة الإحصائية وهي تطبيق لما سبق وأن عرضته من مقترحات منهجية، ونتخذ تامسنا كمكان جغرافي والعصر الوسيط الأعلى والأدنى كفترتين رئيسيتين مختلفتين.

جاء عند الحسن الوزان في كتابه «وصف افريقيا» ذكر مفصل عن تامسنا [19]، وقد حلل لويس ماسينيون[20] كتاب الوزان وخرج بخرائط وجداول وبيانات عن مختلف القطاعات، ومنها جدول عن سكان المدن في المغرب موزعين حسب المناطق الإدارية ومنها منطقة تامسنا:

عدد مدنها 11، منها مدينتان كبيرتان ب 800 كانون، وإذا حذفنا المدينتين الكبيرتين من مجموع العدد، فإن المدن الصغيرة يكون عددها تسعة، وإذا اتخذنا لها كمعدل 200 كانونا فإننا نصل في نهاية العمليات الحسابية إلى أن مجموع سكان المدن في تامسنا أواخر القرن الخامس عشر وبداية ق 16م هو 13.000 نسمة[21].

- هذا باعتماد المؤشر العمراني عن عدد المدن ومنه نستطيع أن نستنتج مجموع عدد سكان تامسنا مع مراعاة اعتبارين أساسيين:

1) إن الفترة فترة تدهور عام في المغرب وتراجع في ساكنته.

2.) إن منطقة تامسنا تعرضت في العهد الموحدي لتصفية ساكنتها الأصلية ومحاولة تعويضها بالقبائل العربية الهلالية، وأن القبائل العربية التي حدد لها المخزن الموحدي مجالات استقرار لم تلتزم به وعاودت حياتها القديمة المعتمدة على التنقل والترحال، بدليل أن تامسنا لم تعرف بناء مدن عربية، وما احصاه الحسن الوزان يعتبر ما تبقى من مدن بربرية يعود تأسيسها إلى العهد البرغواطي[22].

للاعتبارين السابقين واعتمادا على أوصاف الحسن الوزان ولسان الدين ابن الخطيب [23] وغيرهما، يمكن القول إن سكان مدن تامسنا مثلوا ربع مجموع السكان وبالتالي فمجموع ساكنة تامسنا بلغت 52000 نسمة.

إذا صعدنا إلى العصر الوسيط الأعلى واعتمدنا المؤشر العسكري فإننا وبعمليات حسابية بسيطة نحلل فيها ما ورد عند البكري [24] في كتابه «المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب» بخصوص جيوش البرغواطيين:

بنو صالح : 3.200 فارس

قبائل برغواطة : 10.000 فارس.

باقي سكان مملكتهم : 12.000 فارس

مجموع الفرسان : 25.200

إذا اتخذنا معدل الكانون المعمول به وهو 5 أفراد وأخذنا المعدل العسكري الإجباري المتعارف عليه، فرد واحد من كل كانون وبعملية حسابية بسيطة، نصل الى تقدير عدد سكان تامسنا في العهد البرغواطي بحوالي 126.000 نسمة[25]، أما إذا طبقنا قاعدة كاريط فإن العدد هو 75.600، وإذا طبقنا المؤشر العمراني فإن العدد أكبر .

*** المحاولة الإحصائية الثانية:**

تتعلق هذه المحاولة بساكنة المغرب الأقصى ونتخذ لها منطلقين متباعدين: التاريخ القديم ونهاية العصر الوسيط.

* جاء في أحد البحوث المتخصصة في العهد الروماني أن عدد سكان موريطانيا الطنجية في العهد الروماني كانوا يمثلون ثلث ساكنة افريقيا الرومانية [26] وأن سكان هذه الأخيرة بلغ في فترات الازدهار حوالي 700.000 نسمة، وبعملية حسابية بسيطة نستخلص عدد سكان موريطانيا الطنجية وهو 225.000 نسمة، وبما أن المثلث الروماني (موريطانيا الطنجية يمثل حوالي ثلث مساحة المغرب الرطب)، يمكننا القول إن العدد المحتمل لسكان المغرب في ذلك الوقت قد وصل الى حوالي 800.000 نسمة.

ومن المعروف أن الظروف الطبيعية في المغرب عرفت بعض التحسن أواخر العهد البيزنطي وبداية الفتح الإسلامي، فكان لذلك انعكاس إيجابي على الجانب الديموغرافي ، وإذا أضفنا الى ذلك العامل الإشارات الواردة في مصادر تلك الفترة واشارات المصادر المتأخرة والتي تفيد أن عدد سكان المغرب كان كبيرا في بداية الفتح الإسلامي، سواء منها ما تعلق بشدة مقاومة السكان المحليين

للفاتحين، والتي تعطي أرقاما كبيرة عن عدد الأسرى والسبايا في صفوف البرابرة، وكذا المقادير الهائلة من الأموال المستخلصة بطرق شرعية وغير شرعية [27]، مضاف إلى ذلك كله الإشارات عن الهجرات التي صاحبت مراحل الفتح الإسلامي وكذلك نقل الولاة والعمال لبعض القبائل من شرق المغارب إلى غربها، أمكننا أن نضيف إلى العدد السابق نصفه لنصل إلى رقم يدور حول مليون ومائتي ألف نسمة.

عرف المغرب في الفترة الممتدة من العهد المرابطي إلى نهاية العهد المريني الأول (العصر الوسيط الأوسط) عرف درجة من الإزدهار والتقدم على جميع الأصعدة، إذ بلغ فيها مستوى من الوحدة والتوسع لم يبلغه من قبل (ولا من بعد) . إذ أصبح امبراطورية مترامية الأطراف تمتد على قارتي إفريقيا وأوروبا. ويهيمن على غرب البحر الأبيض المتوسط (في العهد الموحدي) ، في هذا العصر يمكننا وبدون مبالغة مضاعفة العدد السابق في أربعة لنصل إلى أربعة ملايين، فالعصر عرف استقرارا سياسيا وثورات فلاحية وعمرانية بلغت أوجها في العهد الموحدي، وعرف العصر موجات من الهجرات البشرية نحو المغرب (هجرات صنهاجية وهلالية ومعقلية وزناتية)، ويعزز تقديرنا كذلك الأعداد الهائلة من الجنود والمتطوعين المغاربة للجهاد في الأندلس، فالمصادر المهتمة ذكرت أرقاما للجنود تجاوزت مئاتي ألف جندي ومتطوع، ومن الإحصائيات التي نعتمد عليها لتأكيد الرقم المذكور ما جاء عن سكان مدينة مراكش في العهد الموحدي (500.000 نسمة) [28].

وقدم لنا ابن أبي زرع الفاسي والجزنائي احصاءا مدققا عن عدد منازل مدينة فاس ودورها ودكاكينها ومصرياتها ومرافقها العمومية وغيرها، وبعد تحليل الاحصاءات المقدمة ونقدها نصل الى أن عدد سكان مدينة فاس- (في العهد الموحدي)- بلغ حوالي ثلاثمائة ألف نسمة (300.000) [29].

*** نهاية العصر الوسيط**

وكمنطلق لمقاربة المسألة الديموغرافية وخاصة منها الجانب الإحصائي، نأخذ مصدرا متميزا من مصادر العصر الوسيط الأدنى، هو كتاب الحسن الوزان «وصف افريقيا». فبحكم وظيفة المؤلف وتكوينه الثقافي قدم لنا بعض الاحصائيات عن عدد كوانين بعض المدن والقرى، وهي

احصائيات لا يطالها النقد الموجه للكتاب وظروف تأليفه، إذ قيل إن الحسن الوزان قد اعتمد في تأليف كتابه على الذاكرة، فالمؤلف بحكم وظيفته المخزنية اطلع على السجلات والدواوين وغيرها من الوثائق الرسمية ، بالإضافة الى الاطلاع المباشر في الميدان والاحتكاك بالقبائل والنخبة في المدن والقرى، كل هذه المؤهلات جعلته يقفز بالكتابة التاريخية والجغرافية التاريخية قفزة نوعية بتقديم احصائيات قابلة للتحليل، ومن التحاليل المعروفة لكتاب الوزان واحصائياته ماقام به لويس ماسينيون [30].

قدم لنا هذا الكاتب الدارس احصاءا عن المدن في شكل جدول بلغ عددها 119 مدينة موزعة حسب المناطق الإدارية ومصنفة الى مدن كبيرة وصغيرة، الكبيرة 42 والصغيرة 77، ومجموع عدد سكانها باعتماد المعدل المتعارف عليه في حوض البحر الأبيض المتوسط وهو 5 أفراد للأسرة الواحدة، فإن مجموع عدد سكان المدن الكبيرة بلغ 339.000 وان المدن الصغيرة هي التي لا يتعدى معدل كوانينها 200، واعتمادا على نفس القاعدة المذكورة أعلاه فإن مجموع سكان المدن الصغيرة يصل إلى 77.000 نسمة، ومجموع سكان المدن خلال الفترة المذكورة (أواخر القرن 15م وبداية 16م) هو 416.000 نسمة، وبما أن عصر الوزان مثل تراجعا كبيرا في المغرب على جميع المستويات ، ومنها المستوى الديموغرافي ، حيث سادت حياة الاضطراب والتنقل وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وانتشار الأوبئة والمجاعات والحروب وهزالة الانتاج، فإن حياة المدن لم تمثل إلا القليل وان عدد سكانها لم يبلغ على أقل تقدير سوى ربع سكان البوادي، لنصل في النهاية الى رقم يدور حول مليونين ونصف [31].

بمقابلة الرقمين أربعة ملايين ومليونين ونصف نصل إلى الاستنتاج التالي: إن عدد سكان المغرب انخفض الى أكثر من النصف خلال أربعة قرون، ويجد الاستنتاج سنده القوي في الإحصائيات المقدمة وفي النصوص [32].

الهوامش:

1- قال ماسينيون عن مارمول في كتابه «افريقيا» : إنه مولع بتضخيم الأرقام

2- L. Massignon; Le Maroc dans les premières années du 16e siècle. Alger, 1906.

انتقد ابن خلدون المؤرخ الكبير المسعودي في تعداد جنود بني اسرائيل الذين خرجوا مع موسى عليه السلام إذ قال إن عددهم 600 ألف، ويعتبر نقده نموذجا يمكن الاستفادة منه . راجع : العبر. دار البيان، بيروت، بدون تاريخ، ج. 1 ، ص. 10-11.

3- نفسه.

4- البكري: المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب . الجزائر، 1911 ،ص 136، الناصري السلاوي: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. الدار البيضاء، 1951 ،ج.2 ،ص.16.

5- الجزنائي: جني زهرة الآس. الرباط، 1967، ص. 44، ابن أبي زرع: روض القرطاس. الرباط، 1957، ص. 43.

6- الحسن الوزان: وصف افريقيا الرباط.، 1980، ج1 ،ص.100، وأيضا الخرائط الواردة في كتاب التشوف الى رجال التصوف للتادلي، الرباط، 1982، عن مدينة فاس ومراكش وكذا فهرس الأماكن.

7- البكري: المغرب. م س.، ص. 8، الأنصاري السبتي: اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار. مجلة تطوان، 1958- 1959، طبعة الرباط، 1969.

8- سبقت الإشارة إلى الأبواب وطول الأسوار والمرافق العمومية الأخرى حمامات افران- فنادق وغيرها.

9- ابن أبي زرع الفاسي: القرطاس. م .س.، الجزنائي: زهرة الآس .م س.

10- الأنصاري السبتي: اختصار الأخبار . م. س.

11- البكري: المغرب. م. س.، ص. 153.

12- أبو بكر الصنهاجي (البيدق): أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. الرباط، 1971، ص.63.

13- الحسن الوزان: وصف افريقي. ا م.س.، ج ،1 ص .123 وعن الحمل تجمع كثير من المصادر المختصة أنه 50 كلج × 1.000 = 50.000 كلج، فهذا انتاج ضخم في ذلك الوقت يتطلب يدا عامله كثيرة.

14- الناصري: الاستقصا. م.س.، ج.2، ص. 149-150: «ونهض الأندلس في 100 ألف من العرب والموحدين.

15- نفسه . ص .143- 144

16- نفسه.

17- ابن خلدون: العبر. م.س.، ج.6 ،ص. 223.

18- ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغر ب . بيروت، 1983 ،ج.4، ص. 10.

19- الحسن الوزان: وصف افريقيا . م س ج.1، ص. 156-157-158.

20- L. Massignon; Le Maroc; op. cit., p. 184 - 439.

21- باستعمال معدل 5 أفراد للكانون.

22- الحسن الوزان:. م. س.، ج.1 ، ص. 156-157-158.

23- ابن الخطيب: نفاضة الجراب في علالة الإغتراب. البيضاء، 1989 ،ص .57-58-59 وما بعدها.

24- البكري: المغرب. م .س.، ص. 140-141.

25- في المصدر نفسه ورد ذكر عدد مدن وقرى تامسنا وهو 387. وإذا حللنا العدد واخضعناه للنقد التاريخي وضغطناه إلى الحد الأدنى بأخذ ما قدمه الحسن الوزان من إعداد الكوانين، فإن المعدل الإجمالي للسكان يتجاوز ضعف العدد المذكور.

26- محمد البشير شنيتني: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، الجزائر، 1984.

27- ابن عذاري: البيان المغرب . م. س.، الجزء الأول ، بيروت ، 1948، ص. 51-52- وما بعدها.

28- الناصري السلاوي: الاستقصا. م. س.، ج. 1 ، ص .106-107 108 وما بعدها.

29- ابن أبي زرع: القرطاس. م .س.، و الجزنائي: زهرة الآس. م. س.، راجع الهامش رقم 5.

30- L. Massignon; Le Maroc op. cite. -

31- من الاستنتاجات المبالغ فيها جعل عدد السكان البربر أزيد من 4 ملايين.

32- عن العهد الموحدي: راجع وصف ابن صاحب الصلاة وتعليقه على زمن الخليفة أبي يعقوب يوسف، ابن صاحب الصلاة: المن بالامامة... بيروت، 1964، ص. 347 .348 و375 و432 وما بعدها. جاء فيختام وصفه للرخاء ومقادير الأموال والألبسة والخيول الموزعة... « وقيل للزمن أنت خير زمان» وعن أواخر العصر الوسيط: راجع ما قاله ابن خلدون عن تبدل الأحوال بالمغرب والمشرق، نقله «صاحب الاستقصا» ، الدار البيضاء، 1955 ، ج. 4، ص. 84-85.

الأسرة والتزايد الديمغرافي لدى الأرستقراطيات
الحاكمة في المغرب الوسيط
نموذج الارستقراطية المرابطية والموحدية

الحسين اسكان
كلية الاداب-ابن امسيك -
الدار البيضاء

El Houcine Askane

La Famille et la femme au Moyen Age au Maroc.

Résumé :
Etude des changements concernant la famille et la situation de la femme dus à l'islamisation du Maghreb.

Family and woman in the Middle Ages in Morocco

Abstract :
The paper aims at examining the transformations that took place in the personal status after the advent of Islam in Morocco through the changes that affected the family as a marital home, children, divorce, heritage, etc., and also through the changes that influenced women's status within the medieval Moroccan society.

كنانيـــش: منشـــورات كليـــة الآداب - وجـــدة. 1999 ص. 31 - 39

الأسرة والتزايد الديمغرافي لدى الأرستقراطيات الحاكمة في المغرب الوسيط نموذج الاستقراطية المرابطية والموحدية

مقدمة

الظاهرة الديمغرافية تتأثر بعوامل عديدة ومتباينة، ومن ضمن تلك العوامل بعض المؤثرات الاجتماعية مثل دور نوعية الأسرة في نسبة التزايد الديمغرافي لدى الشرائح العليا للمجتمع من المغرب الوسيط. حيث إن بيوتات تلك الشرائح تتزايد بوتيرة سريعة واستثنائية بالمقارنة مع نسبة التزايد الديموغرافي العام آنذاك، وخاصة إذا كانت الأسرة أبيسية، وتقل نسبيا إذا كان نوع الأسرة أميسية. وللمقارنة بين تأثير كلا النوعين من الأسر على التزايد الديموغرافي نأخذ نموذج الأرستقراطية المرابطية التي لم تتمكن من التخلي كليا عن أعراف الأسرة الأميسية رغم التجديد الديني الذي قادته في القرن الخامس الهجري، ونموذج الاستقراطية الموحدية التي نجحت، إلى حد كبير، في تبني الأسرة الأبيسية بفعل الإصلاح الديني الذي قاده المهدي بن تومرت في القرن السادس الهجري.

وقبل الشروع في هذه المقارنة وما يمكن أن يكون لنسبة التزايد الديمغرافي من انعكاسات على الدولتين المرابطية والموحدية، سيكون من المفيد أن نستعرض بإيجاز شديد لمميزات الأسرة من المغرب الوسيط والتحولات التي عرفتها، متناولين الموضوع على الشكل التالي: الخصائص العامة للأسرة الأميسية كنقطة أولى،

- الإسلام والتحول نحو الأسرة الأبيسية كنقطة ثانية

- مقارنة التزايد الديمغرافي لدى الاستقراطية المرابطية والموحدية كنقطة أخيرة.

I. الخصائص العامة للأسرة الأميسية

هذا النوع من الأسرة كان هو السائر في بداية العصور الوسطى بالصحراء الإفريقية الكبرى والمناطق المحيطة بها شمالا وجنوبا، كمصر الفرعونية وبلدان الشمال الإفريقي، ونجده لدى كثير من الشعوب الزنجية جنوب الصحراء كمملكة غانا في القرن الخامس الهجري (1). بل ظل قائما في بعض المناطق منها إلى القرن العشرين (2). أما خصائص هذه الأسرة فيمكن حصرها في أربع خصائص كبرى، حسب ما ورد في المصادر، وبالخصوص في رحلة ابن بطوطة التي أتت فيها مجموعة (3).

الخاصية الأولى والأساسية تتعلق بمكان إقامة الزوجين التي تحدد نوعية الأسرة وبقية الخصائص الأخرى مثل خط النسب، والارث، ومكانة كل جنس داخل الأسرة. هذه الإقامة في الأسرة الأميسية تكون عند أقارب الزوجة أب، إخوان وهم الذين يوفرون الحماية للمرأة، وهذا النوع من الإقامة هو ما يصطلح عليه الانتربولوجيون «بالإقامة الخؤولية» أو« الإقامة الرحمية».

وقد لاحظ ابن بطوطة سنة 753 هـ هذه الخاصية لدى قبيلة مسوفة في مدينة ولاتة(4)، بل واستمرت لدى قبائل التوارك إلى بداية هذا القرن، وهم أحفاد القبائل الصنهاجية.

الخاصية الثانية مرتبطة بالأولى وهي خط النسب الذي هو نسب رحمي، حيث ينتسب الأبناء إذا نسبوا للبيت للأخوال، وإذا نسبوا إلى شخص معين فإنهم ينسبون إلى أمهم، والأمثلة عن الأعلام الذين نسبوا إلى أمهم كثيرة قبل القرن السابع الهجري كثيرة، مثل ابن تومرت، بنو غانية، ابن فاطمة القائد المرابطي، وابن عائشة (5)، وفي التشوف أمثلة أخرى(6).

والقبيلة إذا نسبت إلى اسم علم -وهو نادر- تنسب إلى إمرأة. وذكر النسابون للقبائل الأمازيغية العديد منها(7)، كما ذكروا بعض القبائل المشتركة في النسب بالانتماء لأم واحدة. أما الأنساب التي وضعت بعد الفتح الإسلامي للمغرب لتلك القبائل والتي حاولت إرجاع أصول المغاربة للمشرق وإلى نسب ذكوري لم تستطع الروايات التي وصلتنا أن تخفي الطابع الأميسي، مثل الرواية المتداولة بين المؤرخين التي ترجع جد البرانس إلى بر وإلى مضر، وكيف أن أمه هربت به

خوفا عليه من إخوانه، إلى أخواله البربر: « فنزل بر بين أخواله من البربر في أحسن جوار وأعز دار، فاعتز بأخواله وقوى بهم عضده » [8].

الخاصية الثالثة تتعلق بالارث وتنظيمه، ثروة العائلة المادية تؤول إلى البنات وتنظمها أعراف معينة، وقد تأثر المذهب الفاطمي بهذا العرف حيث أقر حق البنت في الانفراد بالارث كله إذا لم يكن مع أخ ذكر[9] وذلك في القرن 4،5 الهجريين، ونجد نفس العرف خلال نفس المدة بمدينة فاس وأقره فقهاؤها واعتبروه مما جرى العمل به بفاس[10].

أما الأبناء فإنهم يرثون أخوالهم، حسب ابن بطوطة، لدى قبيلة مسوفة السالفة الذكر، والواقع أن الأبناء يرثون خالهم إلا في مسائل معنوية كالسيف والقيادة أو الزعامة حسب العرف السائر لدى التوارك أوائل هذا القرن، فالملك لدى قبائل صنهاجة في القرن 8هـ يعود إلى أبناء الأخت حسب شهادة ابن بطوطة [11]، ونفس الشيء ذكره البكري عن ملك غانة في القرن الخامس الهجري[12]. وانتقال زعامة المرابطين من يحيى بن إبراهيم الكدالي إلى لمتونة ما هو على ما يبدو إلا تطبيقا لهذا العرف [3].

الخاصية الرابعة تتعلق بمكانة المرأة في الأسرة وفي المجتمع، وهي مكانة تفوق مكانة الرجل، ويقول ابن بطوطة عن نساء مسوفة: « وهن أعظم شأنا من الرجال ». فالمرأة تلعب أدوارا مهمة في جميع مجالات الحياة في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي. كما أن لها أدوارا محددة في زمن الحرب، ففي المجال الاجتماعي الذي يهمنا هنا نشير إلى أنها تحتفظ بحق الطلاق، ومغادرة الزوج لمكان الإقامة الزوجية يعد طلاقا. وفي هذا الصدد ليس أبو بكر بن عمر هو الذي طلق زينب النفزاوية بعد زواج قصير إشفاقا عليها من مشاق الصحراء -كما توهمنا بذلك المصادر- بل هي التي طلقته عندما لم يقم معها عند أهلها بأغمات. وفي هذا السياق كذلك يمكن فهم العبارة التي ترددها المصادر في شأن عبد الله بن ياسين من اشتهاره بأنه « مزواج مطلاق »[14]. ونشير كذلك إلى أن الزواج في هذه الأسرة أحادي ولا يجمع الرجل بين عدة نساء سواء كن حرائر أو جواري.

ويخبرنا صاحب بيوتات فاس بأن يوسف بن تاشفين « كانت عنده امرأة واحدة ولم تكن له جارية » [15] والواقع أنه عمر طويلا وتزوج عدة نساء لكنه لم يجمع بينهن أفهن جارية أم ولي عهده.

وبالإضافة إلى ذلك كانت المرأة تتمتع بحرية واسعة، ويظهر ذلك من خلال السفور والاختلاط مع الرجال والتأثير على سير الأحداث السياسية وغيرها، والأمثلة على ذلك كثيرة. وتلعب الجدات دورا أساسيا في حياة أحفادها وليست كنزة من دولة الأدارسة الوحيدة في هذا المجال [16].

في زمن الحرب فالمرأة محترمة وموقرة من طرف الفرقاء المتحاربين، وتنتقل بكل حرية وفي أمن بينهم وتشمل حرمتها كل من ينتقل معها من الرجال، والأمثلة على هذه الظاهرة نجدها في القرن الثالث الهجري عند الكتاميين[17]، وعند قبيلة حاحة في القرن 10 الهجري[18].

تتكفل المرأة كذلك بالأسرى في سجنهم وبإيصالهم إلى ذويهم في حالة إطلاق سراحهم[19]، والأمثلة على ذلك كثيرة. كما تقوم بتحميس المقاتلين على الاستماتة من خلال إنشاد الأشعار، وهذا الإنشاد هو ما سماه ابن خلدون تزوكايت[20].

هذه بإيجاز بعض خصائص الأسرة الأميسة التي وجدها الإسلام في بلاد المغرب وافريقيا وهي لاتسمع بتعدد الزوجات واتخاذ الجواري على عكس الأسرة الأبيسية التي حاول الإسلام ترسيخها خلال العصر الوسيط.

II – الإسلام والتحول نحو الأسرة الأبيسية:

لم تتمكن الحضارات الوافدة على شمال افريقيا من تحويل الأسرة الأميسية إلى الأسرة الأبيسية، في حين بدأ هذا التحول مع تقدم الإسلام بين الأمازيغ ومما يميز هذا التحول:

1 – إنه كان بطيئا، بل صمدت الأسرة الأميسية في بعض الجهات رغم وصول الإسلام لها بعدة قرون، مثل صمودها في القبائل الصنهاجية الصحراوية المعروفين بالملثمين ، بل إن بعض ظواهرها استمرت إلى هذا القرن، مثل إطلاق الخال في الأمازيغية والدارجة

على الرجل الغريب، وبعض الظواهر الأخرى في بعض الجهات مثل تسوق المرأة في جبال الريف ومثل تمزالت « التي ترجمها الفقهاء السوسيون حرفيا بالجراية أو السعاية »[21].

2 – إن سرعة أوبطء التحول تحكمت فيه معطيات جغرافية وحضارية، أهم منطقة صمدت فيه الأسرة الأميسية هي الصحراء، وأسرع منطقة تأثرت بالأسرة الأبيسية هي المدن، تليها السهول ثم الجبال.

3 – هذا التحول تم بعد فترة من التعايش بين النوعين دام حسب المناطق عدة قرون. وبدأ التحول ينال المسائل البسيطة السهلة التغيير مثل نسب الأبناء، والإقامة الزوجية، أما الارث فقد تركته البنات لعائلتهن « حياءً »[22]، فنتج عن ذلك عدم توريثهن منذ القرن الخامس الهجري إلى هذا القرن، والتي أصبحت عادة بدورها[23].

4 – أهم مرحلة تسارعت فيها وتيرة هذا التحول في شمال الصحراء هو القرن السادس الهجري بفعل الإصلاح الديني الموحدي وعوامل أخرى، وقد لوحظ مثلا بعد هذه الفترة ندرة انتساب الأبناء لأمهاتهم، وكثر استعمال الحجاب في المدن المهمة، ولم تعد المصادر تتحدث عن النساء بتلك المدن كما هو الشأن قبل ذلك.

III – مقارنة بين التزايد الديموغرافي لدى الارستقراطية المرابطية والموحدية

للقيام بهذه المقارنة نرجع إلى اللوائح التي تمدنا بها المصادر، والتي تشتمل على عدد الأبناء الذكور الذين يخلفهم حاكم معين ولا تشتمل على عدد البنات إلا في النادر. وبالرغم من ذلك يمكن الاستفادة منها واتخاذها كمؤشر على نسبة التزايد الديموغرافي في صفوف تلك الأرستقراطية الحاكمة.

بالنسبة للأرستقراطية الموحدية التي تبنت الأسرة الأبيسية من تعدد الزوجات واتخاذ الجواري منذ فتوحاتهم الأولى، نلاحظ لديهم عددا كبيرا سواء في البيت الحاكم بين بني عبد

المومن أو لدى الأشياخ. فقد خلف الخلفاء الأربعة الأوائل في مدة قرن تقريبا 53 أميرا موزعين على الشكل التالي:

عبد المومن خلف 16 ولدا.

يوسف العسري 18 ولدا

يعقوب المنصور 16 ولدا

محمد الناصر 3 أولاد فقط لأنه توفي في شبابه[24]

وإذا قمنا بعملية حسابية بضرب هذه الأرقام في بعضها سنصل إلى بضعة الآف من الأمراء في مدة قرن من الزمن، ولو بحثنا عن معدل تزايدهم خلال كل 25 سنة: (53 ٪ 4 = 13) سنجد أنهم يتضاعفون 13 مرة. وفي كلتا الحالتين نحن أمام انفجار ديموغرافي حقيقي داخل البيت الحاكم، مادام الأمراء يتجاوزن بسهولة الألف أمير، ولابد أن يكون لذلك أثره على الدولة.

أما التزايد لدى الأشياخ فهو بدوره كبير، لكن دون أن يصل إلى المستوى المذكور أعلاه، يقول عبد الواحد المراكشي عن كبيرهم أبي حفص الهنتاتي بأنه « خرج من صلبه خلق كثير » وعدد له أحد عشرا ولدا بأسمائهم، ولاحظ أن الأشياخ سواء من أهل الجماعة أو أهل الخمسين بأنهم خلق كثير، معللا كثرتهم بانضمام أناس آخرين لهم[25]، وهو وهم منه على ما يبدو.

ومما يؤكد التزايد خلال قرن من الزمن أن المأمون قتل منهم في مراكش وحدها أثناء انقلابه المذهبي والسياسي سنة 629 هـ أكثر من 100 شيخ[26]، ونعلم أن الأشياخ الموحدين في ولايات الامبراطورية أكثر بكثير من الموحدين بمراكش، بل تذهب بعض الرويات التاريخية إلى أن المأمون قتل من الناكثين بيعته بمراكش 14000 شخص وعلق رؤوسهم على سور مراكش »[27] ولاشك في أن هذا مبالغ فيه أو وقع فيه خطأ في النسخ، فمما لاشك فيه أن الأشياخ الذين كانوا في أوائل القرن 6 هـ أصبحوا بدورهم أكثر من الالف من أوائل القرن السابع الهجري وتضاعف عددهم عدة مرات.

وعن التزايد لدى الارستقراطية المرابطية التي لم تمارس تعدد الزوجات والتسري بشكل كبير نلاحظ ضعف نسبة التزايد في البيت الحاكم وبالتالي لدى الاستقراطية المرابطية، فأكبر عدد من الأبناء خلفه أمير عاش قرنا من الزمن هو أربعة أولاد وبنتان مذكورتان باسمهما[28]، وهو يوسف

بن تاشفين، أما ابنه علي فلم يخلف إلا 3 أولاد[29]، أما بقية الأمراء المرابطين فلم تذكر المصادر عدد أبنائهم، ونخلص من هذا أن التزايد الديموغرافي لدى الملثمين يقل عن نظيره الموحدي بثلاث مرات أو أربع بالرغم من تشابه الظروف السوسيو-اقتصادية لكلا الارستقراطيتين بحكم احتكارهم لجل الفائض الاقتصادي في عهدهم.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن نوعية الأسرة لا علاقة لها بالتزايد العام للسكان، بل ينحصر تأثيره على النخبة الحاكمة. فما هي نتائج هذا التزايد الديموغرافي على الدولتين المرابطية والموحدية؟

في الدولة المرابطية التي لم تعرف انفجارا ديموغرافيا في عصبتيها الحاكمة، لم يتفكك بيتها الحاكم أو بيوتات الملثمين عموما من جراء ذلك التزايد المعتدل، وهذا ما يفسر جزئيا غياب الصراع على السلطة بين الأمراء من جهة، وبينهم وبين بيوتات الملثمين.

في الدولة الموحدية خلق الانفجار الديموغرافي ضغطاً كبيراً على موارد الدولة التي لا تساير في نموها نسبة التزايد الديموغرافي. ومن جهة ثانية أذكى هذا التزايد التنافس على المناصب الإدارية والعسكرية بين الموحدين. لكن أخطر النتائج هو الصراع بين أفراد البيت الحاكم من ذرية عبد المومن حول الخلافة، وحدثت أول أزمة بين الأمراء بعد وفاة عبد المومن سنة 558 هـ واستمرت إلى عهد يعقوب المنصور لتخف حدتها بعد ذلك وتظهر بقوة بعد 620 هـ، مما ساهم في إضعاف الدولة، وامتد هذا الصراع والتنافس ليشمل الأشياخ، فتحدث في بيوتاتهم انقسامات مثل الانقسام الذي شهده بيت أبي حفص إلى فريقين فريق يمثله الوزير ابن يوجان، وفريق ثان يمثله ابن الشهيد وشُبّهت العداوة التي قامت بينهما بالعداوة التي عرفها البيت العلوي والبيت الهاشمي[30].

الهوامش

1- البكري أبو عبيد الله: المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب . تحقيق : ادريان فان ليوفن ، ط.تونس، الدار العربية للكتاب، 1992، ص. 880.

2 – السويدي محمد : بدو الطوارق بين الثبات والتغيير. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 93-94 وانظر كذلك مادة التوارك في: Encyclopèdie bèrbère. T.VI. م 830

3 – ابن بطوطة محمد اللواتي الطنجي: تحفة النظار من غرائب الأمصار وعجائب الأمصار. تحقيق : علي المنتصب، بيروت، لبنان، ط2. ج2. ص. 777.

4 – المرجع السابق، ص. 777 وما بعدها.

5 – انظر مقالا لنا بعنوان: « المرأة الصنهاجية ». مجلة أمل، عدد مزدوج 13-14 ،ص. 65 وما بعدها.

6 – التادلي ابن الزيات: التشوف إلى رجال التصوف . تحقيق أحمد توفيق : منشورات كلية الآداب، الرباط، 1984.

صفحات: 162، 207، 217، 234، 422، 427، 408، 403، 283، 249.

7 – ابن خلدون عبد الرحمان: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر من أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج6 ، ص. 2، 90،91، 123، 152، 203.

8 – ابن أبي زرع علي الفاسي: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية. دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط، 1972، ص. 15-16 وتناقلتها مصادر أخرى مثل ابن خلدون في العبر، والكانوني في أسفي وما إليه...

9 – ابن غذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب . تحقيق: بروفنسال ليفي، وكولان ، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ج1، ص. 159. وانظر كذلك مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار. نشر سعد زغلول، دار النشر المغربية، الدار البيضا،. 1985 ، ص. 205.

10- هاشم العلوي القاسمي: مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري . أطروحة دكتوراه الدولة، مرقونة بكلية الآداب، ظهر المهراز فاس. ص. 853 ، وانظر الطبعة التي نشرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط.

11 – ابن بطوطة: « تحفة النظار... »، مرجع سابق، ص. 777-778.

12- البكري: « المغرب ». مرجع سابق. ص. 880

13- الفردبل: الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي. ترجمة : عبد الرحمان بدوي ، دار الغرب الإسلامي، 1981 ، بيروت. لبنان، ط.2، ص. 288.

14 – ابن غداري: « المغرب » ، مرجع سابق، ج 4، نشر إحسان عباس، دار الثقافة لبنان، ط. 1983، ص 16.

15 – ابن الأحمر إسماعيل: بيوتات فاس الكبرى. دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص. 30.

16 – البكري: المغرب . تحقيق: دوسلان، ط باريس، ،1965 ،ص. 151 حيث جاء أن أبا المنتصر سمغو بن محمد « تولى إمارة سجلماسة سنة 331 هـ. وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وتدبر أمره جدته ».

17 – ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب...، مرجع سابق، ج1، ص، 126 ، وكذلك : الموسوعة البربرية ، مادة « التوارك »، السابق ذكرها.

18 – الحسن الوزان : وصف افريقيا . تحقيق : محمد حجي و محمد الأخضر، من منشورات الجمعية المغربية للترجمة والنشر، الرباط، 1986، ص. 77.

19 – ابن غداري المراكشي، ' البيان...، الجزء الذي حققه محمد الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1985، ص. 269.

20 – ابن الحاج النميري: فيض العباب وافاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسطنطينة والزاب. نشر: محمد بن شقرون، الرباط ، بدون تاريخ، ص. 68-69، وعن كلمة تزوكايت انظر مقدمة ابن خلدون، ط. دار الكتاب اللبناني، ص. 458.

21 – أفاعمر: مسألة النقود من تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر. منشورات كلية الآداب بأكادير سنة 1988، ص. 86.

22 – الونشريسي: المعيار المغرب من فتاوى افريقيا والأندلس والمغرب . منشورات الجمعية المغربية للترجمة والنشر، الرباط، ج.11، ص. 293 . وعن عادة تعمير الأزواج في أموال زوجاتهم على وجه « الارفاق » بزويلة والمهدية، ج.9 ، ص. 150 .

23 – عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين بالأندلس . ط لجنة الترجمة والتأليف والنشر، ط.1، 1964 ، القسم الأول ، ص. 246.

24 – المراكشي عبد الواحد : المعجب في تلخيص أخبار المغرب . تحقيق: سعيد العريان، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة السابعة، 1978، ص. 256،289، 379، 439.

25 – المراكشي عبد الواحد: المعجب . مصدر سابق، ص. 480-481.

26 – عبد الرحمان ابن خلدون : كتاب العبر...، مصدر سابق، الجزء السادس ،ص. 353.

27 – مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية . تحقيق : سهيل زكار وعبد القادر زمامة ،دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1979، ص. 165 .

28 – ابن أبي زرع الفاسي : الأنيس المطرب بروض القرطاس...، دار الطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص. 138.

29 – ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص. 157 .

30 – عبد المنعم الحميري : الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط 2.، 1984، ص. 175-176.

أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط

(دراسة حالة)

ابـراهيـم القـادري بوتشيـش
كليـــة الاداب - مكناس-

Ibrahim Kadiri-Boudchiche

Impact de l'avènement des états Maghrébins et de leur décadence sur l'évolution démographique au Moyen-Age (Etude d'un cas)

Résumé :

Etude des rapports entre l'avènement et la décadence des états du Maghreb au Moyen-Age, et la croissance démographique. Le cas des Almoravides.

The influence of the rise and fall of the Moroccan dynasties on the demographic development in medieval Morocco

Abstract :

This study deals with the relationships between the advent and the decline of Medieval Maghrebi dynasties on the one hand and demographic growth on the other, focusing on the Almoravids.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 41 - 52

أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)

لا تزال الدراسات التاريخية المغربية في الحقل الديموغرافي تتميز بالمحدودية والابتسار، رغم أهمية هذا الحقل المعرفي في فهم آليات التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المغربي. ويبرز هذا التقصير واضحا عند مقارنتها بالدراسات الأوربية التي اتخذت منحى تصاعديا في هذا المجال، إذ أصبحت إحصائيات السكان وتوزيعهم حسب الأعمار والجنس والمدن والأنشطة المهنية تشكل عنصرا جوهريا في بنية البحث التاريخي الخاص بأوروبا الوسيطية.

ويخيل إلينا أن سبب هذا القصور يعزى -فيما يتعلق بتاريخ المغرب الوسيط على الأقل- إلى استحالة العثور على الوثائق الإحصائية. فإذا كانت الأرشيفات الأوروبية سواء في بلديات المدن أو الكنائس أو المؤسسات الإدارية الأخرى لا تزال تحتفظ ببعض الوثائق التي تفيد في هذا المجال -وهو ما حفز الباحثين الغربيين على تناول الإشكاليات الديموغرافية عن كثب [1] -، فإن الأرشيف المغربي يكاد يخلو بالمرة من أي مستند يرتكز عليه الباحث، وهو أمر يرد فيما نرى إلى عدم توافر تقنيات إحصائية في الحقبة الوسيطية لرصد عدد السكان، ومن ثم لا نقصر المسؤولية على المؤرخين فحسب، بل إن عدم تطور الإدارة المغربية آنذاك كان له ضلع في العجز عن تقديم إحصائيات ولو تقريبية. وقد تكون كثرة أعداد السكان في بنية إدارية قبلية لم تسمح بضبطهم سياسيا فبالأحرى إحصائهم، سببا من أسباب هذه المعضلة. وقد عبّر ابن خلدون [2] عن ذلك بقوله إن « هؤلاء البربر جيل وشعوب وقبائل أكثر من أن تحصى »، مما يؤكد أن الإمكانيات المتاحة في العصر الوسيط لم تكن قادرة على توفير إحصائيات حول عدد السكان، لذلك فإن أقصى ما يمكن أن يتوصل إليه الدارس لا يتعدى نصوصا تتضمن بعض « الأرقام التقريبية التي قد تساعد في إضاءة بعض المساحة من هذا الجانب المعقد في الدراسات التاريخية المغربية الوسيطية.

والجدير بالملاحظة أن هذه الأرقام التقريبية تتناثر في طيات المصادر التاريخية وتتناسل بين أقلام المؤرخين بحجم أكبر خلال فترتين أساسيتين: مرحلة قيام الدول ثم مرحلة انهيارها. غير أن الطابع المميز للفترتين يتجلى في اشتراكهما معا في سمة النقص الديموغرافي. أما خلال الفترة الممتدة

بينهما، فيعود التوازن الديموغرافي نتيجة سيادة الأمن والاستقرار، لكن النصوص تقل نسبيا خلال هذه المرحلة.

ولاشك أن المتأمل في النصوص الإحصائية المتاحة يستشف أن قيام الدول المغربية ثم انهيارها بعد ذلك يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في عملية التطور الديموغرافي، وآية ذلك أن تكوين الدول عادة ما يأتي عقب أزمات وكوارث تعصف بأرواح عدد كبير من السكان. كما أن مرحلة هرمها وتداعيها غالبا ما تشهد حروبا ومجاعات وأوبئة يتمخض عنها خلل في التوازن الديموغرافي.

تأسيسا على هذه القواعد النظرية، يحاول الباحث في هذه الدراسة التطبيقية اتخاذ الدولة المرابطية أنموذجا للبرهنة على صحتها انطلاقا من صنفين من النصوص المتداولة في المصادر:

1. نصوص انطباعية:

نقصد بذلك النصوص التي لا تنطق بلغة الأرقام، لكنها تعطي انطباعا تشكل في ذهنية المؤرخ، وغالبا ما تكون مفيدة في معرفة حجم ساكنة المغرب كثرة أو قلة، رغم أنها لا تفصح عن أرقام إحصائية. ومع أن هذه النصوص تتسم بالعمومية وعدم الدقة، لكنها تكشف عن الخطوط العريضة للتطور الديموغرافي.

في هذا السياق تأتي نصوص المؤرخين والرحالة والبلدانيين لإعطائنا بعض التصورات «الكروكية» للوضع الديموغرافي في المغرب لحظة قيام دولة المرابطين. ولعل أول مناسبة أشارت فيها المصادر إلى هذه الحالة جاءت في سياق تناولها خبر حج يحيى بن إبراهيم الجدالي ولقائه في القيروان بالشيخ المالكي أبو عمران الفاسي. ففي هذا اللقاء دار حوار بين الجانبين لم تفت الفرصة على المؤرخين لتسجيله. ولحسن الحظ فإن إحدى محاور ذلك الحوار بين الزعيمين دار حول الأحوال الديموغرافية في قبائل صنهاجة الصحراء؛ فبعد أن سأل أبو عمران محاوره عن بلده وأحواله، أخبره بسعتها «وما فيها من الخلق»[3]، وهو نفس الانطباع الذي سجله صاحب كتاب الاستبصار حين أكد أن «فيها خلق كثير»[4]. والنصان معا يحملان دلالة واضحة عن التكاثر السكاني بهذه المنطقة، وهو أمر لا يثير الشك إذا علمنا أن القبائل كانت تعتد بكثرة أفرادها، وأن أعرافها كانت تسمح بتعدد الزوجات، وما يتمخض عن ذلك من كثرة النسل، وهذا ما يفسر

المعارضة الشديدة التي لقيها الداعية المرابطي عبد الله بن ياسين عندما حاول أن يفرض في إطار برنامجه الإصلاحي حصر عدد الزوجات داخل القبائل الصنهاجية في أربع، جريا على ما يقتضيه الشرع الإسلامي [5].

وإذا كانت هذه النصوص التي تعبّر عن الوضع الديموغرافي قبيل قيام دولة المرابطين تشهد على كثرة عدد السكان في المغرب الجنوبي، فثمة نصوص انطباعية أخرى تعكس ما أصاب البنية السكانية من خلل مع قيام دولة المرابطين نتيجة الحروب المضنية التي خاضوها مع قبائل مغراوة وبني يفرن المنهارة. فبعد استيلائهم على سجلماسة، تؤكد الروايات التاريخية أنهم نكلوا بأهلها «وقتلوا خلقا كثيرا» [6]. أما تادارت الموجودة قرب نهر ملوية فقد بلغت شدة بطش الجيوش المرابطية بأهلها أنه «لم يبق فيه بقية» [7]، وهو نص يعبر بوضوح عن إخلاء مدينة بأكملها من ساكنتها إذا ما اعتبرنا الرواية صحيحة.

بيد أن أوضح نموذج للنقص السكاني وإفراغ منطقة بأكملها يتجلى فيما قام به المرابطون في منطقة تامسنا التي كانت تحت سلطة البرغواطيين. فالراجح أن هذه المنطقة كانت قبيل قيام الدولة المرابطية تشهد نموا ديمغرافيا كبيرا عبّر عنه أحد المؤرخين بقوله بأن قبائل برغواطة «أمم لا تحصى» [8]. لكنها تحولت مع دخول المرابطين إليها إلى منطقة مهجورة من السكان، وبقيت كذلك إلى أن أعاد تعميرها الخليفة الموحدي يعقوب المنصور [9]. وتذكر بعض المصادر الصورة المروعة لعمليات الإبادة الجماعية التي تعرض لها السكان بما فيهم الأطفال الرضع. وحتى الذين حاولوا النجاة من سيوف الملثمين وعبروا نهر أبي رقراق، سرعان ما أبيدوا بعد أن علم والي فاس بفرارهم، فعقد هدنة من الزناتيين ليتفرغ لحصد رؤوسهم [10].

يتضح مما سبق أن حروب المرابطين مع خصومهم في محاولة لتثبيت كيانهم قد أسفر عن خلل في التوازن الديموغرافي، وإن كان بنسب متفاوتة حسب المناطق، لكنه يؤكد مع ذلك مقولة أن قيام الدولة يؤثر سلبا على النمو الديموغرافي، هذا دون احتساب ما تخلفه الكوارث الطبيعية من وفيات تؤدي إلى نقص في عدد السكان، وفي هذا السياق يتحدث ابن أبي زرع [11] عن زلازل عنيفة ضربت المغرب مرات متتالية من أول ربيع الأول إلى آخر جمادى الثانية من سنة 472 هـ «ومات فيها خلق كثير تحت الردم».

وعلى نفس المنوال يزداد النقص الديموغرافي تعاظما مع مرحلة هرم الدول. وقد فطن ابن خلدون [12] ببراعته وحسه الاجتماعي إلى هذه الحقيقة ففسّرها بانقباض الناس عن الإنتاج بسبب ما يقع من العدوان في الأموال والجبايات وكثرة الفتن والاضطرابات التي غالبا ما تنتشر في أواخر عمر الدول.

ويؤكد الواقع التاريخي انطباق هذه القاعدة بالتمام والكمال على دولة المرابطين، ولا غرو فإن حروبها مع خصومها الموحدين كانت في مقدمة العوامل التي ساهمت في نقص عدد السكان. وفي هذا الصدد تكشف المصادر عن الأعداد الهائلة من الرعايا الذين لقوا مصرعهم جراء هذه الحروب؛ وحسبنا ما تذكره إحدى الروايات عن الموحدين الذين قتلوا في حصن واحد ما يربو عن عشرين ألف [13]، بل لم يتورع الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي عن إحراق مدينة برمتها، وهي رواية لا يتطرق إليها الشك لأنها صادرة من مؤرخ موال للموحدين [14]. وفي نفس المنحى يذكر ابن غازي [15] بنوع من الحسرة والمرارة أن الجيش الموحدي دخل إلى مدينة مكناسة وبطش بسكانها بطشا جماعيا وأتى على الأخضر واليابس حتى بقيت المدينة «خالية إلا من فلّ من الموت قتلا وجوعا».

ولم يكن سكان مدينة مراكش في وضع يحسد عليه، ذلك أن عددا كبيرا من الوفيات حصل تحت طائلة المجاعة التي سببها الحصار الموحدي لهذه المدينة [16]. وقد عبّر أحد المؤرخين عن هذه الكارثة البشرية التي أضعفت العدد السكاني لهذه المدينة بقوله إنه «قتل عدد لا يحصى من عامتها» [17]. ولم يكن سكان مدينة تزنيت أكثر حظا إذ أن الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي «حرق كل شيء دون أن يرحم سنا ولا جنسا» [18].

وإذا كان دور الحروب في إحداث النقص السكاني مسألة لا يرقى إليها الشك كما أثبتت النصوص السالفة، فإن دور المجاعات والكوارث الطبيعية لا تقل أهمية في هذا المجال. نجد مصداقا لهذه الظنون ما تناولته المصادر من أخبار المجاعات والسنوات العجاف التي عصفت بالمغرب في مرحلة هرم دولة المرابطين وما نجم عن ذلك من وفيات. فمنذ سنة 498 هـ «تناهى القحط في بلاد الأندلس والعدوة حتى أيقن الناس بالهلاك» [19]. وللعبارة الأخيرة مغزى عميق في الربط بين

القحط وحدوث الوفيات، إذ غالبا ما كان القحط وما يتبعه من مجاعة يتسبب في حصد أرواح العديد من ساكنة المغرب. ويستشف من خلال النصوص كذلك أن مدينة فاس شهدت جفافا إبان سنتي 524 و 525 هـ [20]. كما عصفت بالمغرب برمته مجاعة رهيبة طيلة سنتي 526 و 527 هـ [21]. وكان حصار المدن يرفع من إيقاع المجاعات، وبالتالي عدد الوفيات، فعند حصار الموحدين لمكناسة اضطر الناس إلى «أكل خسيس الحيوان حتى عدم كل ذلك وهلك الناس قتلا وجوعا» [22]. وغني عن القول إن كل مجاعة كانت تعقبها أوبئة تؤدي غالبا إلى الموت [23]. وكان المستضعفون أكثر عرضة للوفاة، وهو ما عبّر عنه ابن عذاري [24] بصريح العبارة في معرض حديثه عن محنة المحاصرين في مراكش بقوله: «وكثر الموتى في الضعفاء»، وهو نفس ما ذهب إليه ابن غازي [25] حين ذكر أنه أثناء حصار مكناسة نقل والي المرابطين يدر بن ولجوط وجوه الناس وأثرياءهم إلى حصن تاكررات للاحتماء به، وترك الشرائح الدنيا من الرعايا عرضة للموت. أما أبو بكر بن العربي فيعطينا صورة مؤلمة عمّا عاناه هؤلاء المستضعفون من أوبئة أعقبت مجاعة سنة 536 هـ بقوله متحدثا عن مدينة أغمات: «كنت بإيلان – أغمات – في مجاعة خمس وست وثلاثين وخمسمائة وقد ضاقت الأرض برحبها على المساكين وسادت بعطفي شرقه وغربيها على المحتاجين، فحشرت إلينا منهم زمر عمهم الوباء» [26].

فضلا عن المجاعات، ساهم عامل طبيعي آخر في النقص السكاني، ويتعلق الأمر بالفياضانات وما خلفته من هلاك للطاقة البشرية؛ وفي هذا الصدد يتحدث أحد المؤرخين [27] عن فيضانات سببتها سيولات الأنهار سنة 537 هـ. ومما يؤكد العلاقة بين الفيضانات وما تسببه من وفيات ما ورد في سياق حديث الحميري [28] عن نهر تانسيفت: «ويحمل في زمن الشتاء بسيل كبير فلا يبقي ولا يذر».

من حصيلة ما سبق يتضح تأثير قيام الدول وسقوطها في رسم منحنيات التطور الديموغرافي، فعادة ما يصاحب هذه الأحداث الجسام حروب ومجاعات وكوارث تؤدي إلى خلخلة التوازن الديموغرافي. وإذا كانت النصوص التي وظفناها في القسم الأول من هذا البحث تكتفي بتصوير حجم النقص الديموغرافي، فإنها لا تفصح البتة عن أرقام دقيقة تساعد في تقدم البحث التاريخي، ومن ثم تأتي أهمية الصنف الثاني من النصوص التي سنعرض لها في القسم الثاني من هذا البحث.

ثانيـــا: نصوص رقمية.

تتميز هذه النصوص بأنها أكثر أهمية لما تتضمنه من أرقام إحصائية تقريبية، خاصة إذا التزم الباحث بمراجعتها ومقارنتها تجنبا للسقوط في مزالق مبالغات المؤرخين.

والحق أن بعض المصادر التاريخية تتضمن بين طياتها بعضا من هذه النصوص الرقمية التي يمكن للباحث استثمارها من خلال فرضيات موضوعية وتحليلية للوصول إلى نتائج أقرب إلى الدقة.

فمنذ بداية تكوين الدولة المرابطية تشير المصادر –ولو بكيفية عفوية– إلى عدد الوفيات الذي نجم عن حروب المرابطين مع خصومهم. فخلال الفتح الثالث لمدينة فاس والذي تم سنة 462 هـ، يذكر ابن أبي زرع[29] إن المرابطين قتلوا من قبائل مغراوة وبني يفرن ما يزيد عن 20 ألف شخص، حتى اتخذت أخاديد جماعية لدفنهم[30]. وكما يلاحظ فإن هذا الرقم في حد ذاته ليس دقيقا دقة كاملة، بل هو تقريبي، لكننا نستطيع مع ذلك أن نفترض أنه كان ما بين 20 ألف و21 ألف من الوفيات.

وفي منطقة تامسنا يقدم الحسن الوزان[31] رقما عن عدد الوفيات التي أعقبت حروب سكانها مع المرابطين فيحدده بمليون نسمة ما بين الرجال والنساء والأطفال، لكننا لا نعرف المصادر التي استقى منها هذا الرقم الذي قد يشم فيه بعض المبالغة، وإن كان بذلك أراد أن يعبر عن الإبادة الكلية لسكان هذه المدينة من طرف جيوش الملثمين.

وثمة نصوص رقمية تشير إلى إعادة التوازن الديموغرافي مع استقرار الدولة المرابطية وسيادة الأمن بعد تثبيت كيانها. فبعد تأسيس مراكش، بدأ عدد سكانها في التكاثر مع استقطاب العديد من العناصر الأندلسية والمشرقية والروم والسودان والأتراك حتى بلغت مائة ألف كانون[32]. ولا تعوز الباحث بعض الإحصائيات حول العناصر الجديدة التي وفدت على المدينة. فعلاوة على الإحصائيات الرسمية حول وجود ألفي سوداني في بلاد يوسف بن تاشفين[33]، وأربعة آلاف محارب من نفس الجنس شاركوا في معركة الزلاقة[34]. يخبرنا الإدريسي[35] أنه كان يباع من السودانيين في المغرب «أمم وأعداد لا تحصى»، وهو نص ينهض قرينة على كثرتهم. وهناك نص آخر يلقي الضوء على كثرتهم العددية ورد عند مؤرخ آخر[36] يذكر فيه أن الأمير المرابطي علي بن يوسف قسط على الرعية ممن يمتلكون السودانيين لخدماتهم المنزلية وغيرها للمساهمة بهم في

الجهاد، وأن قسط فاس وحدها بلغ 3.000 سوداني. فإذا افترضنا أن عشرة مدن قدمت ما يقارب هذا العدد، فإن العدد المقسط سيكون ثلاثة آلاف، وهو رقم لا يعكس إلا الجزء المقسط، بينما يكون عددهم الحقيقي أكبر من ذلك دون شك، إذ لم يكن يخل من بيوتات الأرستقراطية منهم لاستعمالهم خدما.

أما بالنسبة لعنصر الروم فلدينا إحصائية دقيقة عنهم في بداية تأسيس الدولة المرابطية إذ أن عددهم بلغ 250 نسمة[37]، لكنه سرعان ما ارتفع بعد ذلك إذ بلغ في مدينة مكناسة وحدها ثلاثة آلاف[38].

بيد أن النصوص تكشف عن تناقص في عدد السكان سواء البربر أو العناصر الوافدة إبان المرحلة الأخيرة من عصر الدولة المرابطية، وحسبنا أن ما قتل من السودانيين في معارك المرابطين مع الموحدين بلغ ثلاثة آلاف سوداني حسب تقدير ابن القطان[39]، كما بلغ عدد القتلى أثناء اقتحام الجيوش الموحدية لمراكش 70 ألف قتيل[40].

وإذا كانت هذه النصوص تنهض حجة على أثر قيام الدول وانهيارها في الإخلال بالتوازن الديموغرافي، فإنها لا تفصح بشكل جليّ عن رقم إحصائي للسكان. لكن ثمة نصوص قد تسد هذه الثغرة ولو بكيفية تقريبية.

فابن الخطيب[41] يذكر أن مدينة فاس إبان تأسيس دولة المرابطين كانت تضم 43 ألف نسمة قتل منهم 7 آلاف، وبالتالي يصبح عدد سكانها 36 ألف نسمة. لكن نص ابن الخطيب يتناقض مع ما ذكره ابن أبي زرع[42] من أن وفيات سكان مدينة فاس جراء دخول المرابطين إليها بلغ 20 ألف، فإذا ما صحّ هذا الرقم، فإن عدد سكان فاس يكون قد بلغ سنة 462 ألف نسمة، وهو ما نرجحه لأن عنف وبطش المرابطين كان شديدا، مما أسفر عن هلاك حوالي نصف سكان المدينة. أما مراكش فقد وصل عدد سكانها حسب الإحصائية التي يقدمها الوزان إلى مائة ألف كانون[43] وهو ما يترجمه مارمول ترجمة رقمية فيجعله 100 ألف نسمة[44]. لكن الراجح أن مصطلح «كانون» يعني الأسرة المتكونة من حوالي خمسة أفراد في المعدل، وهذا ما حدا بأحد الدارسين[45] إلى القول بأن مراكش كانت مدينة مليونية، وهو رقم نعتقد أنه يتضمّن بعض المبالغة،

وحتى لو افترضنا أن الكانون يعني الأسرة المتكونة من خمسة أفراد، فإن سكان العاصمة المرابطية يكون قد وصل في عهد علي بن يوسف إلى 500 ألف نسمة، وهو رقم يبدو أنه يتجاوز الحد العادي خاصة إذا قارناه بعدد سكان المدن الأخرى، فقد أسلفنا القول بأن مدينة فاس بلغت قبل الاجتياح المرابطي 36 ألف نسمة. كما أن تلمسان التي عرفت ازدهارا واسعا لم تتجاوز 80 ألف نسمة. أما أغمات التي وصفت بأنها آهلة بالسكان إلى درجة أنها ضاقت على أهلها فلم تتجاوز 7 آلاف دار أي حوالي 35 ألف نسمة. وقد اعتبر الحسن الوزان أن مدينة تاوريرت التي بلغ عدد سكانها 15 ألف نسمة مكتظة بالسكان، فكيف نقبل برقم المليون أو حتى نصف مليون بالنسبة لمراكش، فالأغلب على الظن أن مائتي ألف هو الرقم المقبول والأقرب إلى الصواب. ومما يدعم هذا الاستنتاج ما ذكره صاحب «الحلل الموشية» عن عدد الوفيات بين سكان مراكش إبان الحصار الموحدي إذ جعله أكثر من 120 ألف(46). فإذا أضفنا إلى ذلك ما تجمع عليه النصوص حول قسوة الموحدين وبطشهم بمعظم سكانها أمكن قبول رقم 200 ألف نسمة حيث أن 70 ألف يمثل 6/10 هذا الرقم المفترض. فلو كان عدد السكان يصل إلى المليون لكان الرقم الذي أمدنا به هذا المؤرخ أكبر من ذلك بكثير.

وثمة نصوص رقمية أخرى تمدنا بها المصادر حول مدن مغربية أخرى: فمدينة أغمات بلغت إبان دخول المرابطين إليها سبعة آلاف دار، فإذا افترضنا أن معدل كل دار بلغ خمسة أفراد كما يتبين من خلال نوازل الفترة المرابطية(47)، فإن عدد سكانها يكون قد بلغ 35 ألف نسمة، وهو يتقارب مع ما ذكره مارمول حين جعله 40 ألف(48). لكن هذه المدينة سرعان ما عرفت تناقصا في عدد ساكنتها بعد تأسيس مراكش. أما تلمسان فقد عرفت نموا ديموغرافيا في عهد يوسف بن تاشفين إذ بلغت 16 ألف دار، أي حوالي 80 ألف نسمة(49)، في حين ظل سكان تاوريرت ثلاثة آلاف كانون، أي حوالي 15 ألف نسمة(50).

وعلى العموم يمكن تقدير عدد سكان بعض المدن المغربية بصورة تقريبية على الشكل التالي:

المدينة	عدد السكان	المصدر المعتمد	ملاحظات
مراكش	200.000 نسمة	وصف إفريقيا للحسن الوزان، ج1 ص. 113، وإفريقيا لمارول. ج2 ص. 47، مع مقارنة ذل بمصادر أخرى.	تم اعتماد هذا الرقم استنتاجا من هذه المصادر ومقارنتها فهو رقم تقريبي أقرب إلى الصحة.
فاس	36.000 نسمة	أعمال الأعلام لابن الخطيب، ج. 3 ص. 236.	بعد طرح عدد الوفيات من العدد الإجمالي.
تلمسان	80.000 نسمة	إفريقيا لمارمول، ج.2 ص. 302.	تقريبي.
أغمات	35.000 نسمة	إفريقيا لمارمول، ج.2 ص. 61.	تناقص هذا العدد مباشرة بعد تأسيس مراكش.
تاوريرت	15.000 نسمة	وصف إفريقيا للوزان، ج.1 ص. 272.	في الأصل 3.000 كانون.

حصيلة القول إن هذين الصنفين من النصوص الانطباعية والرقمية رغم أهميتها في إضاءة الجوانب المعتمة من التاريخ الديموغرافي، فإنها تبقى تقريبية فحسب، ولا ترقى إلى المستوى الحقيقي للإحصائيات الدقيقة التي تعكس واقع عدد سكان المغرب خلال العصر المرابطي، لكنها مع ذلك تحمل بعض الدلالات حول التطور الديموغرافي، وتسهم في رسم منحيات هذا التطور الذي يبدو أنه سار على قاعدة انخفاض عدد السكان في بداية تأسيس الدولة المرابطية وارتفاعه إبان فترة توطيد حكمها، ثم انخفاظه من جديد في مرحلة هرمها وضعفها. ونعتقد أن هذا المسار «البيولوجي» قد ينطبق على جميع الدول المغربية في العصر الوسيط، وتلك فرضية تحتاج إلى أبحاث لتأكيد صحتها.

الهوامش:

1 – كنماذج لهذه الدراسات أنظر على سبيل المثال:

- BRATHIER: La démographie Medievale du 12 au 16 siècle.

- BOTRUCHE: Les courants du peuplement dans l'entre deux mers. A.H.E.S. Paris, 1935

2 – كتاب العبر. تحقيق: خليل شحاذة، بيروت، 1981، دار الفكر، ج.6، ص. 139.

3 – الأنيس المطرب . الرباط، 1973، دار المنصور للطباعة والوراقة، ص. 122.

4 – مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، البيضاء، 1985، دار النشر المغربية، ص.179.

2 – ابن الأثير: الكامل في التاريخ. بيروت، 1979 ،ص. 74.

6 – ابن حجر التميمي: منتهى الأعلام بوفاة الصحابة وملوك الإسلام . مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1517)، ص. 463.

7 – ابن أبي زرع: م.س، ص. 167.

2 – نفسه، ص. 167.

9 – مارمول: افريقيا. الترجمة العربية، الرباط، 1988 - 1989، طبعة المعارف الجديدة ، دار نشر المعرفة، ج.2، ص. 126.

10 – الحسن الوزان: وصف افريقيا. الترجمة العربية، الرباط، 1974، طبعة المعارف الجديدة ،دار نشر المعرفة، ج.1، ص. 155.

11 – الأنيس المطرب، ص:

12 – المقدمة. تحقيق عبد الواحد وافي، طبعة 1952، مطبعة لجنة البيان العربي، ج.2، ص. 709.

13 – ابن القطان: نظم الجمان . تحقيق : محمود علي مكي، مطبعة تطوان ،(دون تاريخ) ، المطبعة المهدية، ص. 195-196.

14 – نفسه، ص. 117.

15 – الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. الرباط، 1952، مطبعة الأمنية، ص. 6.

16 – مؤلف مجهول: كتاب الحال الحلل الموشية. تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، البيضاء، 1979، دار الرشاد الحديثة ، مطبعة النجاح الجديدة، ص. 138 ، و ابن القطان: م.س، ص. 27.

17 – الوزان: وصف افريقيا. الترجمة العربية، الرباط، 1980، ج.1، ص. 103.

18 – مارمول: م.س، ج.2، ص. 114.

19–ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تحقيق: ليفي بروفنسال، بيروت، 1980، ج.4، ص. 45.

20 – عن مدينة فاس انظر: ابن القطان: م.س، ص. 183.

21 – ابن الزيات: كتاب التشوف. تحقيق أحمد التوفيق، البيضاء 1984، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ص. 183.

22 – ابن غازي: م.س، ص. 9.

23 – ابن العربي: سراج المريدين . ص.9، نقلا عن: عمار الطالبي: آراء أبي بكر بن العربي الكلامية. بيروت ، (دون تاريخ) ، مطابع الشروق ، و ابن القطان: م.س، ص. 183.

24 – البيان. ج.4، ص. 100.

25– الروض الهتون. م.س.، ص.9.

26 – سراج المريدين . ورقة 9، ص. 85.

27 – البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971،، دار المنصور للطباعة، ص. 52–53.

28 – الروض المعطار. تحقيق : إحسان عباس، بيروت، 1984، (ط.2)، مكتبة لبنان، ص.540.

29 – الأنيس المطرب. م.س. ، ص. 113.

30 – الزياني: بغية الناظر والهيكل الجامع بما في التواريخ من الجوامع . (مخطوط الخزانة الحسنية رقم 2471، ص. 12.

31 – وصف افريقيا. ج.1، ص. 155.

32 – نفس المصدر والصفحة.

33 – مؤلف مجهول: الحلل...، ص. 25.

34 – ابن خلكان: وفيات الأعيان. تحقيق: إحسان عباس، بيروت ، (دون تاريخ)، دار صادر، ج.7، ص. 118.

35 – وصف افريقيا الشمالية والصحراوية. منتقى من كتاب نزهة المشتاق. نشره هنري بيريس، الجزائر، 1957، ص. 33.

36 – ابن القطان: م.س. ص. 109

37 – هكذا يحدده صاحب الحلل. انظر ص. 25. بينما يحده ابن عذاري ب 240. انظر :البيان، ج.4، ص. 23.

38 – ابن عذاري: البيان. (القسم الموحدي)، نشره مجموعة من الأساتذة، البيضاء، 1985، ص. 24.

39 – ابن القطان: م.س، ص. 139 ، و ابن عذاري: م.س، ج.4، ص. 84.

40 – الحلل الموشية . م.س. ، ص. 139 .

41 – أعمال الأعلام. تحقيق: أحمد مختار العبادي ومحمد بن إبراهيم الكتاني، البيضاء، 1984، دار الكتاب، ص. 236.

42 – الأنيس المطرب. م.س. ، ص. 68.

43 – وصف افريقيا. م.س. ، ج.1، ص. 155.

44 – إفريقيا . م.س. ، ج.2، ص. 302.

45 – شعيرة: المرابطون: تاريخهم السياسي. القاهرة، 1969 ،(ط1)، دار الاتحاد العربي للطباعة و مكتبة القاهرة الحديثة، ص. 68.

46 – الحلل الموشية. م.س.، ص. 138 .

46 – مكرر مارمول: م.س، ج.2، ص. 61.

47 – ابن رشد: نوازل ابن رشد. (مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ك 731)، ص. 273 ، وابن الحاج: نوازل ابن الحاج . (مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ج55)، ص.223 ، والقاضي عياض: ترتيب المدارك. تحقيق : سعيد أحمد أعراب، فضالة، المحمدية، 1981، ج.8، ص. 178.

48 – مارمول. م.س، ج.2، ص. 61.

49 – نفسه، ص. 302 .

50 – الوزان. م.س، ج.1، ص. 272.

معطيات عن تحديد النسل في المغرب خلال العصر الوسيط المتأخر انطلاقا من قولة لعبد الله العبدوسي في موضوع العزل

محمد فتحة

كلية الاداب – عين الشق –

الدار البيضاء

Mohamed Fatha

Donnés sur la contraception au Maroc médiéval

Résumé:

Contribution fondée sur l'analyse des textes des Nawazils et des la Hisba pour l'étude des moyens de limitation des naissances conçus par les gens du Moyen Age au Maghreb.

Data on family planning during the Middle Ages

Abstract :

This is an original contribution to the issue of family planning as was practised by medieval people. The research is based on some information available in the *Nawazil* and *Hisba* texts in Morocco and the doctrinal registers.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 55 - 61

معطيات عن تحديد النسل في المغرب خلال العصر الوسيط المتأخر، انطلاقا من قولة لعبد الله العبدوسي في موضوع العزل

قد نتساءل في البداية هل يصح أن نتحدث عن تنظيم النسل، أو عن التحكم في الإنجاب في المغرب، قبل العقود الأخيرة من هذا القرن؟ وهل كانت هناك حاجة تقتضي ذلك؟ وهل توفر المغاربة على معرفة بالوسائل التقنية أو الصيدلية التي تسمح بالتحكم في الإنجاب؟ ثم أخيرا هل هذا جائز من الناحية الشرعية أو على الأقل هل في التراث الفقهي لأهل الغرب الإسلامي ما يسمح بذلك؟.

وعلى افتراض الإجابة بالإيجاب عن هذه التساؤلات، على الرغم من شح المصادر في هذا الشأن، هناك إشكال منهجي يتصل بطبيعة تعاملنا مع هذه المادة الفقهية، وهو هل هذا الإجراء القاضي بوضع حد للحمل، أو تجنبه كان إجراء مألوفا وعاديا، أم إنه يرتبط بظروف وأسباب خاصة تهم حالات محددة معزولة، هي بعدد النوازل الواردة بشأنها في مجاميع الفتاوى.

إن هذا الأمر يتطلب تعاملا حذرا، فما كل ماورد بشأنه سؤال، يعتبر واقعا محققا مجربا ويرقى بالضرورة إلى مستوى المعطى التاريخي، ويصبح بالتالي مادة للمؤرخ.

وهذا يطرح في الواقع مشكل استغلال النوازل الفقهية في الأبحاث التاريخية. فكما هو معروف، فإن مجاميع الفتاوى لم تؤلف لتكون أداة عمل للمؤرخ. وإنما هي مراجع لطلاب الفقه وللفقهاء، جمعت أصنافا من النوازل في مختلف أبواب الفقه المعروفة، وهو جمع انتقائي فيه تصرف واضح من لدن بعض الفقهاء، ولا يعكس أبداً وتيرة تكرار النازلة في الواقع، وعلى المدى الطويل. فهم لم يحتفظوا لنا إلا بما سئلوا عنه، أو سُئل عنه غيرهم من الفقهاء في الحواضر غالبا، أي في المجالات التي يطغى فيها الشرع. لذلك فإن المادة الإخبارية الواردة في نص النازلة، أو استطرادا في الفتوى، لاتكون مفيدة للمؤرخ إلا إذا تقاطعت مع إفادات مزامنة في نفس المعنى في مصادر أخرى.

وبناء عليه، فإن ماهو متوفر لدينا من معلومات في هذا الموضوع، يسمح بتأكيد أن التحكم في الإنجاب في المغرب خلال هذه العهود، أمر معروف وجرى به العمل، بدليل توفر شهادات عنه، وعن الوسائل المستعملة فيه. والظاهر أنه حصل تطور مهم من الناحية الشرعية في مسألة التحكم في الإنجاب، فمما لاشك فيه أن السُّنة كانت تحث على الزيادة في نسل المسلمين، ونجد بعض الأحاديث النبوية التي تؤكد الدعوة إلى التكاثر، كقول الرسول ﷺ «تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم» وتعبيره عن كراهيته للعزل بقوله: «هو الوأد الخفي»، ومع ذلك فإننا نقف في محطات معينة من تاريخ الغرب الإسلامي، في التراث الفقهي لهذه المنطقة، على مواقف تبين ليس فقط تعود الناس على العزل، وفق ما نص عليه الفقهاء، وابتكارهم لوسائل تمنع الحمل، وإنما لجوءهم إلى إفساد الحمل وفق شروط حددها الفقهاء، وربما خارجها وبوسائل معروفة لديهم وثبتت فعاليتها(1).

ليس هناك شك في أن الناس كانوا يعزلون بسبب عدم الرغبة في الحمل، وقد اشترط الفقهاء في ذلك شروط نجهل تماما ما إذا كانت تراعى دائما. ومن ذلك ما أفتى به المواق وهو من متأخري فقهاء غرناطة (ت 879 هـ)، بأنه لايجوز العزل عن الزوجات الحرائر إلا بإذنهن مراعاة لحقوقهن في المتعة الجنسية(2) وهناك من فقهاء المغرب من أجاز العزل بل وحدد أماكن في جسم الزوجة أو الأمة، استحسن الإنزال فيها كأعكانها أو أعاليها(3)، ومعلوم أن القاضي أبا بكر بن العربي (ت 543 هـ) كان قد أجاز العزل بدون قيد ولا شرط(4).

في نفس السياق سُئل أبو العباس أحمد الونشريسي (ت 914 هـ) بفاس، عما إذا اتفق الزوجان على إسقاط الجنين قبل أربعة أشهر، فهل يجوز إسقاطه؟ وقد أجاب غالبية الفقهاء الذين يعتد برأيهم – وهي إفادة تؤكد في الغالب، أن هناك بعض الفقهاء «ممن لا يعتد برأيهم» قد أدلوا برأي مخالف في المسألة – قد ذهبوا إلى منع استعمال «مايبرد الرحم» ويستخرج ما استقر داخل الرحم من مني. وقد أشار على الرغم من موقفه القطعي هذا، إلى أن هناك استثناء يتمثل في فقيه القيروان أبي الحسن اللخمي (ت 478 هـ) الذي أجاز استخراج ما في داخل الرحم من الماء قبل انقضاء أربعين يوما، ووافق الجماعة فيما عدا ذلك(5).

وقد ورد في معرض هذه الإجابات، إشارات إلى استعمال بعض الأدوية التي كانت معروفة من لدن الجمهور عامة، ومن لدن تجار الخدم الذين كانوا يسقون بها الإماء، في حال ما إذا لم يطمئن، فيتسبب ذلك في توقف الحمل[6].

وللوقوف على أصناف الأدوية المرصودة لهذا الغرض، يمكن الرجوع إلى كتاب «الروض العاطر في نزهة الخاطر» لمحمد بن محمد النفزاوي الذي أهداه لأحد وزراء السلطان أبي فارس عبد العزيز أواخر القرن الثامن الهجري. فقد أشار في باب الأدوية التي تسقط النطفة من الرحم إلى «أن الأدوية التي تسقط النطفة والجنين من المرأة كثيرة لاتحصى، وإنما أذكر هنا ما أحفظه وأعرف صحته لتعرف الناس مضارها ومنافعها. فمن ذلك عرق الفوة إذا أدخلته المرأة في فرجها رطبا أو يابسا مهشما مبلولا، أفسد ماء الرجل وقتل الجنين وأسقطه. وكذلك جذر الكرنب إذا تدخنت به المرأة في أنبوبة وأدخلتها في فرجها، أسقط الجنين وكذلك الشب إذا أدخلته في فرجها، أو طلي به الذكر قبل الإيلاج لم تحمل المرأة بإذن الله، وإذا واظبت عليه كثيرا صارت عقيمة ولم تحمل أبدا. وكذلك القطران إذا مسح به الذكر فإنه يفسد النطفة وقت الجماع، وهذا أبلغ الأدوية في وقت الحمل، حتى أن المرأة إذا استدخلته دائما صارت عقيمة، ويفسد الجنين في الرحم ويسقط ميتا. ومن شرب من النساء ماء الرند الطويل في شيء من الفلفل نقى الرحم من الخبائث، وإن كانت حاملا أسقط الجنين... والدار صيني مع المر الأحمر إذا شربته المرأة وجعلت منه في صوفة وأدخلته داخل الفرج، قتل الجنين وسقط ميتا بإذن الله، وذلك صحيح مجرب لاشك فيه»[7].

ونجد في النصوص أيضا إشارة إلى وسيلة أخرى لمنع الحمل تتلخص في معرفة النساء بأن وضع وقاية في الرحم «تمنع من وصول الماء إلى الوالدة»[8] وأن ذلك جائز من الناحية الشرعية، لكننا نجهل كل شيء عن طبيعة هذا العازل السابق لأوانه، وعن مادته ومدى انتشار استعماله.

ويتصل بما سبق، إشارة فريدة إلى انتباه أهل العصر الوسيط المتأخر، وربما من سبقهم إلى مضار الزواج من قريبة النسب وأثره السلبي على صحة الأبناء، «لأن الولد يأتي ضاريا منها، أي هزيلا»، وقد برر البرزلي (ت 844 هـ) ذلك بأن الزوجة تكون ضعيفة الشهوة مع قريبها[9]، وهذا وهم منه.

يتأكد لنا بعد استعراض هذه العناصر أن أهل الغرب الإسلامي عامة قد خبروا أساليب كثيرة للتحكم في النسل، وأن الوسائل لم تعوزهم قط في ذلك، سواء كانت منضبطة لأحكام الفقه أم لا، لأن ماورد في فتوى الونشريسي عن « سفلة التجار » يفيد بعدم الإكتراث بهذه النواهي داخل هذا الوسط على الأقل(10).

وبالرجوع إلى ما انطلقنا منه، وهو اشتراط العبدوسي العزل في النكاح خوفا من الولد بسبب فساد الزمان. قد نتساءل عن الأسباب التي دعته إلى إصدار ما يشبه الفتوى في موضوع الإنجاب. وقد اختص وحده فيما نعلم، بهذه النزعة المالتوسية المتشددة في موضوع النسل.

ومع أن الونشريسي قد دوّن عددا من فتاوي الإمام عبد الله العبدوسي (ت 849 هـ)، وحذا حذوه في ذلك عدد من المؤلفين المتأخرين، فإننا لانجد في مجاميعهم صدى لرأي العبدوسي الذي نجده في كتب التراجم، كنيل الإبتهاج وجذوة الاقتباس وسلوة الأنفاس. علما بأن وسائل العزل قد أثيرت في كتب الفقه. فهل اعتبر كلام العبدوسي شاذا لا يعتد به من الناحية الفقهية؟ مع أنه مشهور بصدارته وعلو كعبه في مجال الفتوى. والراجح أن هناك أسباب أخرى، لأن رأي اللخمي في موضوع الإجهاض قبل متم الأربعين يوما شاذ بدوره.

ومع ذلك نقل حرفيا من قبل الفقهاء الذين رجعنا إليهم. أم أن في الأمر موقفا مقصودا من قبل الونشريسي الذي عرف بتشدده في قضايا أخرى(11)، اقتضى تغييب رأي جريء، لم يتبلور كرأي في نازلة، حسب التقنيات المتداولة بين من يتصدى للفتوى من الفقهاء؟.

إن رأي العبدوسي في هذه المسألة يبدو لنا مشروطا ومؤطرا بأوضاع وقته، وليس حكما في المطلق، فهو ينتفي بزوال أسبابه، لأن منطق الأشياء وحكم الله في خلقه هو تناسل الناس. فهل في أحوال وقته ما يبرر هذا المنحى التشاؤمي؟

نعرف أن عبد الله العبدوسي توفي عام 849 هـ / 1445 - 1446 م، وأنه عاش ثمانين عاما، قضى منها وقتا بفاس مفتيا وإماما وخطيبا بجامع القرويين. وكانت له مشاركة في مجال التصوف، وكان نصوحا للأمة وتصدى لكثير من البدع وكان شخصا متجردا يتصدق بما يفوق حاجته إلى

الأكل واللباس[12]. لقد كان إذن شاهداً مطلعا، قلقا بشأن أحوال بلده وأحوال المسلمين بشكل عام.

1- فمن المعلوم أن الدولة المرينية دخلت منذ مقتل السلطان أبي عنان في مرحلة ضعف، فتراجعت مواردها، وتقلصت إمكانياتها بسبب عوامل الاضطراب داخل الجهاز المخزني. لأن منافسات الوزراء وأشياخ المرينيين أجهزت على ما كان لدولتهم من توازن واستقرار. وقد انعكس ذلك سلبا على أحوال المغاربة الذين ضايقتهم الجبايات والمغارم في معاشهم، وعانوا من عيث القبائل ومن مظاهر الحرابة فقلّ إنتاجهم، وهجر بعضهم أراضيهم وتركوها تبور.

2- كانت الوضعية الدينية والروحية بالمغرب، تعكس بدورها هذا التدهور العام. فمظاهر الاختلاف بين علماء الظاهر، وتيار التصدي برزت بوضوح، في تآليف هذا الوقت. ومنها كتب المناقب التي كانت تحاول من جهتها أن تعيد الاعتبار لتيار ولشيوخ ورجالات التصوف اعتمادا على خطاب كراماتي اعتقد فيه الجميع. وعلى الرغم من أن علماء الظاهر لم يكونوا بمنآى عن طريق القوم، إلا أنهم كانوا مندمجين بشكل عام في تيار أكثر اعتدالا وارتباطا بالسنة، وهو تيار الشاذلية بواسطة أحمد بن عاشر وابن عباد الرندي.

إن هذه الاختلافات لم تؤثر على ثنائية الاستقطاب والولاء في المجال الديني والروحي فحسب، وإنما تترجم رداءة الوضع الثقافي العام، وانجذاب الجمهور العريض نحو تيار صوفي سمي بالشعبي تجاوزا، لأن لفظ الشعوذة يعكس حاله أكثر.

وصاحب هذه السيرورة اعتقاد راسخ وملح في زمن المهدي. وانتظار الناس لخروجه في بلد ماسة لتخليصهم مما هم فيه. وقد رصد ابن خلدون هذا المخاض في المقدمة، وبتشاؤم لا يساويه إلا تشاؤم عبد الله العبدوسي، «وأما لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه، وتبدلت بالجملة (...) وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض، فبادر بالإجابة والله وارث الأرض ومن عليها. وإذا تبدلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث».

3- يتصل بما سبق كل آثار القحوط والمجاعات التي ما فتئت تعصف بآمال الناس، وتحصد منهم في رجوعاتها المتكررة المئين والألوف، لأنها توفر تربة خصبة للأمراض والأوبئة. وتكفي الإحالة على كتب التاريخ للتأكد من دوريتها، ومن شدة وقعها خلال هذا القرن التاسع الهجري الذي نحصي فيه مالا يقل عن ست سنوات رهيبة (846 - 856 - 872 - 873 - 897 - 898 هـ) عاش منها العبدوسي مجاعة ووباء عام 846 هـ الذي هلك فيه جمع من كبار العلماء والأعيان، وسمي عند أهل فاس بوباء عزونة(13). وقد أدت مثل هذه الأحوال في السابق، كما هو الحال خلال القرن السادس عشر، ببعض الجواع إلى الارتماء في أحضان العبودية، بتسليمهم لأنفسهم ولأولادهم للنصارى في مقابل ما يسدون به الرمق.

4- عاش العبدوسي أيضا وقع حروب الاسترداد، التي كانت تقضم شيئا فشيئا، أرض الإسلام بالأندلس، ووصلته أصداء انتصارات النصارى وتضييقهم الخناق على أهل غرناطة، واستقرار إحساس مهين بضياع الأندلس، لم يعد ينفع معه رباط المرابطين(14)، ولا الاستنجاد بأهل المغرب ولا بمماليك مصر، ولا جمع الأموال بالمساجد للإعانة على الجهاد. فزادت الهجرة عن الأندلس نحو المغرب، وأدهى من هذا كله، فقد نقل العدو حرب الاسترداد إلى أرض المغرب، فهدمت تطوان في 803 / 1399، وسقطت سبتة في 818/1415، وحوصرت طنجة في 841/1437.

إن هذه العوامل مجتمعة قد شكلت ولا ريب، شعور المغاربة آنذاك وبلورت أزمة ضمير داخل النخبة العالمة فيهم. فالصورة قاتمة ولا شيء يدعو إلى التفاؤل. ويمكننا أن نتصور معاناة الفقيه العبدوسي وهو يشاهد عاجزا، تدهور أوضاع بلده وضيق حال أهل الأندلس، فيستحضر كلام فقيه مثله، هو ابن خلدون عن شروط التبدل، فينزع عنه بدوره عمامة الفقيه، ويتحول بدوره إلى عالم اجتماع داعيا إلى الامتناع عن الإنجاب.

بيبليوغرافية:

1- كثيرا ما نبهت بعض كتب الطب والأعشاب والعقاقير إلى خطورة النباتات الطبية على الحمل. انظر أبو الخير الإشبيلي عمدة الطبيب في معرفة النبات، تقديم وتحقيق محمد العربي الخطابي 1990. أبو القاسم محمد بن إبراهيم الغساني حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار، تحقيق محمد العربي الخطابي - دار الغرب الإسلامي بيروت 1985.

2- أحمد الونشريسي، المعيار 1980 - ج 4 ص 235، انظر أيضا المهدي الوزاني المعيار الجديد، 1997 ج. 3 ص. 377.

3- المعيار ج. 5 ص. 275.

4- نفسه ج. 3 ص. 370.

5- نفسه ج. 3 ص. 370 - ج. 4 ص. 236 ويعتبر المعيار مصدرا بالنسبة لغيره من مجاميع النوازل في هذه المسائل. انظر الزياتي الجواهر المختارة . مخطوط خ.ع. الرباط رقم د 1698 ص. 147. المهدي الوزاني المعيار الجديد ج. 3 ص. 376 - 377.

6- المعيار ج. 3 ص. 370.

7- محمد بن محمد النفزاوي، كتاب الروض العاطر في نزهة الخاطر، مطبعة الأزرق فاس 1317 ص. 88 - 98.

8- المعيار ج. 4 ص. 235.

9- الونشريسي مختصر أحكام لبرزلي، مخطوط خ.ع.د. 2198 ص. 584.

10- المعيار مصدر سابق.

11- اشتهر الونشريسي منذ أن استقر بالمغرب بمواقف خالف فيها اجتهادات الفقهاء المالكية وعمل أهل فاس كما هو الشأن في فتواه المتعلقة بأهل الدجن، «أسنى المتاجر...» واختلافه مع علماء فاس بشأن تضمين الراعي المشترك.

12- ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج. 2 ص. 425 - الكتاني سلوة الأنفاس ج.3 / ص. 302.

13- الناصري الاستقصا ج. 4 / ص. 101.

14- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة ،دار الكتاب المصري ، ص. 436 - 438.

جوانب من الديمغرافية التاريخية لليهود
والنصارى بالمغرب في العصر المريني

مصطفى نشاط
كلية الاداب - وجدة -

Mostafa Nachat

Données sur la démographie historique des juifs et des chrétiens au Maroc à l'époque Mérinide.

Résumé :

L'objet de l'intervention consiste à fournir des donnés statistiques sur la présence des juifs et des chrétiens au Maroc mérinite (leur nombre, les lieux et la durée de leur séjour ou présence...)

Data on Jewish and Christian historical demography in Merinid Morocco

Abstract :

The present paper aims at providing statistical data on the presence of Jews and Christians in Merinid Morocco, considering their number, the place and period of their stay, etc.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 65 - 80

جوانب من الديمغرافية التاريخية لليهود والنصارى بالمغرب في العصر المريني

تتغيأ هذه المساهمة بسط بعض الأرقام التي جادت بها المصادر عن الحضور اليهودي والمسيحي بالمغرب في العصر المريني، وذلك لما للرقم من أهمية في تجسيد البعد الحضاري، وفي اتخاذه مؤشرا لمراقبة بعض الجوانب المرتبطة بحقل الديمغرافيا التاريخية. ومن هذه الجوانب عدد هذين العنصرين بالمغرب آنذاك، وتوزيعهما الجغرافي، ومدة استقرارهما بالبلاد. ونستند في رصد هذه الجوانب إلى بعض المصادر العربية المتداولة وإلى بعض الإشارات الواردة بالأرشيف الجنوي.

1) جوانب من الديمغرافية التاريخية لليهود بالمغرب المريني:

شكل العصر المريني فترة ذهبية لحضور اليهود بالمغرب الوسيط، خاصة وأنه تلا مرحلة عجت بمظاهر المضايقة التي عانوا منها في العصر الموحدي[1]. على أنه وجب التذكير بأن اليهودية لم تزل من المغرب بفعل السياسة المتشددة لبعض الخلفاء الموحدين، كما أن الغطرسة الموحدية لم تقتصر على اليهود فقط، بل طالت المسلمين كذلك، ومن ضمنهم بعض القبائل الموحدية التي لم تكن لها الغلبة في النظام.

ولا يسمح المقام بعرض مختلف الآراء التي حاولت تعليل أسباب التقارب الذي حصل بين المرينيين واليهود[2]. وللدلالة على ذلك التقارب، اخترنا ثلاث محطات من عمر الدولة المرينية. ففي بدايات الدولة كانت لليهودي خليفة بن رقاصة حظوة كبيرة لدى السلطان يعقوب حتى أنه تبوأ منصب الحجابة، وهو ثاني منصب من حيث الأهمية بعد منصب السلطان المريني، وهكذا «عظمت رياسته وعلا كعبه في الدولة وتلقى الخاصة الأوامر منه، فصار له الوجه بينهم وعظم قدره»[3]. وحين استبحر عمران الدولة على عهد السلطان أبي الربيع سليمان ، ظفر اليهودي أبو خزر بمكانة عالية «يقصر عنها الوصف حتى إن جميع الجيش ينادونه سيدي أبي خزر»[4]. وفي فترة ضعف الدولة، أصبح لليهودي هارون بن بطش سطوة كبيرة، فكان هو «الوزير في الحقيقة ولا وزير غيره... وصار إلى اليهودي الأمر والنهي في مملكة فاس»[5].

كما كانت لليهود اليد الطولى في الحياة الاقتصادية في العصر المريني. فقد سيطروا على تجارة القوافل المؤدية إلى السودان، حتى إن طريق الذهب – على حد تعبير ديفورك – أصبح « طريقا يهوديا »[6]. ولا غرو أنهم أصبحوا يتحكمون في ضرب العملة المغربية، كما لم يتوانوا عن تزييفها[7]. ودخل اليهود المغاربة في علاقات تجارية مباشرة مع دول الحوض الشمالي الغربي للبحر المتوسط[8]، وساهموا ،كسفراء ، في تمتين العلاقات بين المغرب المريني والممالك المسيحية[9].

تمت الإشارة إلى بعض مظاهر أهمية الحضور اليهودي بالمغرب في العصر المريني لتأكيد أن التقارب بين السلطة المرينية واليهود أفرز مناخا مساعدا لهؤلاء للتوافد على المغرب أو للاستقرار به عصرئذ. تتحدث إحدى الدراسات المعاصرة – دون أن تقدم المصدر – عن وجود عشرات الآلاف من اليهود بالمغرب المريني[10]. وفي الغالب أن العدد تم استقراؤه من خلال اللوحة التي يقدمها الوزان عن توزيع اليهود بالمغرب في عصره، والذي يمكن اعتباره امتدادا للعصر المريني. فقد أشار إلى ثلاثة عشر موقعا بالمغرب لوجود اليهود ضمن مجال يمتد من باديس إلى درعة. ويمكننا أن نلاحظ ثلاث صيغ ترد بها إشاراته عن اليهود. فأحيانا يتحدث عن العدد الوافر أو الكثير منهم[11]، وأحيانا أخرى يقدم صيغة دالة على كثرتهم، كما هو الشأن بفاس حيث « كثر عددهم حتى إنه لم يعد بالإمكان معرفته »، وأخيرا قد يبسط أرقاما عن عدد دورهم ،كما هو الحال بتازى ، حيث توفروا على 500 دار.

إن هذه اللوحة لاتسمح بتلمس عدد اليهود بالمغرب المريني ، نظرا لطابعها التعميمي، ثم لأنه من الصعب تحديد عدد أفراد الدار أو بعض الوحدات الأخرى ، التي يقدمها الوزان، خاصة منها الكوانين، وذلك لانتفاء معامل متفق عليها لتحويل عدد من تلك الوحدات إلى عدد من الأشخاص[12]. غير أنه أمام صعوبة تقديم أعداد مفترضة عن اليهود بالمغرب آنذاك، قد يمكننا التفكير بشيء من الاطمئنان في أنه شهد ارتفاعا مقارنة مع ما كان عليه في العصر الموحدي، ومرد ذلك إلى المناخ الإثني والعقدي الذي طبع العصر المريني. فقد ازداد عدد الوافدين من إسبانيا سواء من اليهود أو من المسلمين بموازاة مع حروب الاسترداد وسيطرة المسيحيين على الثغور الإسلامية

بالأندلس، وأصبح المغرب المريني قبلة مفضلة للمرتزقة النصارى، وبفعل هذا التنوع الإثني والعقدي تزايد الشعور بالتسامح إزاء اليهود[13].

لقد شكل المغرب الأقصى وبلاد المغرب عموما إحدى أهم البلاد المفضلة للجوء اليهود المطرودين من الأندلس سنة 1391 نظرا لما وجدوه بها من تسامح ، سواء من جانب المجتمع أو من جانب السلطة[14]. بل إن بعض الدراسات اليهودية تتحدث عن لجوئهم إلى المنطقة حتى قبل صدور مراسيم طردهم سنة 1391[15]. صحيح أن ثمة بعض الإشارات الواردة عن وجود حالات لمضايقة اليهود بالمغرب الأقصى، كالتي يذكرها **Ephraim En kawa** ، الذي قضى فترة بمراكش سنة 1393، غير أن تلك المضايقات تشكل حالات استثنائية، وتعكس الجو العام الذي طبع المنطقة آنذاك بفعل الصراع الداخلي، وانعدام الأمن، وعموما فإننا لانتوفر على تقارير تتحدث عن وجود اضطهاد عرقي أو ديني من جانب المسلمين تجاه المهاجرين اليهود[13].

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لليهود بالمغرب المريني، فيبدو أنه جاء مواكبا لتوزيع أهم الخطوط التجارية. وكانت قاعدة فاس ، بحكم أهميتها الاقتصادية ، في طليعة المراكز التي استقر بها اليهود، وإذا ما جاز قبول أحد الرقمين اللذين يوردهما ابن أبي زرع في قرطاسه عن أحداث ثورة العامة على اليهود بفاس سنة 674 هـ، فإنه وجد بها ما يفوق 14 ألف فردا[17].

وقد حاولت بعض الدراسات الحديثة تقديم أرقام مفترضة عن ساكنة فاس المرينية، ومن ضمنها دراسة **Gaillard** الذي أسس افتراضه على اعتبار أن فاس في العصر المريني كانت أكثر عمرانا عما أصبحت عليه في نهاية القرن 19 م، فاحتمل وجود حوالي 125 ألف نسمة بفاس المرينية[18]، وبدون الخوض في المقاييس التي اعتمدها في تحديد عدد سكان المدينة، فإنه لو سلمنا بوجود هذا العدد، ولو أخذنا بعين الاعتبار باقي أعداد اليهود الذين لم تطلهم « فتنة العامة »، فمن الراجح أن عدد يهود فاس المرينية قد شكل نسبة تفوق عشر العدد الإجمالي لسكان المدينة.

يستخلص من « الدوحة المشتبكة » أن اليهود وجدوا بأهم مكونات النسيج الاقتصادي للمدينة، كالصياغة وضرب العملة وبيع الخمور، كما تعاطى الفقراء منهم للصباغة والدباغة، وكان أكثرهم حمالين وخياطين وكيالين[19]، وقد تعاطى أغنياؤهم للتجارة البعيدة، وتحتفظ المصادر

الأجنبية بأسماء أسر يهودية استقرت بفاس وبميورقة في آن واحد بهدف التجارة مثل إسحاق ليفي، وصمويل بن شولون، وصمويل وحيون ومردخاي بن هارون بكري، وأبرهام، ويحي بن نجار[20]. وللإشارة فإن عبد الحق الإسلامي – وهو يهودي اعتنق الإسلام – ألف سنة 796 هـ كتابا سماه : « السيف الممدود في الرد على أخبار اليهود » لمقارعتهم وإبطال دعواهم، وليس من المستبعد أن يكون تأليف الكتاب ، الذي جاء بطلب من الحاجب المريني القبائلي، حركته كذلك دوافع مرتبطة بما لوحظ من تزايد في حظوة اليهود بفاس[21].

كما استقر اليهود بسبتة باعتبارها بوابة المغرب على الضفة الغربية للبحر المتوسط ومحطة ضرورية في شبكة العلاقات الاقتصادية الرابطة بين إفريقيا الصحراوية وأوربا[22]. وإذا كنا نعدم – على ضوء المادة المطلع عليها – إشارة لوجود حي خاص – ملاح – لليهود بسبتة، وذلك عكس ما كان عليه اليهود بفاس[23]، فثمة بعض الإشارات التي تؤكد نشاط يهود هذه المدينة في التجارة مع أوربا[24].

وشكلت سجلماسة ثالث أهم المراكز التجارية التي استقر بها اليهود بالمغرب المريني. لقد ظلت هذه المدينة أهم محطة على طريق القوافل المؤدي إلى السودان، وانطلاقا منها تحكم اليهود في تجارة الذهب طيلة العصر الوسيط[25]، ومن المفيد الإشارة إلى اكتشاف مخلفات مادية عن وجود اليهود بنمطقة توات تعود إلى العصر المريني[26]. وبخصوص يهود سجلماسة، تستوقفنا بعض المعطيات التي وردت بوثيقة إسبانية تتحدث عن موافقة جاك الثاني ملك أراغون سنة 1247 لكل يهود سجلماسة بالانتقال والاستقرار بميورقة أو بلنسية أو برشلونة، أو بأي منطقة تدخل تحت حكمه. تذكر الوثيقة ثلاث أسر من يهود سجلماسة، وهي أسرة سليمان بن عمار وزوجته ريانا وولديه يعقوب ويوسف وبنتيه منى وست هدار **Set Haddar**؟ ويوسف زوج منى، ثم أسرة إسحاق بن سليمان وزوجته يمن وولديه يوسف ويعقوب وابنته نيني، أما آخر أسرة فهي لعمار ، أخ سليمان بن عمار وزوجته، وتشير الوثيقة إلى أبنائهما وبناتهما دون تحديد الأسماء[27].

إن عدد الأسر اليهودية – حسب ما تفيده الوثيقة – يحوم حول خمسة أفراد، وهذا الرقم تميل إليه الكثير من الدراسات الحديثة في تقديرها لعدد أفراد الأسرة بحوض البحر المتوسط، فهل حام عدد الأسرة اليهودية المغربية حول نفس الرقم في العصر المريني؟ كما أن الوثيقة تشير إلى وجود

أواصر قربى بين الأسر الثلاثة، ومجموع أفراد هذه الأسر لا يقل عن عشرين فردا، ونعلم أن الدار اليهوية – المكونة من بعض الأسر – إلى حدود نهاية القرن الماضي كانت تتكون بالمغرب من حوالي 24 فردا[28]. فهل يعني ذلك أن معدل أفراد الدار اليهودية لم يعرف تغييرا كبيرا ما بين القرنين 13 و19م؟ سؤالان نكتفي بإثارتهما لأننا لا نمتلك مادة مصدرية كافية وقمينة بالخوض في هذه الجوانب التي تدخل في صميم اهتمامات الديمغرافيا التاريخية.

لقد شكل محور سجلماسة – فاس – سبتة مجالا أساسيا لحضور اليهود بالمغرب في العصر المريني. كما أنهم استقروا بالمراكز الشهيرة بإنتاجها المعدني، وخاصة تلك التي كانت توجه بعضا من إنتاجها إلى السودان[28] غير أن الحضور اليهودي لم يقتصر فقط على المراكز الحضرية، بل تجاوزه إلى تعاطي النزر القليل منهم للأنشطة الفلاحية. فمن المعلوم أن العمل الزراعي قلما استهوى اليهود باعتباره عملا شاقا، ثم لأن جني مردوده يتطلب وقتا طويلا[29].

2) النصارى بالمغرب المريني: جوانب من الديمغرافيا التاريخية:

بموازاة مع تزايد العنصر اليهودي بالمغرب في العصر المريني، يبدو أن البلاد عرفت كذلك تزايدا في توافد العنصر المسيحي عليها، ويمكننا أن نعزو ذلك – كما سنرى – إلى طبيعة الأسس التي أقامت عليها السلطة المرينية توازناتها ، ثم إلى الظرفية الاقتصادية والسياسية بالحوض الغربي للمتوسط، والتي شهدت تحولا ملحوظا منذ وقعة العقاب.

وقد تم دخول أو استقرار النصارى بالمغرب المريني من خلال أربع قنوات:

أ – التجارة: لانتوفر على معطى إحصائي عن مساهمة عائدات دواوين البحر في مداخيل الدولة المرينية. ولكننا بالعودة إلى كتاب الفلورنسي بيغولوتي الذي ضمنه إشارات نادرة عن نسبة الضرائب التي استخلصتها السلطة المرينية من التجار الأوربيين، وبالاستئناس بأطروحة برانشفيغ **BRUNSCHVIG** عن الدولة الحفصية – التي لم تكن تختلف في بنياتها عن الدولة المرينية – حيث تحدث عن مساهمة العائدات الجمركية لميناء تونس فيما يقارب الثلث من مداخيل الدولة الحفصية، يمكننا أن نتمثل مدى أهمية العائدات الجمركية في مداخيل الدولة المرينية. ولهذا فإن السلطة المرينية كانت مدعوة إلى ضمان حماية التجار النصارى الذين ترددوا بكثرة على الموانئ المغربية.

لقد عاش التجار المسيحيون بفنادق تتوفر على أهم ضروريات الاستقرار. وكان الفندق بمثابة مدينة داخل المدينة المغربية. وتوزعت الفنادق بعدة مدن مغربية مثل سبتة التي وجدت بها سبع قبالة ديوان البحر[29]، كما سكن التجار النصارى بفنادقهم بأصيلا والعرائش وسلا وأنفا. ويبدو أن فاسا كانت المدينة الداخلية الوحيدة التي توفروا بها على فنادق، وفي حالة غيابها، فإن السلطة المرينية تعهدت بتخصيص دور للتجار النصارى يأوون إليها[30].

ويستفاد من النصوص الأجنبية أن هؤلاء التجار قدموا من عدة مدن ودول أوربية مثل جنوة وبيزة والبندقية ومارسيليا وأراغون وقشتالة. بينما يصعب تحديد منطقة قدومهم انطلاقا من المصادر المغربية، إذ تكتفي في الغالب بالحديث عن الروم أو النصارى[31]. ولم تسمح لنا المادة التي تم الاطلاع عليها بتحديد عدد التجار النصارى الذين قاموا بفنادقهم بالمغرب المريني. على أنه يمكن أن نستأنس برقم تقدمه الوثائق الجنوية عن عدد التجار الجنويين الذين عاشوا بفنادقهم بميناء تونس الحفصية، فحسب عقود حررها الموثق الجنوي باتفليو **Battifoglio** خلال سنة 1289 بتونس، فقد وجد بتلك الفنادق حوالي 300 تاجر.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الرقم لايتضمن أعداد باقي الأوربيين الذين سكنوا نفس الفنادق. ولعل هذا لايستقيم مع ماذهب إليه برانشفيغ لما تحدث عن عدم تجاوز عدد التجار النصارى ببلاد المغرب العشرات على أقصى تقدير بالنسبة لكل جنسية[32]. ولا شك في أن رأيه استند إلى ما كان معروفا عند إعداده لأطروحته (الأربعينات) من مصادر عن الحضور المسيحي ببلاد المغرب، بينما لم يكشف النقاب عن عقود الموثق باتفليو إلا مع السبعينات.

ويبدو من الصعب كذلك مسايرته في القول بأن مقام التجار النصارى بالمغرب كان ظرفيا بحجة أن السلطة المغربية منعتهم من اصطحاب أو استقدام النساء، ثم لتعذر زواجهم بنساء أهل البلاد. فالظاهر أن مسألة الجنس لم تكن عائقا أمام استقرار التجار النصارى بالمنطقة. هكذا تتحدث بعض النصوص عن وفاة زوجات مسيحيات في الحرب التي جرت بين الأمير أبي علي السلطان أبي سعيد سنة 1315، ومن ضمنهن **Marciana Segui** زوجة برنارد سيكي، الذي كان قائدا أعلى للجيوش الأراغونية المرتزقة بالمغرب، كما كان كذلك من التجار النصارى الكبار بالمنطقة[33]. وثمة

حدث - أورده نص أجنبي - قد يبدو معزولا، لكنه لربما يدل على أن جسور الاتصال «العاطفي» بين النصارى وبنات البلاد كانت ممكنة حتى على أعلى المستويات، فقد كان أحد الفرسان الأراغونيين على وشك الإرتداد عن دينه بفعل حبه لإحدى الأميرات المرينيات[34].

وتجدر الإشارة، في السياق نفسه، إلى أن قنصل مارسيليا بسبتة كان مطالبا، وفقا للقوانين البحرية الجاري بها العمل، بعدم فتح بيوت للدعارة بفندق المارسيليين بالمدينة المغربية[35]، ولعل مجرد طرح مسألة المنع هذه، تؤشر على أن حل التناقص الجنسي لم يكن دائما عائقا أمام استقرار النصارى ببلاد المغرب. ولا تخلو النصوص الجنوية من ذكر حالات للزواج غير الشرعي بالفنادق الجنوية بالمنطقة[36].

إن النبش في موضوع الدعارة بالمغرب الوسيط قد لايخلو من أهمية، شأنه في ذلك شأن باقي المواضيع ذات الصلة بالديمغرافيا التاريخية كطرق منع الحمل وأشكال العلاقات غير الشرعية.... صحيح أننا لا نطمح إلى كتابة مواضيع في مستوى أبحاث لوبران **Lebrand**، الذي كتب في موضوع الحياة الزوجية بفرنسا قبل الثورة (1975)، أو سولي **Seuli**، الذي كتب في الحب بالغرب في العصر الحديث، (1976). غير أن هذا قد لا يمنع من توظيف الإشارات التي وردت عن موضوع الدعارة بالمغرب الوسيط مثل «المغرب في حلي المغرب» لابن سعيد و«المغرب» للبكري و«نزهة الألباب فيما لايوجد في كتاب» للتفاشي، فضلا عما تختزنه كتب الحسبة والبدع والنوازل عن الموضوع ذاته.

وكيفما كان الأمر، فالظاهر أن مقام التجار النصارى بالمغرب لم يكن قصيرا في بعض الحالات. هكذا يشير أحد العقود إلى أن الجنوي **Pagane** ابن **Marchesio de Folo** أقام بسبتة مدة 24 شهرا[37]، كما أن بعض الجنويين المستقرين بسبتة نجحوا في امتلاك دور ومنازل خارج الفندق، **extrafundicum** وبالضبط قرب دار الصناعة بالمدينة[38]، وحسب وصف الأنصاري، فإن دار الصناعة كانت موجودة خارج فنادق النصارى.

ب: الإرتزاق: شكلت ظاهرة الاستجاشة بالمرتزقة النصارى إحدى ثوابت الدولة المغربية في العصر الوسيط منذ أن استجلبهم علي بن يوسف المرابطي من الأندلس إلى المغرب. وعلى الرغم من أن حضور المرتزقة النصارى بالدولة المغربية كان يحيل مباشرة إلى حضور المحرم والمحظور بها، وعلى

الرغم من أن كل عصبية ظافرة بالحكم حملت شعار محاربة الكفار والبدع، فإن الاستجاشة بالمرتزقة النصارى استمرت عبر تاريخ المرابطين والموحدين والمرينيين[39].

والظاهر أن أعداد المرتزقة النصارى تزايدت بالمغرب المريني أكثر من أي وقت مضى لجملة اعتبارات مرتبطة بنوعية الأسس التي أرسى المرينيون توازنات حكمهم عليها. ويبدو أن هذه الاعتبارات تتمثل في الفقر المذهبي الذي قام عليه الحكم المريني، وحاجة المرينيين إلى فسيفساء من العناصر المساهمة في غلبة سلطتهم، وطول أمد احتضار الدولة الموحدية، والضعف العددي للعصبية المرينية. ونظرا لهذه الحيثيات، ولأن الدولة المرينية كانت تؤدي الرواتب للمسيحيين المرتزقة لديها ذهبا، فقد توافدت على المغرب عناصر من أهم الدول الأوربية المجاورة، وعبر قنوات مختلفة. وقد وصل معظم الجنود في إطار ما نصت عليه الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، كما أن بعض الجنود فضلوا الالتجاء لخدمة المرينيين فرارا من دولهم أو لوجود مشاكل بينهم وبين حكامهم. أما أعلى رقم تقدمه المصادر عن عدد المرتزقة النصارى بالدولة المرينية فهو الذي أورده العمري عن عهد أبي الحسن حيث وصل إلى أربعة آلاف جندي[40]. ولا نستبعد ارتفاع هذا العدد أكثر في عهد أبي عنان[41] الذي شهد انفتاحا ملحوظا على الدول الأوربية، والذي يعززه ارتفاع عدد المعاهدات التي وقعها هذا السلطان مع مدن ودول غرب أوربا المتوسطية.

ويصعب – مرة أخرى – تحديد مواطن استجلاب المرتزقة النصارى انطلاقا من النصوص العربية لأنها تتحدث في الغالب الأعم عن «الروم»، غير أنه من خلال النصوص الأوربية يتبين أن معظمهم كان من مملكة أراغون أو قشتالة، وقليل منهم من البرتغال. ويحتمل ثشياسكا **Ciasca** إمكانية وجود بعض الجنود المرتزقة الجنويين بالدولة المغربية ، بالنظر إلى تفوقهم العسكري وأسلوبهم في القتال، ولا سيما على مستوى فرقة النبالة[42].

وقد عاش القسم الأعظم من المرتزقة النصارى بالعاصمة فاس إلى جانب السلطان، ونعلم أن أبا يوسف يعقوب أخرج أجناد الروم الذين كانوا يسكنون مدينة فاس عنها، وبنى لهم حظيرة بخارجها وأسكنهم فيها[43]، وكانوا يشكلون الحرس الخاص للسلطان المريني . وساهم في ثقة السلطان بالمرتزقة النصارى أسلوبهم القتالي الذي لم يكن يقوم على الكر والفر ،كعادة الجيوش الإسلامية[44]. وإضافة إلى فاس وجد المرتزقة النصارى بمدن أخرى كالرباط ومراكش.

ونظرا للأجواء الملائمة التي عاش فيها المرتزقة النصارى بالدولة المرينية، ولأهمية الرواتب التي خصتهم بها، فإن بعضهم مكث مدة طويلة في خدمتها. ويمكن أن نقدم نموذجا عن ذلك بقائد الجيوش الأراغونية بالمغرب، الذي قضى في خدمته مدة جاوزت العشر سنوات[45].

ج: الاسترقاق: وجد العبيد «البيض» بالمغرب المريني من خلال مصدرين، وهما التجارة والقرصنة. فقبل اجتياح الطاعون الأسود لغرب أوربا وما أحدثه من استنزاف بشري[46]، عرفت هذه المنطقة فائضا في أعداد العبيد، حتى إن دولها كانت تبيع العبيد للدول الإسلامية المتوسطية لبناء توازناتها المالية[47]. لقد كان بالإمكان شراء مجموعة من الرجال بمملكة أراغون مقابل ثمن فرس واحد، أي بحوالي ستين دينارا[48]. غير أن القرصنة ظلت أهم مصدر للعبيد بالحوض الغربي للمتوسط آنذاك. ويمكن القول بأنه إلى حدود عهد أبي الحسن المريني ، ظلت البحرية المغربية قادرة على مواجهة البحرية الأوربية ومنافستها[49]، الشيء الذي كان يسمح بتدفق العبيد النصارى نحو المغرب. والظاهر أن استخدام هؤلاء العبيد بالمنطقة كان يتم بمجالات حيوية، وخاصة بالحرف. ودون أن ننفي خصوصيات كل دولة من دول بلاد المغرب، قد يكون من المفيد الإشارة إلى الأهمية التي اكتساها حضور العبيد النصارى بالدولة العبدوادية. نقرأ في رسالة بعث بها السلطان الزياني عبد الرحمن بن موسى بن عثمان إلى جاك الثاني ملك أراغون في 24 ربيع الثاني من سنة لاتحددها الوثيقة ما يلي: «... وأما ما أشرتم إليه من تسريح جميع ما عندنا من الأسارى، فذلك ما لايمكن أن يكون.... لأن تعلمون أن ما عمر بلادنا إلا الأسارى، وأكثرهم صناع متفننون في أنواع جميع الصناع...»[50].

وتفيد النصوص الأجنبية أن العبيد النصارى توزعوا بين عدة مدن مرينية كفاس وسبتة وطنجة وأصيلا والرباط والكدية وباديس[51]. ومن الصعب تقديم أرقام محتملة عن عدد العبيد النصارى بالدولة المرينية. وعموما فإنه تأرجح بين الارتفاع بفعل عمليات القرصنة، والانخفاض بفعل عمليات الافتداء. فقد انتظمت بأوربا المتوسطية مؤسسة معروفة بالفكاك **Alfaqueque** متكونة من رجال الكنيسة ومن التجار بغية افتكاك أسر النصارى من أيدي مسلمي بلاد المغرب. ويتحدث أحد العقود عن افتكاك تاجرين جنويين لأسير إسباني بمراكش سنة 1287[52]،

وفي سنة 1313 إفتك **Claudio de san Raman و Guillem** أسر 236 عبدا مسيحيا بمراكش[53]. غير أنه إذا كان الرقم يفرض نفسه في أية مقاربة ذات طابع إحصائي، فإنه يجب التعامل بحذر مع الأرقام التي توردها المصادر اللاتينية عن عدد العبيد الذين تم افتداؤهم، ولاسيما من طرف الفرق الدينية. فمن المعلوم أنه تعددت هذه الفرق آنذاك، مثل: «عذراء الرحمة» و«سان جاك» و«فرقة الثالوث المقدس». وحتى تبرز كل فرقة ريادتها في افتداء النصارى، فإنها انبرت إلى تضخيم عدد من ساهمت في افتدائهم، كما أن الوثائق لاتتحدث عن كل عمليات الافتداء، إذ غالبا ماقتصرت على تلك التي انتهت بفاجعة بالنسبة إلى بعض أو مجموع أعضاء البعثة، وهنا نكون أمام أرقام قد لاتعبر عن حقيقة عدد الذين تم افتكاكهم[54].

د: التبشير الديني: سمحت السلطة المغربية عبر الاتفاقيات التي وقعتها مع مدن ودول غرب أوربا المتوسطية بإرسال رجال دين يفقهون المسيحيين في عقائدهم. وقد مارس هؤلاء شعائرهم بفنادقهم ودورهم بحرية طالما أنهم لم يمسوا المقدسات الدينية للمسلمين[55]. غير أن الحماس الديني المبالغ فيه لبعض رجال الدين المسيحي، والذين تشبعوا بالأفكار الجديدة للقديس فرنسوا[56]، جعلهم يسقطون في تجاوزات دفعت السلطة المغربية إلى التخلص منهم.

والواقع أننا نجهل عدد المبشرين المسيحيين الذين توجهوا إلى المغرب المريني، وغالبا ما تقرن المصادر الكاثوليكية الحديث عن هؤلاء «باستشهادهم» بالمنطقة. وتتعلق معظم الإشارات المتوفرة عن هذا الموضوع بفترة كان المرينيون خلالها بصدد التحركات الأولى التي أفضت فيما بعد إلى تقويضهم للنظام الموحدي. ففي سنة 1212 قتل خمسة عشر مبشرا بالمغرب[57]، وفي يناير 1220 أعدم خمسة من الفرنسسكانيين بمراكش[58]، وفي 10 أكتوبر 1227 قتل سبعة من الفرقة الدينية نفسها، بساحة عمومية بسبتة[59]، وفي سنة 1232 أعدم خمسة آخرون بمراكش[50]. وخلال حكم السلطان المريني أبي يعقوب يوسف، تتحدث الحوليات الجنوية عن وجود مبشرين بالفرنسسكانية على السفينة التي كان على متنها الأخوان ڤيڤالدي، والتي ضاعت في المياه الجنوبية لآسفي سنة 1291[61].

وكيفما كان عدد رجال الدين المسيحي الذين توافدوا على المغرب المريني، فإن السلطة والمجتمع المغربي أبديا تسامحا تجاههم طالما أنهم لم يخدشوا مشاعر المسلمين، وحسبنا أن قس الجنويين بسبتة، ويسمى ENRICO ، قضى مدة سنتين بمنصبه(62).

ومن الواضح أن التبشير الديني – على خطورته – ظل أضعف معبر عن الحضور المسيحي بالمغرب آنذاك. ويمكننا أن نتحدث عن فشل مشروع تمسيح المنطقة، وقد ظل التبشير مقتصرا على الموانئ، بل إنه كان ضعيفا حتى داخل هذه الموانئ(63).

وصفوة القول إن العنصر اليهودي والمسيحي شكلا أقلية سكانية ، بالمقارنة مع المسلمين بالمغرب في العصر المريني. ويبدو أن اليهود توزعوا بمعظم مناطق المغرب آنذاك، بينما اقتصر حضور النصارى على مدينة فاس، وعلى الموانئ. غير أنه إذا كان اليهود والنصارى قد شكلوا أقلية سكانية بالمغرب، فإنهم شكلوا ثقلا متميزا في حياته السياسية والاقتصادية.

الهوامش

1- من ذلك أن المنصور فرض على اليهود لباسا خاصا، وهو عبارة عن ثياب سوداء ذات أكمام مفرطحة، يصل طولها إلى أقدامهم... وقد توسل اليهود إلى الناصر الذي غير زيهم إلى ثياب صفر وعمائم صفر كذلك.

انظر المراكشي، المعجب.

2- أهم هذه التفسيرات قدمها مهتمون يهود مثل:

- H. Z. Hirschberg; A history of the jews in NorthAfrica.
- D. Corcos; The jews of Morocco under the Marinides. in Jeunis quarterly Review n 54 et 55 (1964 - 1965).
- M. Shatzmiller; Un facteur ethnique dans une révolution sociale médie- vale: Le rôle des courtisants Juifs sous les Merinides.

أما ما أورده سلوش Slouch في دراسته عن تاريخ اليهود بالمغرب والصادر بالأرشيفات المغربية لسنة 1909، فمن الصعب التعويل عليه لأنه انبرى إلى الدفاع عن قدم الحضور اليهودي بالمغرب وأهميته، في معظم الأحيان من خلال تخريجات محتملة، وفي غياب أي سند مصدري يدعمها. وربما أنه كتب بنفس الخلفيات التي كتب بها Omensage: الذي حاول بدوره أن يدافع عن أهمية الحضور المسيحي ببلاد المغرب وقدمه. انظر: nsage, le christianisme en Afrique- Alger.

3- ابن خلدون: تاريخ العبر. ج. 7، ص. 232.

4- ابن الأحمر: بيوتات فاس الكبرى. ص. 58.

5- عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم... ورد في المدينة في العصر الوسيط، عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، 1994، ص. 87-88.

6- DUFOURCQ (ch); L'Espagne catalane et le Maghrib au 13 et 14 siècle. P.U.F., Paris, 1966, p. 141.

7- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. تحقيق: حسين مؤنس، ط. 2، 1975، ص. 137.

8 – نشير مثلا إلى أن يوسف Joceff Coffen أحد يهود سبتة جمعته عمليات تجارية بملك أراغون جاك الثاني سنة 1319، انظر : DUFOURCQ (ch), Chrétiens et musulmans durant les derniers siècles du moyen âge, Annuario de estudios medievales, T 10, Barcelona, 1980, p. 222.

9– CARCOS; op.cit., pp. 66 - 67.

10– Khanboubi (A), les premiers sultans Mèrinides. Paris, 1987, p. 175.

11 – الوزا : ، وصف إفريقا ج1. صفحات 80 و 93 و 144.

12 – حول صعوبة هذه العملية ، راجع : أحمد التوفيق، إينولتان...، ج. 1 ،ص. 196 – 197. وقد عكست العروض والمناقشات التي دارت بالندوة – التي ألقيت بها هذه المساهمة – اختلافات بينة بين المشاركين في أعمالها حول عدد أفراد الكانون.

13– SHATZMILLER; Un facteur, p. 295.

14 – برانشفيك : تاريخ إفريقية في العهد الحفصي . ترجمة : حمادي الساحلي، بيروت، 1988، ج.1 ، ص. 433.

15 – الزعفراني حاييم : ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب . الدار البيضاء، 1987، ص. 10.

16 – HIRZCHBERG; op.cit., p.385.

17 – ابن أبي زرع : القرطا س. ص. 404 حيث يذكر ما يزيد عن 12 ألف، وفي صفحة 322 يذكر 14 ألف يهوديا.

18 – GAILLARD (H); Fés, une ville d'Islam, Paris, 1905, p. 61.

19 – الدوحة المشتبكة . ص. 137.

20 – HIRZCHBERG; op.cit., p.379.

21 – FERHAT (H); Sabta des origines au 14e siècle, Rabat, 1995, p. 390.

22 – JEHEL (G); les Genois en Méditerranée occidentale, Paris, 1993, p. 210.

23 – حول الملاح اليهودي في فاس، يمكن الرجوع إلى:

DEMONBYNES (G); sur le Mellah au Maroc, Journal asiatique, t. 13, 1914.

24 – نشير مثلا إلى وجود تاجرين يهوديين من سبتة بجنوة في مطلع القرن 13 م. انظر.

SCHAUBE (A); Storia del Commercio dei popoli latini nel Mediterraneo sino alla fine della crociata, Torino, 1915, p. 37.

كما كانت ليوسف كوهن، وهو من يهود سبتة علاقات تجارية بمملكة أراغون. انظر:

DUFOURCQ; Chrétiens, p. 222

25 – CLASCA (R); Un centro marochino del trafico genovese nel medio evo, in Rivista internazionale di sience sociali, TXLIII, fasc 4, 1935, p. 461.

26 – يتعلق الأمر بشهادة قبر امرأة يهودية تدعى نزفا أو نفزة؟ بنت عمران بنواحي توات تعود إلى سنة 1329.
انظر. HIRSCHBERG; op. cit., p. 369.

27 – DUFOURCQ; op. cit., p. 378.

28 – SEMACH (Y, D); Une Chronique juive de Fés "Le yahas de Ribbi Abner Hassarfaty,Hésperis, XIX, 1934, p. 87.

28 – MEUNIÉ (J); Le Maroc Saharien, t.I, p. 392.

29 – الزعفراني : ص. 158.

29 – الأنصاري : اختصار الأخبار. ص. 42.

30 – AMARI; Diplomi Arabi del Real archivio fiorentino, Florence, 1863, p. 4.

31 – يبدو أن ورود الإشارات التاريخية بهذا التعميم بالمصادر العربية يجعل من الصعب الظفر ولو بمقالة عن علاقات المغرب مع كل بلد أو مدينة من غرب أوربا في العصر الوسيط.

31 – PISTARINO (G); Notaï Genovesi in Oltremare, Atti rogati a Tunis da Pietro Battifoglio (1288 - 1289). Genova, 1986.

32 – برنشفيك (ر) : تاريخ إفريقية في العهد الحفصي.

33 – DUFOURCQ; L'Espangne, 465.

34 – Ibid, p. 466.

35 – CHOVIN (G); les relations de la France avec le Maroc des origines â la fin du moyen âge, Hésperis, 1924.

36 – PISTARINO; Notaï. acte n 29.

37 – Ferretto (A), Codice di diplomatico delle relazioni fra la Liguria, la Toscana et la Lunigiana ai tempi di Dante 1275 - 1281, A. S. L. P. Genova, 1901 - 1903, p. 242.

38 – GANALE (M. G); Nuova istoria delle repubblica di Genova, del suo commercio e della suo litteratura, Florence, 1860, T 2, p. 350.

39 – سبق لصاحب هذه المقالة أن أعد مساهمة في موضوع: الارتزاق المسيحي بالدولة المرينية، ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995. ص ص. 117 – 135.

40 – العمري : مسالك الأبصار. ضمن ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين لمحمد المنوني، الرباط، 1979، ص. 291. أما ابن مرزوق في مسنده فيتحدث عن رقم يتراوح ما بين ألفين وثلاثة آلاف جندي، انظر ص. 282.

41 – يقدم ابن الحاج النميري وصفا أدبيا لايخلو من دلالة عن أهمية حضور المرتزقة النصارى بدولة أبي عنان، فيض العباب... الرباط، 1984، ص. 63.

42 – CIASCA; op. cit, p. 454.

43 – الذخيرة السنية، ص. 91.

44 – ابن خلدون، المقدمة، ص. 720.

45 – نسجل الملاحظة نفسها نسجلها عن المدة التي قضاها بعض المرتزقة النصارى في خدمة الدولة الحفصية. فالمرتزق البندقي Giuliani Francesco عمل في خدمة هذه الدولة مدة 44 شهرا أي ثلاث سنوات وثمانية أشهر. انظر.

DOUMERC (B); Venise et la Barbarie, Thèse de 3e cycle, dactylographiée, Toulous, 1981, p. 29.

46 – يقدر بعض المؤرخين المعاصرين الخسائر البشرية لأوربا من جراء الطاعون الأسود بما بين 1/4 و 9/10 السكان. انظر: CARPENTIER (E) Autour de la peste noire, famines et épidemies dans histoire du 14 siècle. A.E.S.C., 1962, p. 1071.

47 – CHAUNU (P); L'éxpansion européenne du 13 au 15 siècle, P. U. F. Paris, 1969. p.101 .

48 – DUFOURCQ; l'espagne. p. 551

ونشير إلى أن حاكم جنوة Boccanegra منع مواطنيه من بيع العبيد إلى بلاد المغرب سنة 1316.

49 – HEERS; (J), Esclaves et domestiques dans la monde méditer raneer, Paris, 1981, p. 25.

50 – Alarcon SARTON et Garcia de LINARES; Los documentos arabes diplomaticos del archivo de la corona de Aragon, Madrid-Granada, 1940, p. 184.

51 – DUFOURCQ; L'Espagne, p. 467.

52 – JEHEL; p. 396

52 – DUFOURCQ; L'Espagne, p. 466.

54 -MAS-LATRIE; Traités de paix et de commerce... p. 37.

ومن المعلوم أن هذه الحرية الدينية تجسدت أكثر على عهد المامون الموحدي الذي شهد على حد تعبير دي سنفال «لبرالية تجاه المسيحيين»

55- CENIVAL (De); L'église chrétienne de Marrakech, Hésperis, VII, 1927, p. 72.

56 - من المعلوم أن القديس فرنسوا زار مصر، إلا أنه لا يوجد ثمة مؤشر يدل على أنه زار المغرب، فالواقع أنه كان ينوي زيارته في صيف 1213، انطلاقا من فرنسا ومرورا عبر إسبانيا.

CASINI (A); La provincia di Genova dei Frati Minori della origini ai nostri giorni, Chiavari, p. 15. 1985.

57 - DUFOURCQ; Les relations, op. cit., p. 48.

58 - CENIVAL; p. 70.

59 - LOPEZ (R); Genovesi in Africa accidentale nel medio evo, Torino, 1936, p.9.

60 - DELORME (F); Pour l'histoire des martyrs du Maroc, Quaracchi, 1924, p. 116.

61 - Annali GENOVESI di caffaro et di suoi continuatori. trad. italienne , Genova 1923- 1941. t.5 , pp.123 - 124.

62- FERRETO; op. cit., p. 242.

63 - DELORME; op. cit., p. 112.

بعض قضايا البحث الديمغرافي في الفترة الحديثة (القرن 16 م نموذجا)

عثمان المنصوري

كلية الاداب – الدار البيضاء –

Othmane El Mansouri

A propos de quelques questions de la recherche démographique à l'époque moderne du Maroc.

Résumé :

. Il s'agit d'une présentation des problèmes relatifs à la recherche en démographie historique du Maroc au 16ème siècle.

Issues relating to demographic research in modern Morocco

Abstract :

This study sets out problematic aspects of demographic research in Morocco in the 16th century.

كنانيـــش: منشـــورات كليـــة الآداب - وجـــدة. 1999 ص. 83 - 90

بعض قضايا البحث الديمغرافي في الفترة الحديثة

(القرن 16م نموذجا)

استهل هذه المداخلة بإشارة وردت عند المؤرخ فرنناند بروديل ، يؤكد فيها أن عدد سكان جل مدن البحر الأبيض المتوسط ، عرف ارتفاعا ، سواء منها المسيحية أو الإسلامية . وفي نفس الآن ، يذكر أن عدد سكان المغرب و الجزائر وتونس ، لم يتعد ثلاثة ملايين نسمة على أكثر تقدير، ويستدل على ذلك بتكاثر الأسود والحيوانات المفترسة بالقرب من المدن و الدواوير ، مما يوحى بفراغ البلاد من السكان[1]. ترى ما هي المبررات الأخرى التي دفعت بروديل إلى اختيار رقم ثلاثة ملايين دون غيره ، وكم هو نصيب المغرب فيها؟

إن علم الديموغرافيا - كما هو معلوم - ، علم يعتمد على الإحصاء والأرقام . وعندما يعتمد الباحث في التاريخ الديمغرافي ، أرقاما ، أو يقدر أعدادا للسكان بدون مبررات معقولة ، فإن أرقامه هذه تظل بدون مصداقية ، ولا تترتب عنها نتائج يعتد بها من الناحية العلمية . وقيام باحث معين بتصور وتقدير أرقام وإحصاءات ، والاعتماد عليها في البحث لا يمنع باحثا آخر ، من تقديم أرقام أخرى ، مخالفة لها، مما يحول البحث في هذا المجال إلى نوع من التخمين و الحدس .

ويظهر هذا بوضوح عندما نقارن بين التقديرات المتعددة لعدد سكان المغرب في الفترة الحديثة ، وغيرها من الفترات .

فعلى سبيل المثال ، نجد غودينيو، يقدر عدد سكان المغرب في مطلع القرن 16 ، بما بين خمسة وستة ملايين نسمة ، كما أن **Noin** يقدرهم بما بين ثلاثة ملايين ونصف وأربعة ملايين نسمة في منتصف القرن[2] . بينما يرى روزنبرجي و التريكي بأن عدد السكان في المغرب لم يكن يتعدى في نفس الفترة ثلاثةملايين نسمة[3] . وهذا الاختلاف في الأرقام لا يقتصر على القرن 16 . بل نجده حتى في القرون القريبةجدا ، مثل القرن 19 . حيث تتراوح التقديرات بين 5 ملايين و15 مليون نسمة[4].

إذا كنا لا نتوفرعلى إحصاء عام لسكان المغرب ، فكيف جاءت التقديرات المومأ إليها أعلاه، وما هي مرتكزاتها؟.

« وصف افريقيا » للحسن الوزان كمصدر للبحث الديمغرافي:

لاشك أن عددا من هذه التقديرات السابقة ، استندت إلى المادة التي قدمها الحسن الوزان في كتابه : « وصف افريقيا »[5] ، وأيضا ما قدمه مارمول كربخال في كتابه : افريقيا[6] ، فالكتابان معا قدماوصفا عاما لمدن وقرى المغرب ، يتضمن أرقاما عن عدد السكان ، انطلاقا من وحدة غير محددة ، وهي « الكانون »وقدكان نصيب كتاب الوزان من اهتمام الباحثين كبيرا، لكن هناك تحفظات كثيرة على ما قدمه من أرقام ، ومن بينها :

1- اعتماد هذه الأرقام على التقدير .

2- اعتماد الكانون - كوحدة حسابية - وهو مقياس لا يمكننا من معرفة عدد السكان الحقيقي.

فالمعدل السائد هو أن الكانون يعادل خمسة أفراد ، وهو بدوره رقم تقريبي .

3 - لا بد من استحضار ظروف تأليف الوزان لكتابه .فقدكتبه في بداية الربع الثاني من القرن 16 (1526) و اعتمد فيه على الذاكرة بعد أن قضى بإيطاليا أزيد من 10 سنوات[7].

ولا يقتصر الأمر على كون الأرقام التي يقدمها تقريبية . ولكنه يسكت في كثير من الأحيان عن ذكر عدد الكوانين في المراكز التي يتحدث عنها ، أو يكتفي بإضفاء صفة الكبيرة أو الصغيرة على هذه المراكز بدون توضيح .

وقد نهج مارمول ، نفس طريقة الوزان في الوصف . وأخذ عنه في أحيان كثيرة ، رغم أنه يتحدث عن فترة أخرى من القرن 16.

ورغم التحفظات التي ذكرناها ، اعتمد الباحثون كثيرا على الوزان ، سواء منهم المشتغلون بالقرن 15 أو القرن 16 ، بسبب تضمن كتابه لتقديرات وأرقام عن سكان المغرب ككل .

ترى ، هل يمكننا كتاب الوزان - الذي اخترناه كنموذج - من الوصول الى معلومات يمكن الاعتماد عليها عن عدد سكان المغرب أو سكان المدن المغربية في القرن 16 ؟.

هناك دراسة حاولت تجميع الأرقام الواردة في كتاب الوزان ، و المتعلقة بالمدن و المراكز الحضرية ، وتوصلت إلى أن هذا العدد يصل إلى 130.400 كانون ، أي 652.000 نسمة ، باعتبار أن الكانون يعادل خمسة أفراد[8].

و للمقارنة ، وحتى نتبين صعوبة الاعتماد على تقديرات الوزان للحصول على أرقام لها مصداقية، سنستعين بما جاء في دراسة ثانية اعتمدت على كناش السلطان أحمد المنصور الذهبي[9] ، وهو تقييد كتبه إبراهيم بن عبد الله الحساني ، تلبية لأمر من السلطان أحمد المنصور سنة 1580، خلال الحركة التي قام بها لسوس الأقصى في نفس السنة ، حيث تم إحصاء القبائل وتسجيلها على أساس وحدة السرجة ، التي تعادل 15 كانونا .

لقد توصلت صاحبة الدراسة ، من خلال تحليلها لمعطيات الكناش المذكور ، إلى أن عدد سكان قبائل سوس يصل إلى 1.557.950[10] انطلاقا من عدد السرجات ، ومن أن الكانون يعادل 10 أفراد .

ويتبين من هذه الدراسة أن الأرقام المحصل علها ، هي حصيلة معاينة و إحصاء دقيق ، مما يجعلها أكثر مصداقية . لكنها تختلف عن الدراسة السابقة في تقديرها لعدد الأفراد المكونين للكانون[11] . وسواء اعتبرنا عدد السكان أو عدد الكوانين في الدراستين فإن النتيجة واحدة . وهي أن عدد السكان في منطقة سوس وحدها يفوق عدد السكان في كل المراكز الحضرية مجتمعة . مما يؤكد أن أرقام الوزان تظل مؤشرا مساعدا . ولكنه غير كاف[12].

تواجهنا مشاكل أيضا ، عندما نحاول الاعتماد على الأرقام التي أوردها الوزان عند حديثه عن فاس ، رغم أن الوزان نشأ وعاش في هذه المدينة ، ويعرفها معرفة جيدة .

يقدر الوزان عدد سكان هذه المدينة بأكثر من 89 ألف كانون ، مما يوصل العدد إلى أزيد من 400 ألف نسمة[13] ، ولكن هذا الرقم يختلف كثيرا عن الأرقام الأخرى التي وصلتنا من بعض الذين عاينوا هذه المدينة ، فالأب نيقولا كلينار يقدر عدد سكان المدينة، سنة 1541، بحوالي 260 ألف نسمة[14] وفي عهد المنصور ، يقدر جيرونيمودي مندوصا عدد السكان في بفاس بحوالي 155 ألف نسمة[15]. أما مارمول فيقدر عدد السكان ب 92 ألف نسمة[16] . وكل هذه التقديرات على أساس أن الكانون يتكون من خمسة أفراد.

ورغم أننا قد نجد تبريرا لهذا التراجع في عدد ساكنة فاس فيما عرفته مكانة المدينة السياسية والاقتصادية و الثقافية من تراجع، فإن الاختلافات تظل مع ذلك كبيرة بين هذه الأرقام .

إذا عدنا إلى كتاب وصف افريقيا ، لاستغلال بعض ما جاء فيه من أرقام للتعرف على عدد سكان فاس ، نصطدم بنقص المعطيات المساعدة على ذلك ، وكمثل على ذلك ، يذكر الوزان أن ضواحي فاس، و بالضبط أرض زواغة ، تنتج من الخضر سنويا ثلاثين ألف حمل ، بمعدل 82 حملا في اليوم. وأن سكان فاس يستهلكون 500 حمل من الجزر و اللفت في السنة ، ومثل هذا العدد من الفواكه . وأن بائعي اللبن يبيعون خمسا وعشرين بطة من الحليب ، أي 23.000 لترا على أساس أن البطة تسع 925 لترا[17].

لكن هذه الأرقام لاتفيد كثيرا ، لأننا لا نعرف شيئا عن الكم المستهلك من لدن الأفراد والأسر، والقدرة الشرائية للناس ، ولا القدر المخصص لاستهلاك المدينة أو المخصص لخارجها ، لو افترضنا مثلا أن كل الأسر الفاسية تستهلك الحليب يوميا ، وذلك بمعدل لتر واحد لكل أسرة ، فإن عدد سكان فاس يناهز المائة ألف نسمة . لكن هذا الافتراض بعيد عن الحقيقة ، و بالتالي لا يمكن الاطمئنان إلى نتائجه .

وكذلك عندما يذكر الوزان أن المطامير التي كانت خارج فاس، و التي كان الفاسيون يخزنون فيها حبوبهم تبلغ 150 مطمورة ، تستطيع أصغرها أن تخزن ألف حمل جمل[18] أي 150 ألف جمل على الاقل .. وهو ما يعادل 280.000 قنطارا . إذا قدرنا أن حمل الجمل يعادل 192 كلغ. فقد يقودنا هذا الرقم الى تقدير عدد لسكان فاس ، بما يقارب 140.000 نسمة انطلاقا من فرضية أن الفرد يستهلك سنويا قنطارين من الحبوب. لكن هذا أيضا افتراض تنقصه المصداقية. فالمطامير ليست كلها من نفس السعة، كما أنها لاتملأ بالضرورة عن آخرها . والحبوب المخزنة ليست معدة كلها للاستهلاك الغذائي للسكان ، فبعضها معد للبذور ولتغذية الحيوانات، وبعضها الآخر ، لتلبية حاجيات مدن ومناطق أخرى .

إلا أن هذه المحاولات – مع ذلك – لا تخلو من فائدة ، لأنها تؤكد في معظمها أن مدينة فاس كانت آهلة بالسكان ، وأن عددهم في عهد الوزان لا يقل عن مائة ألف نسمة !

مما سبق ، يتضح أن أهم عائق أمـام البحث الديمغرافي في القرن 16 ، هو نقص الإحـصاءات والأرقام. لكن هل يمنع ذلك من قيام بحث في هذا المجال؟

لا شك أننا بحاجة الى أن نتعامل مع ما وصلنا منها ، وأن نعتمدها حينما لا نجد بديلا عنها، وكيفما كان الأمر ، فإن دراسة الفترات الطويلة لا ينفع فيها الرقم أو الرقمان. لا معنى مثلا لأن نقول إن عدد سكان المغرب في القرن 16 ، هو مليون أو مليونان ، أو أكثر من ذلك أو أقل . وإذا عرفنا عدد السكان في مطلع القرن و في نهايته ، فنحن لا نعرف كيف تطور هذا العدد خلال القرن ، ونلجأ إلى ملء الفراغ بالتقدير و التخمين .

بالنسبة للقرن 16، يمكن الحديث عن نوعين من التحولات التي طرأت على السكان: هناك تطور إيجابي، ناتج عن توافد عدد مهم من السكان إلى المغرب ، من شبه الجزيرة الإيبرية ومن السودان، إضافة إلى بعض العناصر الأوربية و التركية .

وهناك تطور سلبي، يمكن أن نصفه بالنزيف الديمغرافي، وهو ناتج عن الحروب والكوارث التي عرفها المغرب.

لقد كان المغرب مسرحا لعدد من المعارك التي جرت بين أطراف متعددة ، وخلفت العديدمن القتلى [19] . كما رزح تحت وطأة عدد من الكوارث المختلفة: وباء، جفاف، مجاعة، جراد ...الخ [20]. وإذا كان من الصعب تقدير عدد ضحايا هذه الحروب و الكوارث ، فإن المرجح هو أن عدد الوفيات، فاق بكثير عدد الولادات ، وأن المغرب عرف تراجعا في عدد سكانه. وهناك عدد من المناسبات التي يمكن الوقوف عندها ، والتي فقد المغرب فيها قسما كبيرا من سكانه. ومن بينها: سنوات المجاعة والوباء من 1507 إلى 1512، والجفاف والمجاعة الكبرى من 1516 إلى 1522، ومجاعة 1525، ووباء 1533 ثم وباء 1535 - 1537 ومجاعات سنة 1540 و 1549 ، ومجاعة و قحط 1551– 1554 ، ووباء 1557 وجفاف ووباء 1579 وجفاف وقحط 1582 ، الوباء الكبير سنة 1597 [21] .

وهذه المناسبات دليل على أن تراجع عدد السكان كان مستمرا خلال القرن مما لا يسمح بتعويض المفقودين خلال فترات الاستراحة القصيرة التي تتخلل هذه الحروب و الكوارث .

وأعتقد أن الاهتمام بالنسبة للباحث في هذا الموضوع ، لا يجب أن ينحصر في الأرقام

نفسها – خاصة أن هذه الأرقام نادرة في المصادر ، وتنبني على تقديرات غير مؤكدة ، وغير كاملة – وإنما يجب أن يتجه الى دلالاتها وتأثيراتها.

إننا مضطرون الى اعتماد ما وصلنا من أرقام والاستئناس بها ، مع إبداء التحفظات المنهجية الضرورية ، ولكن قراءتنا لهذه الأرقام يجب أن تنصرف الى دلالاتها المؤكدة . وبالنسبة للأمثلة التي ذكرناها ، فإن الأرقام المتعلقة بفاس تؤكد شيئا أساسيا وهو أنهاكانت مدينة مأهولة ، وأن عدد السكان عرف بعض التناقص خلال القرن 16، كما أننا نجد أرقاما تؤكد العكس بالنسبة لمدينة مراكش التي عرفت نموا لساكنتها خلال نفس القرن.

وبالنسبة لسكان المغرب ، فإن تضارب الارقام ، لا يمنع من التأكيد على أن عدد السكان كان قليلا، وأنه استمر في النقصان خلال القرن بسبب الكوارث المتعددة التي ساهمت في إحداث نزيف ديمغرافي كانت له آثاره العامة على المستوى السياسي والاقتصادي.

وهذه هي المعلومات المؤكدة والواضحة التي يمكن الاعتماد عليها بكثير من الاطمئنان.

الهوامش

1- F. Braudel; "La méditerranée et le monde méditerranées à l'époque de philippe II". 2 vol. 5 ème édit, Paris, 1982. 1. p. 199.

2- D. Noin; La population rurale du Maroc. Paris, t. 2, p. 240.

3- B. Rosenberger. H. Triki: Famines et épidemies au Maroc aux xvie et xvii siècles Hespéris tamuda, 1973, 1, p. 1I"

4- L. Valeusi; "Le Maghreb avant la prise d'Alger" . Paris, 1969, p. 20.

5- الحسن بن محمد الوزان الفاسي: «وصف إفريقيا» . جزآن، ترجمة : محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1980.

6- مارول كربخال : «إفريقيا» . ترجمة : محمد حجي، مع آخرين، الرباط، 1984.

7- انظر ترجمته في مقدمة الجزء الأول من وصف إفريقيا . ص: 12، حيث جاء فيها: «... وقد اعتذر المؤلف مما يمكن أن يقع في كتابه من أخطاء، خاصة عند النقل، بأنه قد مر عليه عندما ألف وصف إفريقيا عشر سنين لم يطلع أثناءها على أي كتاب من كتب تاريخ إفريقيا أو جغرافيتها، وإنما اعتمد على ما علق بذهنه مما رآه قبل هذه المدة الطويلة...».

8- زهرة أخوان: من مظاهر التطور الاقتصادي والعمراني في مغرب القرن 16. رسالة مرقونة، د. د. ع. كلية الآداب، الرباط، 1984، ص. 118 وما بعدها.

9- حليمة بنگرعي: مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين . رسالة مرقونة، د. د. ع. كلية الآداب، الرباط، 1985. الملحق رقم 2 ، تحقيق كناش السلطان أحمد المنصور الذهبي.

10- نفسه، ص. 32، وهامش رقم 3، ص. 24.

11- بينت الأستاذة، خلال مداخلتها بهذه الندوة أن اختيارها لرقم 10 له ما يبرزه، لأن رقم 5 المفترض من طرف الباحثين لايتطابق مع واقع البادية المغربية... التي تتألف كوانينها من أفراد كثيري العدد.

12- لو اعتمدنا مقياس الكانون = 5 أفراد: فإن عدد سكان مدن المغرب في الدراسة الأولى يكون هو 1.403.000 نسمة، وهو أقل من عدد سكان سوس البالغ 1.557.950 نسمة، وفي الحالتين يكون عدد سكان سوس في كناشة المنصور أكبر من عدد سكان المغرب في « وصف الوزان ».

13- محمد استيتو: الأزمة الديمغرافية في تاريخ فاس الحديث . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة عدد 6، سنة 1996. ص ص. 59 - 100

14- R. Le Tourneau ; "Notes sur les lettres de Nicola clénard relatant son séjour dans le royaume de Fés (1540- 1541)" Hespéris, 1934, Fasci I et II, pp. 45 - 63.

15- R. Ricard ; "Le Maroc à la fin du XVI siècle, d'aprés journada de Africa de jéronimio de Mendoça", Hespéris; 1957, 3, 4ème trim, p. 179.

16- مارمول، إفريقيا . م. س. و. ج. 2 ، ص. 144.

17- الوزان: وصف، م. س.، ج. 1، ص. 185 - 217 - 218.

18- نفسه، م. س. ج. 1، ص. 185.

19- انظر: عثمان المنصوري: «التجارة والتجار بالمغرب في القرن 16» . رسالة مرقونة، كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء، ج. 2، ص. 417.

20- نفسه، ج. 2 ، الرسم رقم 10، ص. 417، والجداول رقم : 47 - 48 - 49.

21- نفسه، الفصل الخاص بالكوارث والحروب.

الدراسة الديمغرافية في البوادي المغربية

في الفترة ما بين 1459-1541

بادية الواجهة الأطلنطية نموذجا

حليمـــة بنكرعـــي

كليـــة الاداب - القنيطرة -

Halima Bengarii

L'étude démographique et ses problèmes dans les campagnes marocaines au XVI siècle.

Résumé :

Le but de la communication est de présenter les outils mis à la disposition du chercheur en la matière. Elle insiste sur la spécificité de l'étude démographique rurale marocaine et sur son impact sur les variations de la population dans le temps et dans l'espace.
D'autre part : elle expose les problèmes posés par l'approche de la démographie rurale à base tribale, et les moyens de les surmonter.

Rural demographic studies and their problems in 16th century Morocco

Abstract :

This paper raises the methodological problems relating to rural demographic studies and proposes the most appropriate approach for such historical undertaking.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 93 - 109

"الدراسة الديمغرافية في البوادي المغربية
في الفترة ما بين: 1459 - 1541
بادية الواجهة الأطلنطية نموذجا"

تطرح الدراسة الديمغرافية في البادية المغربية، في العهد الذي خصصناه لهذه المداخلة، عدة تساؤلات، كما تأخذ بمناهج نعتبر أنها لاتوصل إلى نتائج مرضية إذا تعلق الأمر بضبط عدد السكان. وسنحاول في هذه المداخلة تقريب تلك المشاكل وعرض النتائج المحصل عليها، حتى نتمكن من أخذ فكرة عن عمق الصعوبات التي تعترض الدارس للديمغرافية في البادية المغربية في الفترة المؤرخ لها.

وقصد تقريب ذلك نقسم عملنا هذا إلى محورين:

المحور الأول: يعرض الأدوات المتوفرة للدارس في الميدان الديمغرافي، وكيف استغلت من قبل السابقين في هذا العمل.

المحور الثاني: يعرض المشاكل، وكيف حاولنا مواجهتها في عملنا الديمغرافي المتعلق ببادية الواجهة الأطلنطية في عهد الاحتلال البرتغالي.

I - أدوات العمل المتوفرة للدارس في الميدان الديمغرافي المرتبط بالبادية:

أ- تحديد زاوية منظورنا للدراسة الديمغرافية وتطبيقها على تطورها الزمني:

تتطلب الدراسة الديمغرافية في البادية المغربية النظر إليها من زاوية ما نتوفر عليه من إحصاء، سواء كان ذلك الإحصاء يعبر عنه بالأرقام أو الوصف، ومن هذين الجانبين نحدد عمل الدراسة الديمغرافية في البادية في محاولة التعرف على عدد الوفيات، ونحاول من خلال ذلك العدد أن نستكمل منه المعطيات الأخرى، من محاولة معرفة الزيادات مثلا ولِم لا محاولة وضع هرم للأعمار.

أما مايتعلق بالتطور الديمغرافي في المكان في الفترة المؤرخ لها، والخاضع للتحركات السكانية، فنعتبره جانبا له وزنه في العمل الديمغرافي في البادية المغربية، لكونه يمكن من التعرف على المجتمع القروي، فهو في متناولنا لكون المصادر المعتمدة والتي هي برتغالية تتحدث عنه بإسهاب.

والمصادر بالنسبة للفترة التي تعنينا متنوعة، منها:

- الكتب: وهي متنوعة وندرج بعضها في المتن.

- الرسائل: (**Cartas**)، وجل ما اطلعنا عليه هو بالخزانة الوطنية البرتغالية بلشبونة،

- سجل القبائل: (**Olivro dos Tributus**).

- دفاتر الفك: (**Olivro d'alfacaquaria**)

كما أن وحدات العد في هذا المجتمع القبلي تأخذ أشكالا مختلفة، منها:

+ الرَّحَالــة:(**Arrahala**)[1]: وعددها 55 دوارا،

+ الحَلَّـــة: (**Alhella**)[2]: وتجمع بين عدة دواوير،

+ الدوار: وهو مجموعة من الخيام يتراوح عددها ما بين الخمسين والستين، فمائة خيمة.

+ الكانون: ويطابق الخيمة الواحدة، ويضم 10 أفراد.

+ السـرج: ويضم 15 كانونا. ويؤكد السابقون للدراسة الديمغرافية في العالم القروي المغربي[3]، ضرورة الرجوع إلى الأصول التاريخية في هذا المضمار باستقراء المصادر، ومقارنتها مع بعضها، واستعمالها بعد إخضاعها لعملية نقد دقيق، وفي عملنا هذا نأخذ بعين الاعتبار حقائق الوضع الديمغرافي المغربي القريب منّا، مع الأخذ بالمعطيات الثابتة وهي: أن المناطق ذات الاستقرار القديم يجب أن يحصل بشأنها على أرقام تعكس نموا ديمغرافيا هاما، كما يؤكدون على ضرورة الانطلاق من المعطيات التي نتوفر عليها، ونقارنها بالدول الأخرى التي تعيش بحوض البحر الأبيض المتوسط، لأن العالمين عرفا نفس المصير الديمغرافي، لتشابه ظروفهما التقنية والبشرية.

إذن فطريقة الجغرافي نوان: (**D. Noin**) ترتكز على جمع ما لدينا من إحصاء ثم دراسته دراسة نقدية قبل استعماله.

أما المنهج الذي أخذ به كَريت: (**Carette**)، فمفاده أن عدد المقاتلين + ربعه = ثلث مجموع السكان، وهو نهج نعتبر أنه لايمكن أن يعكس حقائق الوضع الديمغرافي، باعتبار ما نعرفه عن العالم القروي المغربي، من حيث تضامن قبائله وتآزرها، ومن ثم فلا يمكن أن يكون عدد المحاربين معيارا لدراسة ديمغرافية لها اتجاه منوغرافي.

وما اعتمدناه نحن في العمل الديمغرافي في بادية الواجهة الأطلنطية المغربية في الفترة 1459 - 1541 م اقتضى منا استعمال ما توفره لنا معطيات المصادر بهذا الشأن من إحصاء تعلق بعدد الأسرى وعدد الوفيات. وسنحاول عرض المناهج الثلاثة لنتمكن من معرفة أيها يلائم واقع بوادينا في الفترة المؤرخ لها.

ونأخذ كمثل قبيلة الشاوية، فقد أفادتنا المصادر البرتغالية بشأنها بالإحصاء التالي:

أشار گويش في نص مؤرخ بيوم 26 أكتوبر 1513[4]، أنه خلال هجوم على دواوير الشاوية، لم يجد الدوق دي براگونص(**Le Duc de Bragance**) سوى دوارا واحدا فقيرا جدا لا يتعدى عدد سكانه 200 نسمة، وفي هجوم أكتوبر 1519[5]، خاف قائد الحملة البرتغالية من أن يتيه جيشه بأحد الدواوير لا تساعه، فأسرع إلى تنفيذ الهجوم ضده، وأسر خلال ساعة واحدة من الزمن 250 شخصا، وقتل من بينهم 30 من الأعيان، ويوم 9 فبراير 1519، تم أسر 210 شخصا[6]، ويوم 25 من نفس الشهر تم أسر 197 شخصا[7]، ويوم 20 مارس 1519[8]، تم أسر 382 شخصا، وقتل 30 آخرون، كما تم أسر 19 شخصا، ويوم 25 مارس 1519[9] تم أسر 50 شخصا، وريوم 28 مارس [10] تم أسر 60 شخصا، ويوم 30 مارس[11] أسر 358 شخصا ثم أربعة، ويوم 10 أبريل 1519[12] تم أسر 256، ويوم 8 أكتوبر[13] تم أسر 21 فارس كما تم أسر 70 من الأعيان، ويوم 14 أكتوبر 1519[14] تم أسر 250 شخصا وقتل 200 آخرون، وسنة 1520[15] أسر 182 شخصا، وسنة 1521[16] أسر 400 شخصا، وفي نونبر 1522[17] تم أسر 600 شخصا، وتم قتل 7 من الشيوخ،

ونحصل من خلال الإحصاء أعلاه على الجدول التالي:

1513	1519	1520	1521	1522
200 نسمة في دوار واحد فقير	- الأسرى: 250* 210* 197* 382* 19* 50* 60* 358* 4* 256 70* 70* 250 - القتلى: 30* 30* 200*	- الأسرى : 182	- الأسرى : 400	- الأسرى: 600 - - القتلى : 7 -
المجموع : 200	2.366	182	40	607
العدد الاجمالي	3.395 نسمـــة			

وإذا جعلنا وراء كل شخص 10 أفراد وهو متوسط ما نعرف أن أسر[18] مجتمعنا البدوي تضمه ، فيكون العدد الاجمالي لسكان الشاوية في الفترة المؤرخ لها هو :

3.395 × 10 = **33.950** نسمة

ونعتقد أن هذا الإحصاء لا يعكس الواقع الديمغرافي للقبيلة ، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت تعرف تحركات سكانية كبرى هروبا من هجومات المغيرين البرتغال ، ومن ثم فإن ما أسر أو قتل ، هم السكان الذين لم يتمكنوا من الفرار ، إذن، فإن أقل تقدير لسكان قبيلة الشاوية في الفترة المؤرخ لها ، هو ذلك الذي يضاعف العدد المحصل عليه . فيكون عدد سكان قبيلة الشاوية هو:

33.950 × 2 = 67.900 نسمة

وهو عدد يظل أقل مما يمكن ان يستوعبه مجال بادية الشاوية الشاسع و الجاذب ، الا أنه قد يعكس ظروف الفترة الديمغرافية ، ومـا كانت تعرف من أزمات في الإنتاج[19] وما ترتب عن ذلك من مجاعات، ومن ثم من وفـيات ، ومـا أدلت به المصادر مـن إشارات تهم المجـال وخلاءه ، فـهذه رسـالة من الدوق دي براگونص **Le Duc De Bragance** الى الملك البرتغالي جواو الثالث يقول فيها : « إن أراد هذا الملك أن يحتل مملكة فـاس فعليـه أن يتوفر على الأمـوال اللازمة لذلك ليتـمكن من الحصـول على ما بين 500 و 600 نسمة قصد تعمير البلاد ...إذ البلاد من فاس الى البحر هي فارغة تقريبا »[20].

هذا إذن عن المنهج الذي نعتبر أنه أكثر ملاءمة للدراسة الديمغرافية ببوادينا .

وإذا طبقنا طريقة كريت على نفس قبيلة الشاوية فماذا تعطينا ؟

فـالحسن الـوزان يقدر عـدد فرسـان الشـاويـة في 60.000 فـــارس و100.000 راجـل[21] ، وفــي غشت 1518[22] عثر المغيرون البرتغال على 200 فارس يحرسون مطمورة كـمـا كان يخضع لشيوخ الشاوية سنة 1518 [23] 1500 فارس ، ويوم 14 أكتوبر 1519 [24]، كـــان بقبيلـــة أولاد سعيـــد 400 فـارس، وسنـــة 1520 [25] كان غائبا عن أحد الدواوير لما دخلها المغيرون البرتغال 260 فارسا.

إذا طبـقنا طريقة كـريت انطلاقا من الإحـصاء المدلـى به من قبل الحـسن الوزان فيكون عـدد سكان الشاوية في الفترة المؤرخ لها هو :

3 × 75.000 - 60.000 + 15.000 - 4 ٪ 60.000

425.0000 - 200.000 + 225000 -

وإذا استعملنا الإحصاء المدلى به من قبل المصادر البرتغالية فيكـون عـدد فرسـان الشاويـة هـــو 200 + 15.000 +400 + 260 - 15.860 فارسا .

وإذا طبقنا على هذا العدد طريقة كريت فيكون عدد سكان الشاوية هو :

. 19.810 - 15.860 + 3.950 - 4 : 15.800

وسوف لن نحـاول تطبيق طريقة الجـغرافي نوان باعتبـار أنها تترك المجـال واسعا للاجتـهادات ، وهو منهج نعتبره أكـثر توافـقا مع واقع المصـادر المتوفرة للـباحـث في الميدان الـديمغرافي بالنسـبة للفتـرة التي تهم مجال عملنا .

وما لاحظنا من الإحصاء أعلاه هو اختلاف نتائجه من منهج لآخر ولكننا نعتبر أن أكثرها ملاءمة هو ذلك الذي لا يأخذ بعين الاعتبار عـدد المقاتلين باعتبار أن هذاالأخير يمكن أن يضم فرسـانا مجاهدين غير منتمين للقبيلة المراد معرفة عدد سكانها .

ومن خلال المعطيات أعلاه يمكن أن نعرف نسبة الزيادات ونسبة الوفيات . وما قدمناه أعلاه ، يدل على أن عـدد الزيـادات كــان مرتفعـا جـدا وقـدرناه فـي : 30٪. ؛ وعـدد الوفيـات مـرتفعـا كذلك ويصل الى 20٪. .

ونحصل من ثم على : - نسبة التزايد الطبيعي نحددها في :

.30٪ - .20٪ = 10٪

- وعلى هرم للأعمار يعكس قاعدة عريضة ، ووسط له ضيق ويزيد في التقلص كلما اتجهنـا نحـو فئة المسنين.

ب - منظورنا فيما يتعلق بالتطور الديمغرافي في المكان:

نعتمد لتوضيحه على ما تدلي به المصادر في هذا الشأن بالنسبة للبادية الشمالية ، وذلك لكون هذه البادية تميزت قبل الفترة المؤرخ لها بالاستقرار عكس مثيلتها في البـادية الجنوبية ، التي كانـت تعيش في معظمها على الترحال.

فماذا تقول المصادر بالنسبة لبادية طنجة مثلا؟ لقد اضطر سكان هذه البادية نظرا للظروف السياسية التي عرفتها المنطقة و المتمثلة في الغزو البرتغالي إلى إخلاء المناطق المنبسطة ، و الاعتصام بالمرتفعات ، وشملت هـذه الهجرة سكان الحواضر كـذلك . مثـلا سكان طنجة البـالية التي أخليت لموقعها المنبسط ، واتجه السكان للاستقرار بطنجة الجديدة التي شيدت على ظهر مرتفع ، بحيث تقول المصادر البرتغالية بهذا الصدد عن طنجة البالية **Tanger o velho**[26]، إنها تقع قرب راس المنار، وحولها شاطئ رملي، ويجرى قربها نهرآخر قريب من طنجة البالية ، ويعبر على قنطرة صغيرة **alcantarinha** ، وحولها برج ينتظر به المشاة الذيـن ينقلون عبر البـحر عندمـا تكون أحوال الطقس غير صالحـة للعبـور ، أو وصول الخيـالة الذين يستعـملون الطريق البحري . وموقعهـا العام هذا ، كان يجعلها تتعرض لهجومات المغيـرين البرتغال ، منذ الهجوم الأول على طنجة ، إلى أن احتلت [27].

وهذا السبب الأمني الذي جعل أهل طنجة البيـضاء يتخلون عنهـا ويستقـرون بطنجة الجديدة لموقعها المحصن ، هو نفسـه الذي جعل سكان الـدشور السهـلية ، وتلك المتـاخمة لـلساحل ، يهـاجرون ويستقرون إما خارج حدود بادية طنجة، أو اللجوء إلى المرتفعات المحادية للمناطق الجنوبية الشرقية القريبة من مواقع مراكز المقاومة المغربية.

و من هذه الدشور التي شهدت هذا المصير ، دشر عين الدالية ، والديموس ، وعين العنصر وكدية المنار ، كما أن بعض الدشور لم يعد يستقر بها سوى بعض البيوتات[28]، وبعضها الآخر أفرغ تماما، وتوجه سكانها إلى المناطق الداخلية المرتفعة . وهنالك دشورأفرغت بالقوة من سكانها ، كما هو الحال بالنسبة لقرية المنار[29]، و توجد على ارتفاع خمسةوتسعين مترا، وتراقب الطريق الشرقي ا لمؤدي إ لى واد أليان المتاخم لبادية القصر الصغير التي كانت أول من اضطر إلى الخضوع للسيطرة البرتغالية ، كما تراقب مياه غرب المضيق ، وكانت معمرة من قبل فخذة بني سليمان ، وطردت من مواطنها بالدشر المذكور وذلك قبل أبريل 1460[30]، هذا ما جعل بادية طنجة كغيرها من البوادي الاطلنطيية تعرف عدم توازن في توزيع السكان ، وأغلب أوديتها ، وسهولها أصبحت فارغة ، بينما شهدت المناطق الداخلية المرتفعة تكدسا للسكان ، مثل جبل متنة.

بل هناك من سكان بادية طنجة من راح ينشد الأمان خارج مجال باديتها فمنهم من اتجه نحو جبل حبيب[31].

إذن ، هناك معطيات ديمغرافية أفادتنا بها المصادر البرتغالية شملت تطور السكان في الزمان و المكان فتطور سكان بادية الواجهة الأطللنتية في المكان مكننا من أخذ فكرة عن عدد سكانها وقدرناه بالنسبة لمنطقة الشاوية في 67.900 نسمة ، وتعرف تزايد ا ديمغرافيا بنسبة 10٪.

كما كانت تعرف هذه البادية تحركات سكانية كبرى ، تعود خاصة إلى القلاقل السياسية التي عرفتها البلاد من جراء التدخل البرتغالي وضعف السلطة المغربية لصده ومواجهته .

إلا أن هذه المعطيات الديمغرافية ذاتها تطرح مشاكل جوهرية .

11- المشاكل التي تطرحها الدراسة الديموغرافية في المجتمع البدوي القبلي ، وما أتت به المصادر من معلومات بشأنها :

أ - المشاكل:

إن أهم مشكل ، يطرحه الإحصاء هو المتعلق بالتطور الزمني للسكان . فالإحصاء المتوفر للدراسة الديمغرافية بهذا الشأن يأتي عن طريق ما تدلي به المصادر من وفيات أو أسرى خلال الغزوات التي قام بها المغيرون البرتغال ضد الدشور والقرى والدواوير. مما يجعل ذلك الإحصاء ناقصا باعتباره لا يمكننا من التعرف سوى على وفيات أو أسرى الدشور و القرى والدواوير التي شملها الهجوم البرتغالي وحتى لو

اعتمدنا الإحصاء المتعلق بعدد الفرسان ، فإنه لا يشكل مصداقية كبرى باعتبار أن الفرسان يمكن أن يكونوا غير منتمين للمنطقة المراد إحصاؤها . كما أن الكوانين يمكنها أن توفر أكثر من فارس واحد.

و الإحصاء ذاته متقطع في الزمان و المكان ، بحيث لا يشمل سوى دواوير محدودة ، ومناطق معينة، كما لايتعلق إلا بفترة زمنية معينة أي ساعة وسنة وقوع الهجوم البرتغالي . ورغم ذلك وباعتبار غياب معطيات أخرى تهم الميدان الديمغرافي فلا يمكن الاستغناء عن الإحصاء المتوفر لدينا لتقريب الواقع الديمغرافي للبادية في فترة زمنية بعيدة ، وهو إحصاء نعتبر أنه يقرب الواقع الديمغرافي للبادية المعنية بالأمر في عملنا هذا ، باعتبار ما نعرفه عن عقلية الإنسان البدوي وما تعرض له هذا الإنسان من أزمات في الانتاج، وما لهذه الاخيرة من انعكاس سيء على الميدان الديمغرافي.

أما ما يتعلق بما أفادتنا به المصادر بالنسبة للتطور الديمغرافي في المكان ، فنعتبر أنه يطابق كليا الواقع الديمغرافي لبوادينا، باعتبار وجود بصماته في الواقع الجغرافي للمنطقة من حيث موقع الدشور والجبال والسهول المتحدث عنها من قبل المصادر.

ب – ما تفيدنا به المصادر بشأن بعض خصائص سكان بوادينا في الفترة المحددة أعلاه :

1– بشأن الفئات الاجتماعية وعاداتها :

فيما يتعلق بتلك الفئات ، نميز بين المجتمع البدوي بالمناطق التي يسود به الاستقرار(المنطقة الشمالية) وتلك التي يطغى عليها الترحال (البوادي الجنوبية) وخصائص سكان المناطق الصحراوية .

تميزت الفئات الاولى فيما بينها ، بما تملك من أراض ، فهنالك الفئات العليا ولها ملكيات كبرى (**Grandes fazendas**)، وفئة متوسطة وتملك أراضي أقل (**Homen de poca fazenda**) .

ونجد من بين هذا المجتمع البدوي حرفيين وتجارا . وكان اللباس وسيلة تتميز بها الفئات عن بعضها البعض ، فالأعيان، خاصة منهم رجال السلطة، يرتدون الأزياء من القطيفة الحريرية والمكونة من قميص وسلهام أصفر اللون وطربوش أحمر على الرأس، والاحتزام بنطاق عريض ، يعلق في جهته اليسرى سيفا نفيسا مرصعا بالفضة البيضاء . أما باقي الفئات فترتدي جلبابا [32] (**Aljaravia**)، وبدنا أبيض يلبس خارج أوقات العمل، إضافة الى قميص ، وعلى الرأس العمامة أو الرزة (**Almaizar**)، وهناك من يرتدي القشابة الصوفية والشاشية[33] عادة أعيان القبائل أن يسرجوا خيولهم ابتداء من الساعة 12 ليلا ، ويجعلوها جاهزة للهجوم أو الدفاع.

ومن العادات الأخـرى ، طهي الطعام بالسمـن لأن ثمن الزيت مرتفع[34]. ومن الأفرشة التي عـرفتها بوادي المنطقة الحصروأفرشة القطيفة.

ومن العادات أيضا ، حفلات الأعراس التي يشهدها الدشر ، ويشارك فيها جميع السكان ، تاركين مهامهم اليوميـة وتبقى الماشية ترعى بدون راع في الحقول ، وكثيرا ما كان المغـيرون البرتغال يستغلون ذلك للهجـوم على القطيع[35]. كمـا تقـام حفلات الـفروسية التي هي من الأيام المشـهودة عند القـبائل ، وتـقام خاصـة في عيـد الفطر ، ويصف لنا زورارا (**ZURARA**) هذا الحدث قـائلا : «في هذا اليوم يجـتمع كل المسلمين الذين يتـوفـرون على الخيول ، ويـلبسـون لهـذا اليـوم هم وخيـولهم أجـمل وأنفس مـا يملكون ، ويحضر الـقائد مع رجاله ... كمـا يحضر القائد مع حـاشيته ، وتكون منطقـة الحفل رائعة ، خاصـة الجهة التي يوجد بها السلطان مع حاشيته ... ويشارك في الحفل حشد كبير من الناس ...»[36]

وتعرض هذا المجتمع البدوي كـغيـره من المناطق المغربية الأخـرى ، لمآس غذائية نـتج عنها مجـاعات أعظمـها أثرا على الميـدان الديمغرافي هي مـجاعـة سنة 1521 م[37] . وكان الـناس أيام المجاعـات يعتـمدون القنص كمـورد أساسي لعيشـهم ، ويقتاتون بالعسل بزهرة الكبر ، كمـا كانو يلتقطون جذور الأعـشاب ، التي يتركونها تجف ثم تطحن ويصنع منها الخبـز و الكسكس . وقد صحب هذه المجاعات مرض الطاعون، فكان يمنع على أهل البادية ولوج المدن إلا بعد اتخاذ احتياطات لمنع انتشار الوباء منها : فرض خلع الثياب وإحراقها ، و الاستحمام بماء البحر ، وارتداء ملابس جديدة.

– أما البوادي التـي كان يعيش أهلها على التـرحال مثل بادية تامسنا، فـقد كان المجتمع بـها يخضع لتدرج فئوي على أساس قدم الإستيطان بالأرض ، ووفق الطريقة التي تملك بها الأرض . ومن ثم فإن هذا المجتمع القروي كان يضم :

– الأسياد، وهم عرب الشاوية الذين أقطعت لهم الدولة الأرض.

– الخاضعين لهـؤلاء الأسيـاد، وهم سكان بعض القـرى ، ويتمـيزون بـضعف عـددهم ، وبكونهم استوطنوا تلك القـرى بعد اندثار سكانها الأصليين[38]. وكانـت قبيلة الشاوية تـستخدم سكان هذه القرى لحراسة مخازن الحبوب و الطرق التجارية وحراسة أدواتها الفلاحية .

– الأحـرار ، وهم سكان بعض القـرى من البـربر ، وكـانوا أقـوياء عددا و اقـتـصـادا .كمـا تحـدثـت المصادر بمنطقة دكالة عن فئـات عليا تقاس بما تملك من بهائم للرحيل[39] وعن ضعفـاء العرب ، وهم الذين لا يملكون تلك البهائم ، وعن الأحرار و العبيد[40].

وكانت الأواني المنزلية أساسا من الفخار ، وتتكون من قدور و طواجين وقصع وجفان[41] ، إلا أن أعيان الشاوية كانوا يملكون أواني نحاسية وفضية[42] .ويتميزون بالكرم ، ويقدمون للضيوف الخبز الخالص من دقيق القمح و اللحوم المشوية[43] . كما كانوا ينظمون الشعر باللهجة العامية[44] .

أما النساء فترتدين قميصا واسع الاكمام وفوقه خمار ، وتخضبن يوم زفافهن وجوهن وصدورهن وأذرعهن وأيديهن الى رؤوس أصابعهن بالحناء . وتعوض نساء الأشراف و الحضريات الحناء بلوز العصفة والزعفران ، وتزين به خدودهن و الحواجب والدقن[45] .

أما سكان الصحراء : وهم الصنهاجيون ، فما لاحظناه بشأنهم ، هو أن مستواهم المعيشي لا يكون لائقا إلا إذا كانوا يتعاطون للعمل التجارى . وكان نصف العائلة ينتقل باستمرار في رحلة تجارية إلى بلاد السود ان فبلاد جزولة[46] ومن عادة أهل القبائل الصنهاجية ، أنهم لا يمتطون غير الإبل ، ونساء التجار منهن من يتعلمن ويعملن كمعلمات للصبيان ، وغيرهن يتعاطين لغزل الصوف[47]. وغذاء هؤلاء السكان لبن الناقة والقديد ، ويخصصون الخبز للضيوف ولأيام العيد[48].

أما اللباس ، فالعامة لباسهم من الصوف الخشن ويضعون على رؤوسهم ووجوههم قماشا أسود على شكل عمامة[49]. أما الأعيان فيرتدون أقمصة طويلة وعريضة من القطن الأزرق مستورد من بلاد السودان[50] .

2- الرقيـــق:

كان الرقيق يعرف في الفترة التي نؤرخ لها ، ازدهارا كبيرا خاصة خلال فترات المجاعات ، فينخفض ثمنهم حينها فيقايضون بالقمح . ومن بين الرقيق نجد المغاربة الذين يتم اختطافهم من قبل الاسبان أو البرتغال . وفي الأحوال العادية يتراوح ثمن النساء ما بين 16 و19 ري ، والرجال مابين 13 و15 ريا.

خاتمـة :

إن اهتمامنا بالوثيقة « إحصاء » في الميدان الديمغرافي نعتبره مكملا للوثائق الأخرى المعروفة ، فللإحصاء أهمية تاريخية قصوى لتسليط الأضواء على المعطيات المتعلقة بالماضي القريب والبعيد ، إلى حد أن بعض المتخصصين يميزون بين عهدين : عهد الإحصاء ، وعهد قريب من الإحصاء ، فعلينا أن نخرج تاريخنا من القفص الثاني ليكون في مستوى التاريخ العالمي ، ومن ثم نعتبر أنه كيفما كانت الصعوبات التي تقف أمام تطبيق عهد الإحصاء على هذا الماضي ، فإننا لا يجب أن نتخلى عن استعمال الرقم والبحث عن وسيلة لاستغلاله لصالح التاريخ المغربي، و الأمر ممكن كما رأينا في هذا العرض باعتبار ما نتوفو عليه من إرث أخذ أشكال مختلفة من فرسان وأسرى وقتلى وهجرات ، ونعتبر كذلك بأن علينا أن نتعدى هذه الخطوة – خطوة البحث عن إحصاء في الميدان الديمغرافي – بالاهتمام بالتغذية و السكن والصحة ، وبطريقة العلاج و الهجرة و العقليات .

و بالاهتمام بذلك ، و بالبحث عن الإحصاء ، سنتمكن من وضع المعطيات التاريخية و الانسان المغربي خاصة في مجاله الزمني الحقيقي ، لأن الإحصاء يجعلنا نتجاوز وصف الحدث كيفيا بتحديده كميا ، ومن ثم نتبين الأسباب المؤدية إلى ذلك الحدث ، إضافة إلى كون الإحصاء يفرض علينا لغة جديدة وأسلوبا جديدا للعمل حيث يتميز كلاهما بالدقة.

ملحق نورد فيه ترجمة نص يصف الفاجعة الديمغرافية التي تعرضت لها بوادينا سنة 1521 م ،

ويقول النص :

' لقد عانت افريقيا هذه السنة من المجاعة و الطاعون ومات من جراء ذلك الالاف ثم الالاف من الأشخاص ... وهذا لا يمثل شيئا بجانب ما يجرى في أزمور وأسفي بحكم أنهما منظمتان في شكل قبلي ، وليس لهماملك يحكمهما ... ولما وصلتهما المجاعة لم يجد الكثيرون مخرجا إلا في الإبحار ، باعتبار أنه الوسيلة الوحيدة للحصول على ما يأكلون . إنهم يبيعون ذويهم وأقاربهم فالآباء يبيعون أبناءهم وبناتهم و الإخوة أخواتهم وهذا الشيء لم ير ولم يسمع .

ومنذأن وصل الخبر بأنه ترد على أسفي وأزمورسفن ، محملة بأجمل شباب المسلمين و المسلمات ، أصدر الكونت بمعية جورجي لوبيز Jorge Lopez الذي يعمل كتاجر أمرا بإرسال كرافيلا إلى أزمور لشراء العبيد ، وكانت هذه الكرافيلا ملكا لجورجي لوبز السابق الذكر ولرودريگو أفونصو Rodriguo Afonso ، من تافيلا Tavila ... ولدى وصول الجميع إلى دواوير أصيلا اشتروا ما أرادوه ، وبعد أن تعمقوا على بعد ستة أو سبعة أميال ، وكانوا يحظون بمساعدة المسلمين المسالمين ، ذهبوا إلى دواوير أكثر بعدا من الأولى وكان البعض يساق بالقوة ، و البعض الآخر ياتي عن طيب خاطر ، ومن أصيلا اتجه الجميع الى دواوير أخرى أبعد واشتروا ما أرادوا ثم اتجهوا الى دواوير أخرى بضواحي أزمور على بعد 5 أو 6 أميال ، وذهبوا الى دواوير أبعد الى حد انهم وصلوا الى دواوير تبعد عن السابقة ب: 3 أو 4 أميال وكل تلك الدواوير كان يعمرها المسلمون المسالمون الخاضعون ليعقوب بن الغربي التابع للبرتغال والذي يقطن بأزمور مع أسرته.

وكان مسلمو هذه الدواوير المسالمة يجتمعون ويذهبون الى دواوير أبعد لأسر المسلمين غير المسالمين، وقد كان البعض يساق بالقوة ويأتي البعض الاخر عن طيب خاطر . وقد كان عددهم كبيرا الى حد أنه تم شحن مائة سفينة بمسلمين شبان ، وصار ثمن الرجال والنساء معا لا يتعدى 10 دنانير . وكان يعقوب بن الغربي يأخذ خمس الاسرى ثم يختار مما تبقى أجملهم ويهديه لمن يشاء ، ثم يفتح البيع بساحة حصن المرسى ، ويخصص خمس المبيعات للقبطان ويفتح باب الحصن في وجه الجميع مما جعل الطلب مرتفعا جدا إذ يطالب يوميا بألف شخص ، وكان يهودي هو أمين صندوق القبطان ، وكان خادمه يدخل الناس ويحدد الثمن قائلا : « عن هذه يؤدى عشر طوشطاويش[51] وعن هذه عشرون» بدون اعتبار شكاوي الشاكين ، وكل من تم ادخاله الى الباب الداخلي يكون قابلا

للشحن ، وكان يتم بيع الكثير من الناس ، فالبعض يبيع أباه والاخـر أخته ، كما سبق وأن قلت ذلك ، وكان الإلحاح و الطلب كثيرين جدا إلى حد أن أزمور أصبحت آهلة بالتجار والنقود ، والنهر بسفن تعود مملوءة بالرجال و النساء، و الشابة التي يتراوح سنها ما بين 11 و12 سنة لا يفوق ثمنها 25 طوشطاويش . ويصل ثمن الفتاة الجميلة التي تثير الانتباه إلى 40 طوشطاويش. ويتم التعامل بالطشطاويش و الريال الفضي دون النقود الذهبية ...لقد اشتريت من داخل أزمور من شخص مقيم هناك شابة مسلمة عمرها أقل من 25 سنة و جميلة جدا وطويلة القامة ... كما اشتريت ... من مسلم خيمة ، وابنته وحفيدته ... البنت ب 32 طشطاويش والحفيذة ب 28، ثم انتهيت في تعداد 60 طشطاويش وهو ثمن خادمتين عمر كل واحدة منهما 25 سنة ، كما اشتريت خادما ... بثمن 16 طشطاويش ، ومن خلال هذه المشتريات يمكن أن نرى كم أجبرت المجاعة هذه السنة على المعاناة .

وهناك شيء آخر يثير الانتباه فبمجرد أن رآني أخوان طلبا مني إن كنت أرغب في شراء أحدهما ، وبقليل من الكلام عرضت عليه 3 طشطاويش ، وناولتها لأحدهما ، وذهبت بالآخر إلى المركب حيث كان دوارتي رودريگز ينتظرني ولا حظ بأن الخبز الذي سيتناوله هذا الفتى أغلى من سعره ... ولقد اشتراه مسر أمبروزيو : Micer Ambrosio الذي كان يعيش في أصيلا ، واعتنق المسيحية وسمي أمبرزيو كسيده ، وطوال الفترة التي مكث فيها بأصيلا ظل في خدمة التاجر ، ثم رحل معه إلى جنوة ، حيث استقر هناك وعمل كبائع لأجواخ وأصبح رجلا غنيا ومحترما ، وهكذا كان حظه سعيدا ببيع أخيه له ولم يهن كهؤلاء الذين رغبوا في أن يباعوا . وقد ذهبت هذه التجارة البشرية بعدة آلاف من سكان مملكتي فاس ومراكش ... وقد عمل دوارتي رودركز على شراء وشحن أكثر من 100 شخص وبدرو ألفونسو وأنا وجواوواستفيش، João Estévez 25 ، وما تبقى من الشخصيات أكثر من 25 ... ولقد وجدنا بالكرافيلا في الحقيقة 150 شخصا ...»

ومن هذا النص نستنتج ما يلي:

– إلى أي حد دفعت المجاعة الإنسان المغربي إلى أن يفعل بنفسه وبأعز الناس إليه ما فعل ؟ بحيث أصبحنا نرى أشياء يصعب على العقل أن يقبلها ، فالأب يبيع ابنه ، والأخ أخاه . وهي عملية خطيرة من الناحية الديمغرافية ، إذ هناك فئة معينة في الهرم الديمغرافي يتم بيعها ، وهي الفئة الشابة من الجنسين . وقد يؤدى ذلك إلى فراغ ديمغرافي قد يصعب تجاوزه ، خاصة وأن ما لم يمكن يشترى هم الشيوخ أي الذين لا يفيدون من الناحية الديمغرافية خصوصا في ظروف تطبعها المجاعة والطاعون. وإذا أردنا تقويم هذا الجرح الديمغرافي بواسطة الأرقام فسنحصل على عدد تقريبي حددناه في السواحل الأطلنطية التي أشار إليها

النص - أي منطقة أصيلا وآزمور وآسفي - في ألف ممن اضطروا إلى مغادرة موطنهم والتوجه إلى البرتغال وهو عدد حدده برناردو و دريكيش عندما قال « ذهبت هذه التجارة البشرية بعدد آلاف من سكان مملكتي فاس ومراكش » وهذه الأعداد تضم فقط المهاجرين من البوادي إلى خارج البلاد علما:

- أن عدد الوفيات فاق آلاف حسب برناردو ودريكيش واعتبرنا أن ألفا منها شمل منطقة أصيلا وأزمور وآسفي.

- أن الميدان الديمغرافي تأثر أكثر بظاهرة المجاعة والوباء خاصة إذا علمنا أن مجاعة 1521 تلتها مجاعات وأوبئة أخرى منها مجاعات 1527م [52] و 1528م [53] و 1530م [54] و 1540 م [55] و1542م[56].

الهوامــش

1- Sources Inédites de L'histoire du Maroc (S. I. H. M) portugal 3, page 455.

2- - Gois, C. F. M. traduction Robert Ricard, page 105.

3- - Daniel Noin, La population rurale au Maroc, Presse Universitaire de France, chapitre 3, pages 234 - 246.

4- - Danião De Gois: Cronica de Felicissimo Rey Dom Manuel (Gois C. F. M.), patre III page 189 - 190.

5- Gois, C. F. M, parte IV, page 112.

6- - Gois, C. F. M, parte IV, page 108.

7- - Idem.

8- - Idem.

9- - Idem.

10- - Idem.

11- - Gois, C. F. M, parte IV, page 108.

12- Idem page 112.

13- Idem.

14- Idem, page 113.

15- Idem, page 158.

16- Idem.

17- Luiz de Sousa, Annaes de joão III; pages 65 - 66.

18- باعتبار عدد الزوجات والعقلية السائدة آنذاك.

19- نشير إلى أن هذه الأزمات ليس مردها فقط إلى أسباب مناخية، بل كذلك إلى توجه الإنسان المغربي آنذاك، هذا التوجه كان يستهدف بالأساس الحفاظ على هوية البلاد أكثر من الإهتمام بتنمية المجال.

20- S. I. H. M, Portugal 2, Février 1529, page 443.

21- الحسن الوزان : « وصف إفريقيا » . ترجمة : محمد حجي ومحمد الأخضر ، ص. 196.

22- Gois, C. F. M, parte IV, page 77.

23- Idem page 76.

24- Idem, page 113.

25- Idem, page 158.

26- Comes Eanes de Zurara, Cronica do conde Dom Duarte, pages 246 - 256.

27- Comes Eanes de Zurara, Cronica do conde Dom Duarte, pages 246 - 255 (Zurara, C. C. D.).

28- Idem.

29- Zurara, C. C. d, pages 254 - 255

30- Idem, page 251.

31- Idem, pages 254 - 255 et 256.

32- Zurara C. C. D, page 75.

33- Idem, page 236.

34- Bernardo Rodrogues, Anais I, pages 646 - 470.

35ـابن عسكر : «دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر» . تحقيق : محمد حجي، الرباط 1976، ص: 97.

36- Zurara, C. C. D, page 48.

37- Zurara, C. C. D, page 75.

38- Zurara, C. C. D, page 201.

39ـ الرجوع إلى ترجمة النص المتعلق بها إلى الملحق.

40ـ ما استنتجناه من كتاب الحسن الوزان : «وصف إفريقيا» . ترجمة : محمد حجي ومحمد الأخضر في جزئه المخصص لتامسنا، ص. 194.

41- portugal, page 182.

42- Idem, page 187.

43ـ ابن عبد العظيم الأزموري، : «بهجة الناظرين» ، ص. 169.

44 - تذكرها غارات المغيرين البرتغال.

45 - الحسن الوزان : مصدر سابق، ص. 61 - 65.

46 - المصدر ذاتـه.

47 - المصدر ذاتـه.

48 – المصدر ذاته، القسم 6، ص. 115.

49 – المصدر ذاته، ص: 58.

50 - المصدر ذاته، القسم الأول، ص. 58.

51 - الحسن الوزان : «وصف إفريقيا» . مرجع سابق، ص. 58.

52 - المصدر نفسه.

BERNARDO Rodrigues; Anais de Arzila, Tome 1, pages 338 - 344. –53

54– يساوي الطوشطويش 10 دنانير، وهو نقد فضي ويساوي 100 ريال . المرجع: حليمة بنگرعي، : «مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين» . رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط ، 1985 ، ص. 123، ملحق رقم 1 ب – جدول النقود الأجنبية.

S. I. H. M. Portugal II, lettre datée 15 Novembre 1527, page 418. –55

Ibidem, année: Janvier 1528, page 425. –56

Ibidem, lettre datée, Juin 1530, page 535. – 57

S. I. H. M. Portugal III, lettre datée 27 Aôut 1540, page 259. – 58

S. I. H. M. Portugal IV, lettre datée 5 Janvier 1542, page 6. – 59

الأزمة الديموغرافية في تاريخ المغرب الحديث

محمـــد استيتـــو
كليـــة الاداب - وجدة -

Mohamed Stitou

La Crise démographique au Maroc moderne.

Résumé :
L'objet de cette intervention est de donner un aperçu global sur l'évolution démographique dans le Maroc moderne à travers des chiffres évaluatifs fournis par des sources historiques marocaines et étrangères et à travers quelques études et recherches.

Demographic crisis in Modern Morocco

Abstract :
The aim of the present paper is to give an overview of the demographic evolution in modern Morocco through estimating figures taken from Moroccan and foreign historical sources in several studies.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة، 1999 ص. 113 - 136

الأزمة الديمغرافية في تاريخ المغرب الحديث(*)

لقد كتبت في تاريخ المغرب عموما دراسات وأبحاث عديدة، عالجت مواضيع شتى ومن زوايا مختلفة، بينما لا يزال البحث في تاريخه الديمغرافي شبه غائب رغم فائدته وأهميته في فهم هذا التاريخ فهما صحيحا، وفي الاحاطة بأسرار تحولاته الكبرى، لا سيما في التاريخ الحديث. ولا نجد من تفسير لغياب هذا النوع من الابحاث والدراسات الا صعوبة الخوض فيه.

صحيح أن الالمام بهذا الحقل من الدراسات التاريخية قد يبدو متيسرا وسهلا من خلال امكانية تتبع الاشارات الكثيرة الواردة في المصادر عن العوامل المؤثرة في السكان وفي الحالة الديمغرافية من حروب ومجاعات وأوبئة وكوارث مختلفة وهجرات خارجية ... وترصد مدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتوسع الاقتصادي والعمراني ... ومقارنتها بمدد الازمات الكبرى وبما كان يلازمها او ينجم عنها عادة من قلاقل وتعسفات ودمار، وخسائر في الأرواح، مما قد يسمح ليس فقط بالوقوف على بعض معالم التحول في المغرب الحديث، بل وحتى بامكانية تحديد فترات النمو السكاني وفترات الركود أو التراجع ... غير ان الأمر ليس بهذه البساطة، لأن الخوض في التاريخ الديمغرافي للمغرب يبقى في كل الأحوال مجرد محاولة، أو بالاحرى مغامرة، نظرا لكثرة ما يواجه الباحث من مشاكل على أكثرمن مستوى . فما هي طبيعة هذه المشاكل؟

أ: من صعوبات البحث في ديمغرافية المغرب الحديث :

تبدو أولى مشاكل البحث في ديمغرافية المغرب الحديث في صعوبة ضبط الخريطة البشرية، نظرا لكثرة ما لحق الخريطة السياسية للبلاد من تغييرات وتعديلات. ومع ذلك فلن نعول كثيرا على هذه المسألة، التي سنعمل على تجاوزها بالاقتصار على الحدود الحالية تقريبا.

وترتبط أعقد المشاكل بقلة المصادر، وخاصة المحلية منها. وفي الواقع، فان هذه المشكلة يواجهها الباحثون في تاريخ المغرب عموما، حتى أنها أصبحت من القضايا المألوفة والمسائل الكلاسيكية في مقدمات الرسائل والأطروحات، وفي الدراسات والابحاث، نظرا لقلة اهتمام أسلافنا بأنواع التدوين المختلفة[1]. ولذلك تصبح محاولات الكشف عن تطور بعض الظواهر الاجتماعية أو البشرية أو غيرها عبر

حقب طويلة –ولو نسبيا– كظاهرة التطور الديمغرافي عملا من الصعوبة بمكان، بسبب افتقار المخزن لأجهزة أو مؤسسات أو هياكل رسمية مستقرة ودائمة تستند –لسبب أو لآخر– الى إجراء احصاء موثق للسكان، أو اعتماد كنانيش الحالة المدنية –التي لم تظهر قبل القرن العشرين– مما أدى الى غياب شبه تام لوثائق أو سجلات احصائية رسمية، وجعل بالتالي البحث في هذا الجانب الهام من تاريخ المغرب غائبا أو شبه غائب.

لكن بعض الآمال بدأت تظهر في الأفق منذ العثور على كناش أو « ديوان قبائل سوس » الذي أعد للسلطان أحمد المنصور السعدي حوالي سنة 988 هـ / 1580م، وهو مجموع صغير دونه الفقيه ابراهيم ابن علي الجزولي، تتبع فيه مدونة قبائل سوس، وذكر أسر كل قبيلة، وأطلق كلمة « السرج » للدلالة على الاسرة[2]. وقد قام المستعرب الفرنسي جوستينار Lt. Cl. JUSTINARD –كما هو معلوم– بترجمة هذا الديوان وبنشره[3]. ورغم أن هذا الكناش لا يذكر في الواقع الا القبائل الغارمة في سوس وبعض جهات جبال الاطلس، الا أنه يبقى مع ذلك فريدا من نوعه، خاصة اذا علمنا ان ماعثر عليه من سجلات مماثلة في القيمة لحد الآن يأتي بعدها بما يزيد عن ثلاثة قرون، وهي مجموعة سجلات عثر عليها الاستاذ جرمان عياش في أرشيفات القصر الملكي بالرباط، تعود الى سنة 1901م، أي إلى السنة التي تم فيها استبدال الضرائب المخزنية القديمة بضريبة جديدة، هي ضريبة « الترتيب »[4].

وسنكون محظوظين أكثر حين يتم العثور على مزيد من هذا النوع من الكنانيش والسجلات والتقاييد المتعلقة بالضرائب، وربما أيضا بقوائم بأعداد أفراد أو أسر القبائل العسكرية أو قوائم بأعداد جيش البخارى[5] مثلا، أو قوائم باعداد افراد أسر القبائل الغارمة ولو بصفة جزئية، ولا نطمع في الحصول على أكثر من ذلك، لان الضرائب والخدمة العسكرية ربما كانت أهم سبب من وراء اضطرار جهاز المخزن الى اللجوء الى استعمال هذه الكنانيش والسجلات التي يمكن ان تأتي على رأس الوثائق والمصادر المساعدة على امكانية تقدير أعداد السكان وتطورهم، اذا توفرت بما فيه الكفاية. ونركز على هذا النوع من الوثائق، انطلاقا من أن الضرائب والخدمة العسكرية كانت تعتبر أهم رباط بين المخزن والرعية، الى جانب الولاء والجهاد.

غيـر أن مـعظم قـبـائل المغـرب لم تعـد تدفع الضـرائب الى الدولة بانـتظام أو امتنعت عن دفعـها منــذ عـصر بني مرين[6]، وأصبحت تفضل دفع الـزكوات والاعشارالى الزوايا[7]، ويعني هذا عدم انتظار مفاجأة العثور على كنانيش من هذا النوع. الا انه يمكن الاستعانة في بعض الاحيان بدفاتر احصاء خاصـة بجماعات او بفئات اجتمـاعية من شرفاء[8] وغيـرهم وإن كانت هذه الـدفاتر -على قلتها- لا يمكن ان تفيد الا في حالة الاقتصار على رقعة جغرافية جد محدودة.

وهكذا، وفي غياب وثائق رسمية أو غيـرها، بخصوص احصاء السكان، لا يبقى أمامنا الا الرجـوع الى اشـارات الرحـالة والجـغرافـيين والاخـبـاريين، والى مـلاحظات وتقـارير الدبلومـاسـيين والجـواسيـس والتجـار وغيرهـم، وهي وان كانت قـليلة وجزئيـة وتقـوم في الغـالـب على تقـديرات شخـصيـة غير مبنية عـلى أسس معقـولة، ومجـرد تخمـينات، إلا أنها استـهوت مع ذلـك عددا من الباحثين الذين لم يترددوا في اسـتغلالها للبحـث في التاريخ الديمغرافي للمغـرب الحديـث، تماما كما استهوت غيرهـم مـؤلفات ابن حوقل والبكـري، وإشـارات الفـازاري، وكتـب الادريسي وابن بطوطة وابن خلدون ... للبحـث في ذات الموضوع بالنسبـة لبـلاد مغـرب العصر الوسيط[9]، وذلك رغم ندرة المعلومات والتتقديرات الرقمية عن هذا العصر.

والواقع ان هناك سيلا مهما من المعلومات عن تعداد سكان المغرب أو عن بعض مدنه وقراه أو جهاته منذ مطلع القرن 16 م. فهـذا الرحالة البرتغالي ڤانتيم فرنندش FERNANDES Valentim، الذي قام برحلة بحرية بـين مدينة سبتة والسـينغال بين عامي 1506 و 1507م ، يطلعنا على مجـموعة من الارقام المتعلقـة بعدد سكان بعض المدن المغربية السـاحلية، بل ولم يفته ان يسـجل احيانا تراجع عدد سكان بعضها. وهكذا فقد قدر عدد سكان الجزيرة (ALGAZIRA) بسبعمائة (700) نسمة، والقصر الصغـير بثمانمائة (800) نسمـة، وسلا والرباط بألـفي نسمة، وأزمـور بألف (1.000) نسمة بعـدما كـان بها حـوالي 12.000 نسمـــة، وتيـط بثـلا ثـمـائـة (300) نسـمة، وآسـفي بثـلاثة آلاف (3.000) نسمة، كما اعطى معـلومات هامة جدا عن مدن مغربية ساحلية أخـرى، مثل سبتة وطنجة والمعمورة وفضالة وغيرها[10].

غير أن كتاب' وصف افريقيا' للحسن بن محمد الوزان [11] يبقى أهم مصدر للاطلاع على الاحوال العامة للمغرب في العقدين الاولين من القرن 16م، وخاصة على أحواله الديمغرافية. ويستمد هذا المصدر قيمته من كون صاحبه جاب البلاد طولا وعرضا بين عامي 1508 و 1516م (914 - 921 هـ) في مهمات رسمية في الغالب، دفعته الى « تسجيل مشاهداته في مذكرات شبه يوميات »[12]، تعد على ما يبدو أساس هذا الكتاب، اضافة الى رحلات أخرى أقل أهمية قام بها صحبة أبيه الى جبال الريف في الشمال وإلى الاطلس المتوسط لاستخلاص الضرائب من أهلها لفائدة السلطان. ويعني هذا ان الوزان لم يكن غريبا عن ميدان الحساب والاحصاء الخاص بالسكان، بل لقد كان هو نفسه حيسوبيا ماهرا يستخلص واجبات بيت المال من القبائل[13]، مما ساعده على التعرف عليها، وجعله في موقع يسمح له بالوقوف على حجم قواتها، وبمعرفة أو بتقدير أعداد مقاتليها أو أعداد سكانها ... وهو مايظهر من خلال التقديرات والارقام الكثيرة التي أوردها عن تلك القبائل وعن تجمعات سكانية حضرية وقروية عديدة، وهي تقديرات وأرقام مبنية في معظمها على مشاهدات ومعاينات شخصية.

الا ان هذا لا يعني ان كتاب' وصف افريقيا' لا يسلم من عيوب، خاصة اذا علمنا ان صاحبه دونه في ايطاليا اعتمادا على الذاكرة وليس على وثائق تحت اليد، علاوة على ان النسخة الاصلية لهذا الكتاب –أي النسخة العربية– مفقودة، وان ما بين أيدينا ليس الا ترجمات، مما قد يكون ترتب عنه بعض الاخطاء، بل كثير من الاخطاء.

ومن جهة أخرى، فاذا كان الوزان قد حرص على عدم اغفال الاشارة الى تقديرات بشأن أعداد سكان الجهات التي زارها، حتى ان العكس يبدو استثناء، الا أنه لم يتعرض لذكر كل التجمعات السكانية التي زارها بنفس الدقة والاهتمام، ومن الامثلة على ذلك، انه اكتفى بالقول ان « في القسم الجنوبي من بلاد تييوت القريب من الاطلس (الصغير) تكثر القرى والمداشر ... »[14] دون ان يذكر –كعادته– لا اعداد تلك القرى والمداشر ولا اعداد كوانينها أو أعداد مقاتليها، في حين اكتفى في مرات غير قليلة بذكر أعداد القرى والمداشر، لكن من غير ان يذكر شيئا عن تقدير أعداد سكانها[15]، هذا، ناهيك عن المناطق التي لم يزرها أو لم يتحدث عنها بالمرة.

الا أن بعض هذه العيوب أو الأخطاء يمكن تصويبها بالرجوع الى مصادر أخرى تتناول نفس الفترة ولا تقل أهمية، منها: كتاب' البرتغاليون في المغرب من 1495 إلى 1521 لداميـاو دي كويش [16] Damiao de GOIS ، الذي قدم فيه معلومات جد هامة، خاصة عن الصراع المرير بين برتغاليي الثغور المحتلة وبين المخزن الوطاسي وبعض القوات المحلية والقبائل المغربية على امتداد نحو ربع قرن من الزمن، مع التركيز في كثير من الاحيان على حجم تلك القبائل والقوات المغربية، وحجم الخسائر في الارواح وأعداد الاسرى والاسلاب ...

ويستمد هذا المصدر قيمته من اعتماد مدونه على مجموعة كبيرة من الوثائق الرسمية بقسم 'الارشيفات الملكية لقصر لشبونة، الذي كان دي گويش علي رأس ادارته منذ سنة 1548م، هذا الى جانب اعتماده في سرد بعض الاحداث والوقائع على شهود عيان[17].

ولتغطية الفترة ما بعد سنة 1521 م، يمكن الرجوع الى مصادر أخرى، منها: كتاب' البرتغاليون وافريقيا الشمالية لصاحبه لويس دي سوزا[18] Luis de SOUSA. ورغم أن دي سوزا لم يكن معاصرا للفترة، وان هدفه من وضع هذا الكتاب هو التأريخ لعهد الملك البرتغالي جوا الثالث (1521-1557م)، فإن اعتماده على الاخبار والوقائع الواردة في كتاب «وليات أصيلا» لبرناردو رودريگيش[19] Bernardo Rodrigues ، جعل منه كتابا غنيا بأخبار ومعلومات جد هامة، ليس فقط عن أصيلا، ولكن عن شمال المغرب عامة.

أما بالنسبة للمنطقة الجنوبية في الفترة نفسها تقريبا، فيمكن الاستعانة كذلك بكتاب' أخبار سنتكروز دي كب دي گي (أگادير)[20] Chronique de Santa-Cruz de Cap de Gue (Agadir)، الذي يقدم معلومات هامة عن الاحوال السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، لا سيما عن مثلث أگادير –مراكش– تارودانت، وخاصة عن الفترة ما بين 1525 و1546م ، وهي الفترة التي قضاها مدون هذه الاخبار –وهو مجهول– فارسا في صفوف الحامية العكرسة البرتغالية بحصن أگادير ثم أسيرا بتارودنت بعد سقوط هذا الحصن في يد السعديين في ربيع 1541م، الى ان افتداه ملك البرتغال في سنة 1546م.

وعند الانتقال الى النصف الثاني من القرن 16 م، يمكن الرجوع الى مصادر أخرى متنوعة، مثل كتاب' افريقيا' لمارمول[21]، الذي يقدم عددا كبيرا من الاشارات والارقام عن سكان المغرب. صحيح ان قسما مهما من هذا الكتاب منسوخ عن كتاب « وصف افريقيا » -السالف الذكر-، الا ان مدونه انفرد بتقديم معلومات عن أحداث كثيرة عاينها بنفسه حين كان أسيرا لدى المغاربة، ومنها تلك التي تهم الوضع العام، لاسيما في الشمال الشرقي والجنوب الغربي للبلاد.

وهناك كتاب الاسباني ديگودي طوريس [22] Diego de TORRES ، الذي نشر باشبيلية سنة 1585م، ويتناول تاريخ الشرفاء السعديين. ثم مخطوط لبرتغالي مجهول، ترجمة هنري دو كاسترو تحت عنوان: « وصف للمغرب في عهد المولى أحمد المنصور(1596) من خلال مخطوط بالخزانة الوطنية بباريس[23]. ويستمد هذا المخطوط أهميته من كون مؤلفه جاب جهات عديدة من البلاد رغم أنه كان أسيرا، وسجل كثيرا من الملاحظات في عين المكان، كما يظهر ذلك في ثنايا الكتاب[24]، مما يعطيه مصداقية كبيرة.

ان هذه النماذج المختلفة من أنواع المصادر -الاجنبية في معظمها- اضافة الى المصادر المحلية، توفر كما مصدريا مهما، يقدم -ولاشك- مادة غنية للبحث في جوانب متعددة من تاريخ مغرب تلك الفترة، بما في ذلك الجانب الديمغرافي، وإن بدرجة أقل، انما يمكن التغلب على ذلك -ولو نسبيا- بكثرة المقارنات بين النصوص، لا سيما وانها متكاملة عموديا وأفقيا و (كرونولوجيا).

وينبغي الا يفهم من الاقتصارعلى تقديم مصادر القرن 16 م أن المادة أقل أهمية في مصادر القرون اللاحقة، وغاية ما هناك هو محاولة الوقوف بشكل ما على حدود مشاكل البحث في الموضوع، في فترة معينة، حتى تنجلي الصورة أكثر، والا فان هناك مادة في غاية من الاهمية في المصادر التي تهم تلك القرون، سنحيل عليها في حينه.

وعلى أية حال، فان ما يهمنا -الآن- من هذه المصادر كلها، هو ما تختزنه من أرقام، جزئية أو عامة، عن أعداد السكان في مغرب العصر الحديث بأكمله، والاشارات الى بعض العوامل المؤثرة في أوضاعه الديمغرافية خلال مرحلة عسيرة من تاريخه الديمغرافي، عسانا نهتدي الى معرفة تطور أعداد سكانه طيلة تلك الفترة. فهل تسمح تلك المصادر -وغيرها- بهذه الإمكانية؟

ب – أعداد سكان المغرب الحديث بين إيحاءات المعاصرين وتقديرات الدارسين.

1 – القرنان السادس عشر والسابع عشر:

لقد أغرت هذه الانواع من المصادر الاجنبية والمغربية من كتب التاريخ العام، وتاريخ الدول، وكتب الجغرافيا والرحلات والاخبار، وكتب السير والفهارس والتراجم، وكتب النوازل والفتاوي ... أغرت مجموعة من الباحثين، واستهوتهم للخوض في الحديث عن الحالة الديمغرافية في بعض الفترات من تاريخ المغرب، ولمحاولة الخروج بأرقام –ولو تقريبية– لأعداد سكانه، ان على مستوى رقعة جغرافية محدودة [25]، أو على مستوى أوسع زماناومكانا، وهذا المقال من بينها.

وعلى العموم، فان من بين أولى المحاولات، تلك التي قام بها أ. كاريط E. CARETTE في عام 1853 لمعرفة أعداد سكان القبائل العربية في النصف الثاني من القرن 16م، من خلال القيام بعملية احصاء لاعداد المحاربين لدى القبائل العربية المغربية، كما وردت عند مارمول، مستندا إلى طريقته المعروفة، باضافة الربع، الذي يمثل –في نظره– عدد العاجزين عن حمل السلاح، من نساء وأطفال وطاعنين في السن، الى عدد المحاربين أو القادرين على حمل السلاح، ثم مضاعفة العدد الاجمالي ثلاث مرات، ومن ثم توصل الى تقدير عدد سكان تلك القبائل بحوالي ثلاث ملايين نسمة[26].

وبعد ذلك –بحوالي نصف قرن– استعمل لويس ماسينيون Louis MASSIGNON الطريقة ذاتها، لكن مع محاولة تعميمها على كل القبائل عربية وبربرية وبما فيها الصحراوية، لمعرفة أعداد سكان مغرب الربع الأول من القرن 16م قاطبة، اعتمادا على كتاب وصف افريقيا للوزان، فتوصل الى ما يلي:

عدد سكان القبائل البربرية : 4.071.000 نسمة [27].

عدد سكان القبائل العربية : 2.850.000نسمة[28].

المجمـــــــوع: 6.921.000 نسمة

إلا أن هناك من الدارسين من اعترض على الأرقام التي توصل اليها كاريط وماسينيون واعتبرها غير واقعية، بدعوى ان هذين الباحثين لم يتعاملا مع الارقام التي اعتمدا عليها بالحذر المطلوب، ولم ينتقداها [29].

وفي عام 1947، قدر المؤرخ البرتغالي ف.م. گوديتو V. M GODINHO عدد سكان المغرب في سنة 1500م بين خمس الى ست ملايين نسمة [30]، ثم أكثر من ستة ملايين في أواسط العقد الثالث من القرن 16م [31].

إلا أن فرناند بروديل F. BRAUDEL ، ورغم اعترافه بكفاءة گودينو، شكك في تلك التقديرات، ورأى أن مجموع سكان كل شمال افريقيا (المغرب العربي) انما كان يتراوح بين مليونين و ثلا ث ملايين نسمة فقط [32]، تماما كحال مصر في نهاية القرن نفسه [33]. لكن هذا الرقم يعتبر -في نظرنا- ضعيفا ولا يتطابق البتة مع شهادات مصادر الفترة، مما يجعلنا نعترض عليه ، خاصة وان بروديل لم يعلل الاسس التي اعتمدها لاقتراح هذا التقدير، وان كان يبدو انه انما انطلق من اقتناعه بتشابه تطور النمو الديمغرافي واحوال السكان، ومن ملاحظة تقارب أعدادهم -اليوم- في هاتين الرقعتين الجغرافيتين.

وعلى عكس بروديل، اعتبر مؤلفوا كتاب «تاريخ المغرب» "Histoire du Maroc" عدد سكان مغرب أوائل القرن 16م بحوالي خمسة ملايين[34].

أما ب. نوا ن P. NOIN ، الذي خصص حيزا للتطور الديمغرافي في تاريخ المغرب الحديث في كتابه عن السكان القرويين في المغرب[35]، فقد شكك في أرقام كاريط، وخاصة في أرقام ماسينيون، لانها جعلت عدد سكان المغرب في تلك الفترة، قريبا من سبعة ملايين، أي بكثافة سكانية تتراوح بين 9 و10ن/كم2، وهي نسبة اعتبرها نوان عالية وغير مقبولة، لا سيما عند مقارنتها ب 11ن/كم 2 في البرتغال في القرن نفسه(*) أو بـ 8 ن/كم 2 في الجزائر -دون الصحراء- ابان الاحتلال الفرنسي، ورأى ان ما يحتمل أن يكون منسجما مع ما يعرف عن الوضع الاقتصادي في المغرب - الذي كان أقل سكانا وأقل غنى على حد تعبيره- كما في شبه الجزيرة الايبرية في تلك الفترة هو تخفيض تقديرات ماسينيون بمرتين [36].

ولتجاوز «أخطاء» سابقيه، حرص نوان على نقد المعطيات التاريخية والارقام المقدمة، وتعامل معها بما يلزم من حذر، معتمدا طريقة كاريط نفسها، ومقترحا معدلات تقل عن تلك التي قدمها ماسينيون بالنسبة للقبائل التي لم ترد عنها معطيات رقمية. وبهذه الطريقة توصل الى ان عدد سكان المغرب كان حوالي أربعة ملايين وستمائة ألف نسمة، منهم مائتا ألف من الحضريين[37].

ومع ذلك، فان هذا الرقم بدا مرتفعا وغير مقبول في نظر نوان، فلجأ الى طريقة تقوم على تبني معدل سنوي لنسب النمو المسجلة في الفترة نفسها في بعض البلدان، وتطبيق ذلك على المغرب، منطلقا من اعتبار تشابه الخصائص الديمغرافية في مختلف بلدان العالم، قبل أن تبدأ الظروف الصحية في التحسن التدريجي، خاصة في القرن 18م، مستعينا في هذا الاطار بمثال فرنسا وانجلترا، نظرا لتوفر احصاءات حولهما خلال عدة قرون، ولاحظ أن عدد سكان فرنسا قد ارتفع من حوالي أربعة عشر مليون نسمة في بداية القرن 16م، الى حوالي ثمانية عشر مليونا في بداية القرن 18م، أي بنسبة نمو سنوية منخفضة تقدر بحوالي 0،9 ..٪ في الالف كمعدل سنوي، وانتقل عدد سكان انجلترا في الحقبة نفسها من ثلاث ملايين وسبعمائة ألف نسمة الى خمسة ملايين. وهكذا، وباعتبار نسبة 0،9 ..٪ (في الالف)، وبافتراض ان عدد سكان المغرب من المسلمين قدر في سنة 1900 بحوالي خمس ملايين نسمة، خلص نوان الى ان عدد سكان المغرب في منتصف القرن 16 م كان حوالي ثلاث ملايين وخمسمائة ألف نسمة[38]، وهذا ثاني أضعف رقم بعد ذلك الذي قدمه بروديل لكل شمال افريقيا، ويبدو بعيدا نسبيا عن الرقم الذي قدمه مؤلفو كتاب « تاريخ المغرب » بالنسبة لأوائل القرن 16م، وهو خمسة ملايين، بينما يظهر ان ادريس بنعلي مقتنع بان عدد السكان كان يتراوح في الفترة ذاتها بين خمسة وستة ملايين، وهو رقم أخذ عن روزنبرجي B . ROSENBERGER والتريكي H . TRIKI دون مناقشة؟! [39].

وعلى أية حال، فإن معظم التقديرات تكاد تجمع على أن عدد سكان المغرب في النصف الاول من القرن 16م يدور بين خمسة وستة ملايين. اما تقديرات بروديل ونوان فتبقى جديرة بان يؤخذ بها، وان مع بعض التحفظ الذي نسجله في التساؤل التالي: هل كانت بلاد المغرب الاقصى، على شساعة رحلبها وتعدد امكاناتها غير قادرة على ان تتحمل حركة ما بين ثلاث الى أربع ملايين نسمة؟!. قد يكون هذا التساؤل وخلفيته مشروعين، بالنظر الى كثرة التنقلات والهجرات التي عرفتها مجموعة من القبائل، وإلى كثرة الحروب التي دارت بين أطراف عديدة، سواء خلال القرن 16م وسواء قبله أو بعده، وقد تبقى مجرد تساؤل معلق ينتظر مزيدا من البحث.

وعلى العموم، فقد أثبتت دراستان عن دكالة وفاس وباديتها، أن هاتين المنطقتين كانتا تضمان لوحدهما، في حوالي منتصف ذلك القرن، ما يقرب من مليون وسبعمائة ألف نسمة في دكالة، وما يزيد عن مائة ألف نسمة في مدينة فاس، وحوالي 977.625 نسمة في أحوازها من مرتفعات غمارة شمالا الى جبال فازاز (الاطلس المتوسط) جنوبا، ومن نواحي مكناسة غربا الى نواحي تازة شرقا(40).

صحيح أن هاتين المنطقتين -ولا سيما السهول الفسيحة بهما،- تظهران أقل غنى واقل سكانا وعمرانا عما كانتا عليه في العصور الوسطى، كما يتضح ذلك من خلال المقارنة بين مصادر الفترتين، الا ان هذه الظاهرة عادية بالنظر الى كثرة ما كانت تتعرض له السهول المغربية عامة، والاطلنتية على الخصوص، من مضايقات ومطاردات وعمليات تهجير بسبب التوسع الايبري، وبسبب كثرة الحروب، اضافة الى المجاعات والاوبئة، الشيء الذي أدى الى حدوث اكتظاظ نسبي للسكان في المناطق الجبلية والمرتفعات عموما، وفي المناطق النائية كالمناطق شبه الصحراوية والواحات(41). وتكفي الاشارة الى ان عددا من السلاطين -خاصة الوطاسيين- كثيرا ما قاموا بترحيل بعض التجمعات السكانية الدكالية، المتضررة من هجومات برتغاليي الثغور المحتلة، الى السهول الداخلية، كسهل سايس المعروف بغنى إمكانياته، وبقربه من العاصمة فاس، وذلك لضمان أمن هذه التجمعات واستقرارها، بما يسمح لها بممارسة نشاطها الفلاحي في ظروف أفضل، لكن الدكاليين تعاملوا مع هذه السياسة بفتور كبير، وبالرفض أحيانا(42).

كان هذا ما يتعلق بمجموعة من الأرقام والتقديرات بخصوص عدد السكان في مغرب القرن 16 م، أما عن مغرب القرن 17 م، فإن ما نتوفر عليه من امكانيات ليس بذلك الحجم الذي يشبع فضول الباحثين، غير ان هناك، في المقابل، معلومات غزيرة حول عدد الازمات في ذلك القرن، وأرقاما كثيرة حول عدد ضحاياها، مما يسمح - ولو على وجه التقريب- بمعرفة الاتجاه العام لسهم الوضع الديمغرافي، الذي يبدو انه عرف ركودا، ان لم نقل تقهقرا ملحوظا، كما يتضح ذلك من النصوص الكثيرة التي تتحدث عن الفراغ الكبير للسهول من سكانها، ولا سيما السهول الأطلنتية. وفي هذا السياق، أكد مويط MOUETTE في احدى شهاداته في العقد الثامن من القرن

نفسه، ان سهول مملكة فاس، من وادي تاهدرت الى أزمور، لم يكن بإمكان المسافرين عبر طرقها، قضاء الليل الا في العراء، معرضين بذلك أنفسهم لشتى الأخطار، نظرا لعدم وجود مأوى للإقامة والتزود، الا اذا انحرفوا عن الطريق بنحو فرسخين او ثلاثة فراسخ، حيث يمكنهم مصادفة بعض الدواوير التي ينتقل أصحابها باستمرار[43] من مكان لآخر.

وعلى العموم، فإن معالم الحالة الديمغرافية في مغرب القرن 17، ستتضح أكثر حين الحديث عن الأسباب والعوامل المؤثرة في الوضع الديمغرافي في تلك الفترة وفي غيرها.

2 - القرن الثامن عشر:

هناك عدة تقديرات وأرقام حول السكان في مغرب القرن 18 م، منها ما هو خاص ببعض المدن وبغيرها، ومنها ما هو عام، مع أوصاف لحالة البلاد، تقدم بها مجموعة من الرحالة الاجانب على الخصوص.

وتعتبر التقديرات التي قدمها ج. برايتوايت J. BRAITHWAIT [44] في الفترة ما بعد وفاة السلطان المولى اسماعيل، بشان بعض المدن، الاولى من نوعها. وقد اعتمد برايتوايت في تقديراته تلك على طريقة قياس طول المدن وعرضها، ومن ثم تقدير عدد سكانها.

وهكذا، فقد قدر طول مدينة تطوان بنحو ميل، وعرضها بنحو نصف ميل، فخلص الى ان عدد سكانها حوالي ثلاثين الف نسمة. لكن، يبدو ان برايتوايت لم يقتنع بهذا الرقم، اذ اعتبره مرتفعا بالقياس الى ضيق المدينة، لا سيما وانه لاحظ دائما أن المؤلفين، القدامى منهم والمحدثين، كثيرا ما يبالغون في تقدير عدد سكان هذه البلاد [45]. لكن، ورغم هذا الحذر الشديد، فإن المؤلف، واعتمادا على الطريقة ذاتها، قدر عدد سكان مدينة مكناسة بحوالي ثلاثمائة الف نسمة [46]، وهو لا شك رقم يستحيل تصديقه، ولا نحسب الا ان هناك خطأ مطبعيا.

وجرب أ. جردين A. JARDINE ، في مطلع سبعينيات القرن نفسه، طريقة مغايرة، تستند الى تعداد الدور، للتوصل الى معرفة عدد سكان بعض المدن، فخلص الى تقدير عدد سكان مكناسة بثلاثين ألفا، وسكان مدينة تطوان الى نصف العدد الذي توصل إليه برايتوايت[47]. ولا شك في أن هذه هي أدق الطرق وأقربها وأسلمها لمعرفة أعداد السكان بالنسبة لتلك الفترات. لكن عيبها، أن صاحبها لم يبين عدد الاشخاص الذي اقترحه لكل دار، كما لاحظ ذلك بعض الدارسين [48].

ويبدو أن الخوف من المجازفة بالتقديرات والارقام، بطرق «عشوائية»، فرض على الرحالة البولوني ج. بوطوكي J. POTOCKI ترتيب مجموعة من المدن المغربية بحسب أهميتها الديمغرافية، من غير تقديم أرقام بشأنها. وقد رتب هذه المدن، كالتالي: فاس، فتطوان، ثم مراكش ومكناس فسلا (49).

واذا كانت هذه التقديرات خصت مجموعة من أهم المدن دون البوادي والمرتفعات والمناطق النائية كالواحات، مما لا يساعد على اعطاء فكرة واضحة ومقنعة عن عدد سكان المغرب في القرن 18م، الا ان الامر لا يخلو مع ذلك من وجود أرقام عامة.

ففي عام 1779م، قدر القنصل الدنماركي هـ . هست H . HOST مجموع السكان بحوالي ست ملايين نسمة (50)، وفي سنة 1787م، رأى القنصل الفرنسي ل. شنيي L . CHENIER أن عددهم لا يزيد عن ست ملايين ولا يقل عن خمس ملايين نسمة (51). أما الطبيب الإنجليزي و. لامبريير W. LEMPRIERE، الذي زار المغرب بدعوة من عاهله، وطاف ببعض أرجائه في سنة 1791م، فانه قدم رقم ستة ملايين (52).

الا أن هناك من اعترض على هذه التقديرات، بحجة ان أصحابها لم يكونوا في وضعية تؤهلهم لأخذ فكرة عامة، ولو تقريبية، عن عدد سكان المغرب أثناء وجودهم به، لأنهم لم يجوبوا الا مناطق محدودة فيه (53)، بينما رأى آخرون ان تلك التقديرات مرتفعة، ولا تتطابق مع شهادات مجموعة أخرى من الرحالة، ومن بينهم لمبريير نفسه (54)، والتي تجمع على وجود فراغ بشري كبير في معظم جهات البلاد، ولا سيما في السهول الغنية ذات الامكانيات والمؤهلات الطبيعية المهمة، والتي لو وجدت من يستقر فيها ويستغلها على الوجه المطلوب، لعادت عليه بالفائدة والخير العميم.

ومن بين تلك الشهادات، ما سجله أحد الرهبان خلال رحلته عام 1704م، عن المرحلة بين سلا ومكناسة، حيث كتب يقول: "يمكن القول إننا امام بادية متصلة الاطراف، تتخللها وديان وتلال تنشرح لها الصدور. وهذه البادية، التي ترويها الجداول وثلاثة أنهار وعدد من الينابيع، قادرة على انتاج كمية مهمة من القمح وأنواع أخرى من الحبوب، كما يمكن ان تغرس بكثير من الاشجار

التي بامكانها ان تنتج فواكه جيدة، لكنها مهجورة وغير مستغلة عوض ان تفيض بالخيرات. وتنطبق هذه الملاحظة على جميع البوادي الاخرى من اقاليم هذه الامبراطورية [55].

وعن المرحلة ما بين سيدي قاسم ومكناس ، سجل أحد الاسرى الإنجليز: «أن البلاد التي اجتزناها تبدو لنا نضرة وخصبة، يكثر في سهولها أحيانا القمح والبهائم، بينما تغطي أشجار الزيتون جبالها. إلا أن الارض مهجورة وغير منزرعة في معظمها»[56].

أما لمبريير، فإنه لم يخف اندهاشه من كونه لم يصادف ولو مسكنا واحدا – يدل على الاستقرار – على طول الطريق ما بين مراكش والرباط، رغم أن الرحلة استغرقت سبعة أيام. وكل ما شاهده لا يتعدى بعض الخيام المتناثرة هنا وهناك، مما جعله يعتقد ان داخل البلاد ليس أقل قفرا، خاصة وانه لاحظ ان المدن جد قليلة بالنظر الى شساعة رقعة البلاد، وان تلك المدن على قلة عددها مقفرة بما في ذلك العاصمة مراكش، التي كانت كثير من دورها خربة أو مهجورة [57].

واما الرحالة بوطوكي، فانه لم يشر الى اي تجمع سكاني هام على طول المسافة ما بين طنجة وسبو. وعلى عكس ذلك، فان ما طغى على وصفه للمناطق التي مر بها هي كلمة «قفار»[58].

إن هذه الأوصاف – وهي كثيرة – تدعو إلى الحيرة والاستغراب. فالمدن قليلة، وكثير من دورها خربة أو مهجورة، والبوادي، ولا سيما السهول. عبارة عن أراض مقفرة وبلا سكان ... ان أقل ما يمكن استخلاصه من مثل هذه الاوصاف والصور، هو أن المغرب، وخاصة سهوله الاطلنتية، أصبحت في القرن 18م تعاني من فراغ بشري خطير لم يسجل بهذه الحدة حتى في مصادر القرن 16م، حيث لم يكن الاحتلال البرتغالي لمجموعة من الثغور الساحلية يسمح للسكان بامكانية الاستقرار قريبا منها، رغم تشجيع البرتغاليين على ذلك. فهل أصبح المغرب في القرن 18م أقل سكانا، ام أن ظاهرة إخلاء السهول استمرت حتى بعد القضاء على الجيوب البرتغالية؟ الواقع ان هذه الظاهرة عرفت بالحدة بنفسها تقريبا حتى في السهول الداخلية.

كيفما كان الحال، فان الاحتمال الثاني هو ما ذهب اليه أحد الرحالة الاجانب، معللا ذلك باستبداد الحكام الذي كان يعاني منه الفلاحون، مما كان يجبر «الكثيرين على ترك السهول

والاحتماء بالجبال للعيش في أمان»[59]، وبالحظر المفروض على تصدير الحبوب الى بلاد النصارى، مما جعل المغاربة لا يزرعون من القمح الا ما يكفي حاجتهم منه ...»[60].

والواقع أن هذا التعليل قد لا يخلو من حقيقة، ولكن ليس كل الحقيقة، لان الجبال كانت تشكل فعلا مأوى للسكان الفارين من السهول، غير أنها لم تكن مؤهلة لاستيعاب معظم الفارين، وخاصة على امتداد عدة قرون، لذا لابد من الاخذ «بعين الاعتبار ما عرفه هذا القرن من مجاعات وأوبئة، بما يتبعها حتما من نقص السكان، وندرة السواعد البشرية اللازمة لخدمة الارض» [61].

3- القرن التاسع عشر :

تبدو التقديرات والارقام المتعلقة بعدد سكان المغرب في القرن 19م أكثر وفرة، وذلك بحكم اهتمام الاوربيين أكثر بالمغرب وبالعمل من أجل معرفة كل صغيرة وكبيرة عن أحواله وثرواته، ولا سيما البشرية منها.

وفي هذا الاطار، أورد ج. اركمان J . ERCKMANN في كتابه «المغرب الحديث»، الصادر عام 1885م، أن عدد سكان المغرب يمكن ان يقدر بثمانية ملايين نسمة، على أبعد تقدير [62]، بينما جعله أ . رونو E . RENOU يتراوح بين خمسة وثمانية ملايين [63]، في حين رفعه ش . تيسو Ch. TISSOT الى اثني عشر مليونا (12.000.000) [64]، أما التاجر الانجليزي ج . ج . جكسن J . G JACKSON فقد رفع هذا الرقم الى 14.886.600 نسمة، منهم 380.000 في فاس، و 270.000 في مراكش، و 110.000 في مكناس، وباحواز سوس: 380.000 في اشتوكة، و87.000 مزگينة، و80.000 في هوارة ... [65].

ووقف أ. برنار A . BERNARD من جهته على جملة من الارقام والتقديرات، التي تقدم بها عدد من الرحالة او الدبلوماسيين او الجواسيس الاجانب، ومن هذه التقديرات ما تراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين، ومنها ما تراوح بين تسعة ملايين وخمسة عشر مليونا، وهناك من صرح برقم خيالي وصل به الى ثلاثين مليونا [66].

الا ان برنار لاحظ ان معظم الارقام قريبة من سبع ملايين نسمة، كما ذهب الى ذلك كل من اركمان -السابق الذكر- [67] و المستكشف الالماني ج. رولف

GERHARD ROHLFS (1831 - 1896م)، الذي طاف بافريقيا الشمالية واجتاز الصحراء الكبرى من شرقها الى غربها ما بين 1862 و 1865م، والذي قدر عدد سكان المغرب آنداك بحوالي ست ملايين وخمسمائة ألف نسمة، وكذلك الكمندان لاراس LARRAS، الذي جاب مختلف أنحاء المغرب على مدى عدة سنوات، وبذل جهدا مضنيا لمعرفة الكثافة السكانية للبلاد بطريقة جد معقولة، واتخذ من أجل ذلك كثيرا من الاحتياطات، فتوصل الى انه من الصعب القبول بوجود أكثر من أربع الى خمس ملايين نسمة، وان الرقم الصحيح –في نظره– هو أقرب الى أربعة ملايين منه الى خمسة ملايين [68]، وهو نفس الرقم الذي توصل اليه الاقتصادي الفرنسي بول لوروا – بوليوه – PAUL LEROY - BEAULIEU (1816 - 1873)، باعتماده طريقة مغايرة لطريقة لا راس. فقد افترض ان تكون الكثافة السكانية، التي تقدر بـ 20 ن كم2 في الشاوية –التي كانت قد أصبحت معروفة لدى الفرنسيين– يمكن ان تكون كذلك بالنسبة لمجموع المساحة الصالحة من الاراضي في المغرب، والمقدرة بـ180.000 كم2، فتوصل الى ثلاث ملايين وستمائة ألف نسمة، أضاف إليها مليون نسمة لـ 320.000 كم2 من المرتفعات والاراضي القاحلة، فوصل الى عدد اجمالي يقدر بحوالي أربع ملايين وستمائة ألف نسمة [69].

أما م . ر . دي كيكس M . ROBERT de Caix فرأى أن عدد سكان المغرب بالنسبة لمنطقة الحماية الفرنسية وحدها، لا يتجاوز ثلاث ملايين نسمة[70]، بينما جاء في بحث أنجز لصالح الاستخبارات الفرنسية في المنطقة بنفسها، ان العدد يقدر بحوالي خمس ملايين وأربعمائة ألف نسمة [71].

الا ان أوغست برنار A. BERNARD خلص من هذه الأرقام الى أنه من المحتمل ان يوجد مليونان في السهول الاطلمتية، وخمسمائة الف في الهضاب الساحلية، ومليونان في جبال الاطلس وملحقاته، وخمسمائة ألف في الصحراء، أي ما مجموعه خمس ملايين نسمة، منهم أربعة ملايين وخمسمائة ألف في المنطقة الفرنسية. غير أنه رجح ان تكون هذه الارقام بعيدة عن الحقيقة[72].

وهكذا يتضح ان هذه الارقام، التي وصلنا بها الى عتبة القرن العشرين، تد ور في معظمها حول ما يقرب من خمس ملايين نسمة. ويكاد معظم الباحثين، الذين تناولوا بعضا من

جوانب التاريخ الديمغرافي للمغرب الحديث، يتفقون على ان المغرب عرف طيلة هذا العصر نوعا من الركود الديمغرافي، بل إن ج . برينيون BRIGNON . J و ب . روزنبرجي ذهبا الى حد القول ان عدد السكان تراجع ما بين بداية القرن 16م والقرن 19م من خمسة ملايين الى ثلاثة ملايين فقط[73].

وأكد روزنبرجي والتريكي H . TRIKI أن أحوال المغرب، رغم أنها كانت أقل درامية ومأساوية في القرن 18م، مقارنة مع القرنيين السابقين، الا ان الاوربيين عندما اكتشفوا البلاد ثانية بعد وباء 1818 م، بدت لهم انها لم تكن اكثر سكانا عما كانت عليه في اوائل القرن 16م [74].

أما إدريس بنعلي، فقد ابدى اقتناعه بان تقديرات لاراس ولوروا – بوليوه، التي تدور حول اربع ملايين نسمة في القرن 19م، هي الاقرب الى الواقع [75]، في حين يبدو نوان ميالا الى رقم خمسة ملايين، المقدر بشأن عدد سكان المغرب من المسلمين في سنة 1900م، اي الرقم الذي انطلق منه للوصول الى تقديرعدد السكان في منصف القرن 16م بما يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسمائة الى أربع ملايين نسمة، كما سبق الذكر[76].

وعلى العموم، فانه من خلال مشاهدات وتقديرات المعاصرين، وبالنظر الى الاوضاع العامة للمغرب في القرن 19م. والى اجتهادات الدارسين، يمكن القول ان عدد سكان المغرب في نهاية هذا القرن، كان يتراوح ما بين اربع ملايين وخمسمائة ألف وخمس ملايين نسمة، ولا نظن انه كان أكثر من ذلك بكثير.

وانطلاقا من هذا الاحتمال الذي نرى انه اقرب الى الواقع، وبتطبيق نفس قاعدة نوان، مع الاخذ بعين الاعتبار جل الارقام التي قدرها بعض الدارسين وغيرهم حول عدد سكان المغرب في بداية القرن 16م، والتي تتراوح مابين خمس ملايين وما يقرب من سبع ملايين نسمة، او ما بين ثلاث ملايين ونصف واربع ملايين نسمة بالنسبة لمنتصف نفس القرن كما قال بذلك نوان، نجد ان نسبة نمو السكان طيلة ما يقرب من اربعمائة سنة تصل في ادنى حد لها الى نسبة 1,06 – ..٪ (في الالف) بينما لا يتعدى أقصى حد لها نسبة 0,08..٪ (في الالف)[77]، هذا، في حين، انه في القرن العشرين، وحسب الاحصاءات الرسمية، نجد أن عدد السكان، وفي اقل من ثلثي القرن قد

ارتفع من حوالي خمسة ملايين سنة 1900م الى حوالي 11.626.000 نسمة عام 1960م، ثم إلى 15.379.000 نسمة عام 1971م، والى 20.419.000 نسمة في عام 1982، فالى 25.208.000 نسمة في عام 1990م[78]، أي بنسب نمو اعلى، تصل على التوالي الى: 14،15 ../. أو 93، 15 ../.،75، 25 ../.، 07، 26 ../.، 17، 27 ../.، وتبلغ في المعدل في الفترة ما بين 1900 و1990م، ما بين 14،70 ../. و30، 16 ../.

ان ما يستخلص من هذه النسب هو التباين الواضح في النمو الديمغرافي بين فترتي المغرب الحديث ومغرب ما بعد القرن 19م، ويرجع ذلك الى التباين النسبي في مستوى العيش، وظروف الوقاية الصحية والعلاج، وفي نسبة الوفيات التي لم تكن تنفع معها عمليات اللجوء الى تعدد الزوجات ولا الميل الطبيعي نحو كثرة الانجاب والولادات من الحرات أو الاماء .. الا في حدود معينة.

ومن الأمثلة على شيوع هذا النوع من الظواهر – وهي كثيرة في كتب التراجم وفي غيرها – أن أحمد بن عبد القادر القادري (ت. 1113هـ) «تزوج من النساء نحو ثمانية، ولم يطلق واحدة منهن الا اذا ماتت احداهن تزوج أخرى مكانها، وتزايد عنده من الذكور ثمانية عشر ... ومن الاناث ... نحو العشر ...»[79]، وكان لمولاي التهامي ابن سيدي محمد – دفين وزان – (عاش في القرن 12هـ) «من الاولاد الذكور ستة وعشرون وابنة»[80]. وذكر بوطوكي أن أحد تجار فاس، خلف من الاولاد ثلاثين، انتشر منهم ثمانية عشر في آفاق مختلفة من أجل التجارة، وكانوا يتراسلون مع أبيهم»[81].

وكان الميل نحو كثرة الانجاب يؤدي احيانا الى تكاثر أعداد الاسرة الواحدة، أو ما كان يعرف بـ الخيمة أو الكانون أو السرج. فكانت الاسرة تتمدد وفروعها تتعدد. فقد كانت عائلة ابن جلون بفاس تمثل في عهد محمد الشيخ السعدي خمسين خيمة، ورغم أن عشرة منها انقرضت في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، الا أن هذه العائلة تكاثرت بعد ذلك، حتى فاقت ثلاثمائة خيمة في القرن الثاني عشر[82].

إن هذه الظواهر – وغيرها – تدل على ترسيخ ذهنية وتقاليد اجتماعية، محورها الحاجة الى التناسل وضرورة التكاثر، كما توضح الرغبة في الوصول الى هدف بناء «العائلة الكبيرة» و «العصبية» القوية اجتماعيا باعداد افرادها، ليس فقط لضمان اكبر عدد ممكن من السواعد البشرية القادرة على مواجهة المستوى التقني الضعيف لوسائل الانتاج، وتنويع مصادره للتغلب على مشكل

تنمية الموارد والمداخيل لتلبية الحاجيات، والرفع من المستوى المعيشي لافراد الاسرة او العائلة ...، ولكن كذلك من أجل تقوية العصبية – سواء كانت أسرة أو عائلة، أو فرعا من العائلة، أو حيا، أو قبيلة ... – بالرجال، بما يكفل لها تعزيز مكانتها في وسطها الاجتماعي، ويدعم عضدها اذا دعت الضرورة الى استخدام القوة ضد الآخر.

وسواء تعلق الامر بالمكانة السوسيو – اقتصادية او غيرها، فان ما يؤكد كل ذلك، ما عرف عن الاسرة المغربية من تفضيل لانجاب الذكور، نظرا لامكانية استغلال قواتهم العددية والعضلية اما كقوة عاملة او «أداة» عسكرية.

غير أن الميل نحو كثرة الانجاب، لم تكن تمليه هذه الدواعي فقط، بل كانت تفرضه عوامل أعمق وأخطر، تتمثل في اقتناع الانسان بضرورة انتاج نفسه والاكثار من جنسه باستمرار، للتغلب على نكبات الدهر وعوامل الموت والفناء التي كانت تتشكل غالبا من تلازم ثالوث الحروب والمجاعات والأوبئة، وما كان يترتب عنه عادة من هجرات الى البلاد المجاورة وحتى البعيدة، مما كان يزيد في تعميق استنزاف الطاقة البشرية، وينعكس سلبا على الوضع الديمغرافي، ومن ثم على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وعلى أحوالها العسكرية والسياسية والامنية ...، حتى أصابها من الضعف والانهيار ما جعلها غير قادرة على إعادة بناء نفسها، وعمق بالتالي الهوة بينها وبين قوى استعمارية متربصة محكمة التنظيم وأوفر عدة وأكثر عددا.

ان كل هذا يعني ان تاريخ المغرب الحديث – على الخصوص – لا بد وان ينظر اليه أيضا، بل وأن يفسر وبالاساس انطلاقا من التركيز على فواجعه وأزماته الديمغرافية، ومن دراسة عوامل وأسباب هذه الازمات ومظاهرها للوقوف على آثارها رانعكاساتها وسلبياتها،ولعل اخطرها: كثرة الحروب والاستبداد السياسي ، وتوالي أعوام من المجاعات والاوبئة وكوارث طبيعية أخرى مختلفة ، ثم الهجرة الخارجية ، وهذه كلها مظاهر للأزمة الديمغرافية في تاريخ المغرب الحديث ، سنعمل على نشرها(×) في العدد القادم –إن شاء الله –

يتبع

هوامش

*- قدم هذا العرض في يوم دراسي حول: «الوضعية الديمغرافية في حوض البحر المتوسط: «مقاربات تاريخية ومنهجية» (الحلقة الأولى) 16، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة. 13/11/1996، تنظيم، مجموعة البحث في الديمغرافيا التاريخية.

1- لقد سبق علماؤنا الى لفت الانتباه الى هذه المسألة منذ أمد ليس بالقريب، ومن بينهم الحسن اليوسي (ت. 1102هـ/1691م)، الذي سجل أن «الاعتناء بالاخبار والوقائع والمساند ضعيف جدا في المغاربة فغلب عليهم في باب العلم الاعتناء بالدراية دون الرواية، وفيما سوى ذلك لاهمة لهم ...»، المحاضرات، تحقيق : محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، صص.72-73.

2- لا يزال هذا الديوان مخطوطا في عدة نسخ، منها نسخة بالخزانة الملكية بالرباط، رقم 10654

3- "Le kennach; une expedition du Sultan saadien Ahmed EL MANSUR dans Le Sous (988/1580)! Archives marocaines. Paris, XXIV, pp. 163-230. aussi: "Notes sur l'Histoire du Sous au XVIe siecle! Ar. mar., 1933, p.89 et suiv.

4- P. NOIN, La population rurale du Maroc. P.U.F., Paris, 1970, t. 1, p. 22.

5- ذكر الاستاذ محمد المنوني ان هناك دفاتر لجيش عبيد البخاري، مصنفة في عدة مجلدات لتستوعب تقييد الارقاء المنتشرين بسائر قبائل المغرب، رتبت على ابواب تسمى «تراجم»، فيسجل بكل ترجمة ما يوجد من الارقاء بالمدشر الواحد من مداشر القبيلة المعنية، مع توثيق ذلك برسوم البينات الشاهدة، ويعرف - الآن من هذه الدفاتر ثلاثة، واحد يشتمل على أربع تراجم في مجلد من حجم طويل عريض، توجد نسخة منه بالخزانة العامة بالرباط، رقم ك 394. انظر : المصادر العربية لتاريخ المغرب، من الفتح الاسلامي الى العصر الحديث. منشورات كلية الآداب بالرباط، ج1، 1983، ص.212، رقم المصدر 568.

6- P. NOIN, op cit., t.1 , p.22

7- -B. ROSENBERGER; "Cultures complementaires et nourritures de substitution au Maroc, XVe-XVIIIe siecles. A. E. S. C. , n 3-4, 1980, p. 496.

8- توجد بالخزانة الملكية بالرباط دفاتر خاصة باحصاء الاشراف العلويين بتافيلالت، منها دفتر في 69 ورقة تحت رقم 107، ودفتر آخر يعود الى سنة 1204 هـ/ 89-1790 هـ

9- انظر: Mohammed TALBI; "Effondrement demographique du Maghreb du XIe au XVe siecle. Les cahiers du Tunisie, 1-2e trim., T. XXV, 1977.

10- Description de la cote de l'Afrique de ceuta au Sénégale, par Valentim FERNANDES: 1506-1507. trad. P. de GENIVAL et Th. MONOD, Larose, Paris, 1930, pp. 21-27-29-35.

11- انظر الترجمة العربية - عن النسخة الفرسية - لمحمد حجي ومحمد الاخضر، منشورات الجمعية المغربية للتاليف والترجمة النشر، الرباط، جزءان، 1980، 1982.

12- نفسه، ج1، ص . 5، (المترجمان).

13- نفس المكان، (المترجمان).

14- نفسه، ج1، ص .92، انظر ما ذكره عن قبائل جبال الريف: ج1، ص.252- 264 .

15- نفسه، انظر ما ذكره عن قبائل جبال بني وليد وبني زروال وبني ورياگل وبني يدر، ج، ص .260،262، 263، 265 ...

16 - Les Portugals au Maroc de 1495 a 1521. trad. R. RICARD. Rabat, 1937.

17- ibid., (le traducteur), PP. III - VII.

18- F. Luis de SOUSA; Les Portugais et l'Afrique du Nord de 1521 a 1575. Extrait des annales de jean III. trad. R. RICARD, Lisbonne, 1940.

19- Anais de Arzila. Lisbonne, 1915

20- Texte portugais du XIe siecle. trad. P. de CENIVAL, Paul Geuthner, 1934.

21- MARMOL C.; Description de "l'Afrique de MARMOL", trad. N . B . d'ablancourt, 2 tomes , Paris, 1867.

نقله الى العربية محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط، جزءان، 1984 و88 – 1989.

22- Relation de l'origine et succes des Cherifs. trad. Duc d'Angouleme, Paris, 1636.

23- L'Anonyme Portugais; Une description du Maroc sous le regne de Moulay Ahmed - Mansour (1596), d'près un manuscrit de la bibliotheque nationale. trad. h. e CASTRIES , ERNEST-LEROUX, PARIS. 1909.

يرجح أن يكون هذا المخطوط لأحد البرتغاليين الذين أسرهم المغاربة في معركة وادي المخازن، وظل كذلك الى غاية سنة 1596م.

24- انظر سيرة المؤلف في مقدمة الكتاب التي أعدها المترجم، ص. 5 - 19.

25- قدر محمد مزين عدد سكان فاس في القرن 16 م بما يزيد عن ما ئة ألف نسمة، وعدد سكان بلديتها بحولي 625- 977 نسمة. انظر: فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي (1549 - 1637م). منشورات كلية الآداب بالرباط، 2ج، 1: 167 و152 - 153.

وقدر أحمد بوشرب عدد سكان دكالة في القرن نفسه بحوالي ستمائة ألف نسمة. انظر: دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور (قبل 28 غشت 1481 - أكتوبر 1541 م). دار الثقافة، الدار البيضاء، 1984، ص. 84.

26- E. CARETTE; Recherche sur l'origine des principales tribus de l'Afrique septentrio nale et particulierement de l'Algerie, Paris, 1853, p. 66.

ونضرب لهذه الطريقة با لمثال التالي:

10.000 شخص قادر على حمل السلاح في القبيلة، يضاف اليهم ربعهم، أي 2.500 من النساء والاطفال والمسنين من العاجزين على حمل السلاح، يصبح العدد: 12.500 ثم يضاعف ثلاث مرات، فيكون العدد الاجمالي هو: 67.500 نسمة.

27- Le Maroc dans les premieres annes du XVIe siecle. Tableau geographique d'près Léon l'AFRICAIN, Alger,1906, p. 147.

28- ibid. , p. 134.

29- NOIN; op. cit., t.1, p. 24.

30- Histoire economica e social da expansao portugusa. 1947, t.1, p. 145 et sq., cf; F. BRAUDEL, La mediterranee et le monde mediterraneen a l'epoque de Philippe II. A. Col in, Paris, 1971, t.1, p. 364

31- GODINHO; L'economie de l'empire portugais au XVIe et au XVIIe siecles. Paris, p. 18. 1969,

32- BRAUDEL, op. cit., t.1, p. 362.

33- ibidem.

34- Groupe d'Auteurs; Histoire du Maroc. Hatier, 1967, P. cite par NOIN,op, cit., t2, p. 263.

35- ibidem.

(* ×) قدر گودينو سكان البرتغال في عام 1500م بحوالي 1م نسمة، ثم بـ 4، 1م نسمة بين 1525 و1530م، وقدر عدد سكان اسبانيا بـ 7 م نسمة، وابريطانيا بـ 4 م نسمة، وايطاليا بـ 12م نسمة، وفرنسا بـ 14م نسمة، والامبراطورية العثمانية بـ 16م نسمة. انظر L'economie, op. cit., p. 8.

وقدر دي كاراڤالو، من جهته، عدد سكان البرتغال عام 1521 بحوالي 2 م نسمة. انظر:

Vasco de CARAVALHO; La domination portugaise de 1415 à 1769. Lisbonne, 1936, p. 47

أما بروديل فقدر عدد سكان البرتغال في نهاية القرن 16 م (بـ 16 م) بـ 1 م نسمة، ومصر بـ 2 إلى 3 م نسمة، واسبانيا بـ 8 م نسمة، وتركيا الاسيوية بـ 8 م نسمة، وتركيا الاروبية بـ 8 م نسمة، وايطاليا بـ 13م نسمة، وفرنسا بـ 16منسمة. op. cit., ti,pp.361 - 361.

36- انظـــر : NOIN; op. cit., t1, p. 24 et t2, pp. 238 - 240

37- ibid. t.2, pp. 236 - 237

38- ibid., t.2, pp. 239 , 240

39- Driss Ben ALI; Le Maroc precapitaliste, formation economique et sociale. S . M . E . R, Casablanca, s.d., p. 42.

40- انظر الاحالة رقم 25.

41- انظر: محمد استيتو، الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن 16م. رسالة لنيل ديلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب، فاس، 1988، ص.188 وما بعدها. (مرقونة).

42- انظر ما ورد عند الوزان بشأن: تيط، والمدينة، ،مدينة مائة بير، والسبيت، وتركًا، وجبل بني ماجر ...، مصدر سابق، ج 1، صص.120 - 126.

43- S . I . H . M ., 2e serie, France, t. II, doc. I, p. 178 .
كان موبط أسيرا في المغرب من عام 1670 إلى عام 1681 م.

44- Histoire des revoltes de l'empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur Moulay Ismael. Amsterdam. p. Mortier, 1731.

45- ibid., p. 157.

46- ibidem.

47- Letters from Berbary, France, Spain, Portugal ... , London, 1790, pp. 89 - 90. cite par :
محمد الأمين البزاز: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص.27.

48- نفس المكان

49- Voyage en Turquie et en Egypte, en Hollande et au Maroc. Paris. 1980, p. 175.

50- cite par NOIN, op. cit., t.1, p. 25.

51- ibidem., cf. aussi August BERNARD; Le Maroc. 6e ed. Felix Alcan, Paris, 1922, p. 134.

52- W. LEMPRIERE; Voyage dans l'empire du Maroc. Paris, 1801, p. 52.

53- cf. A. BERNARD; op. cit., pp. 133 - 34

54- NOIN; op. cit., t.1, p. 25.

55- " Relations des voyages au Maroc des redempteurs de la Merci en 1704, 1708 et en 1712 ". Paris, 1727. S . I . H . M., France, t.6, p.641.

56- M. MORSY; La relation de Thomas PELLOW; une lecture du Maroc au WXIIIe siecle. Paris, 1983, p. 92.

57- W. LEMPRIERE; op. cit., p. 85.

58- POTOCKI; op. cit.. p. 225.

59- Relation des voyages...; op. cit., p. 644.

60- ibidem.

61- البزاز مرجع سابق، ص. 29.

62- Le Maroc moderne; Challamel, Aine, libr. coloniale, Paris, p. 6.

63- cite par NOIN; op. cit., t.1, p. 26.

64- ibed., t.1 , p. 25.

65- ibidem .

66- A. BERNARD ; op. cit. , pp. 134 - 135.

67- انظر الاحالة رقم 62.

68- A. BERNARD ; op. cit., 134 - 135.

69- ibid., p. 135.

70- ibidem.

71- ibidem.

72- ibid. , p. 140.

73- cite par D. ben ALI , op. cit., p. 42.

74- B. ROSENBERGER et H. TRIKI; "Famines et epidemies au Maroc aux XVIe et XVIIe siecles. "Hesp.-Tam., vol. XV, fasc. unique, 1974, p. 6.

75- Ben ALI ; op. cit. , p. 43.

76- انظر الاحالة رقم 29.

77- تقوم القاعدة كالتالي:

عدد سكان عام 1900 = p 1

عدد سكان عام 1500

po {

1550

عدد السنوات بين p1 و po = n

ثابت = 1

(0.00 أو 0.26 –) = 1 – م $\sqrt[400]{\frac{5م^2 و 4.5م}{5م}}$

عدد السكان عام		نسبة النمو (في الألف) سنويا
1500 ——< 5 م		./.. – 0،26
1900 ——< 4،5 م	{	./.. – 0،00
5 م		
1500 ——< 6 م		./.. – 0،71
1900 ——< ن.ع.	{	./.. – 0،45
1500 ——< 6،9 م.		./.. – 1،06
1900 ——< ن.ع.	{	./.. – 0،80
1500 ——< 4، 3.		./.. – 0،8
1900 ——< ن.ع.	{	./.. – 0،96
1500 ——< 4 م		./.. – 0،33
1900 ——< ن.ع.	{	./.. – 0،56

78– **Ministre du plan. Direction de la statistique. Chapitre III, "Evolution des phenomenes demographiques au Maroc.", aout, 1990.**

79– محمد بن الطيب القادري، نشر المثاني لاهل القرن الحادي عشر والثاني. تحقيق: محمد حجي واحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، ج.3 ، 1986 صص248 - 249.

80– نفسه، ج. 4، ص. 253.

81– **POTOCKI, op. cit, p. 171.**

×– اضطررنا إلى إرجاء هذا العنصر لأسباب تقنية، وسينشر في العدد القادم من مجلة كنانيش.

مساهمة النمو في التاريخ الديمغرافي للمغرب
المجاعات وأثرها على النمو الديمغرافي
أواخر القرن 16-النصف الاول من القرن 18

إدريـــس أبو إدريـــس
كليـــة الاداب - مكناس-

Driss Abou Idriss

Contribution à l'histoire démographique du Maroc :
Les famines et leurs effets sur la croissance démographique
(fin du XVI ème siècle- 1 ère moitié du XVIII ème siècle.

Résumé :

Le but de la communication est de procèder à l'inventaire des famines au Maroc entre 1578 et 1750 et de montrer leurs effets sur la situation démographique et économique. L'étude se base sur de nouvelles sources (les Nawazills, les récits de voyages, les journaux intimes...(

Contribution to the Moroccan demographic history :
Famines and their impact on demographic growth
(end of 16th century-first half of 18th century)

Abstract :

The aim of the study is to make an inventory of 1578-1750 Morocco famines and to show their influence on demographic and economic situations. The research is based on new sources, such as Nawazil, travel accounts, diaries, etc.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 139 - 154

مساهمة في التاريخ الديمغرافي للمغرب
المجاعات وأثرها على النمو الديمغرافي أواخر القرن 16 – النصف الأول من القرن 18

إن الكوارث الطبيعية في تاريخ الشعوب والأمم من العوامل الحاسمة في التغيرات الأساسية لمسيرتها التاريخية، وإن دراسة هذا الجانب تمكننا من فهم الكثير من الأشياء الغامضة، وتوضح لنا أسباب أغلب التقلبات الأساسية والأزمات المتنوعة، فهي تمس كل زوايا المجتمع من العمران إلى الديمغرافية، ومن الاقتصاد إلى الاجتماع، ومن نمط العيش وأشكاله إلى أنماط التفكير وأساليبه.

وإن التاريخ المغربي لمليء بأمثلة تحدي الطبيعة للعمران البشري وآثارها العميقة عليه، ولقد كان للكوارث الطبيعية كالجفاف، والمجاعات، والأوبئة والزلازل وغيرها من الكوارث نتائج وخيمة جدا، وأثرت بشكل جلي على خريطة المغرب السكانية والديمغرافية، وعلى نشاطاته الاقتصادية، وعلى التطور العمراني والحضاري.

والباحث في هذه الكوارث وآثارها على تاريخ المغرب يصطدم بصعوبات تتركز في ندرة المصادر المهتمة بهذ االموضوع، مما يقتضي البحث في مصادر متنوعة للحصول على النزر اليسير من المعطيات، ومن هنا برزت أهمية كتب النوازل والتراجم والرحلات والمذكرات، أما الدراسات الحديثة في هذا الميدان فهي قليلة جدا، رغم ما لهذا الجانب من التاريخ المغربي من أهمية، حيث لا يمكن فهم الكثير من المتغيرات المجتمعية دون اللجوء إليه لمعرفة آثاره العميقة على السيرورة التاريخية للمجتمع المغربي.

وما دراسة المجاعات والأوبئة وكوارث أخرى في الفترة الممتدة من أواخر القرن السادس عشر إلى النصف الأول من القرن الثامن (1578 - 1757)، إلا محاولة لتبيان آثار هذه الكوارث على التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها هذه الفترة المهمة من تاريخ المغرب.

وسنقتصر في بحثنا هذا على تقصي آثار المجاعات وما خلفته من آثار واضحة على كل ماهو بشري واقتصادي وسياسي، وظل مفعولها ساريا إلى ما بعد القرن الثامن عشر.

لقد تميزت فترة القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر بتعدد سنوات المجاعة، وذلك بصفة متتالية تقريبا.

ومن خلال تتبعنا للمصادر التاريخية وإشاراتها إلى سنوات المجاعة، نجد دائما من مرادفات المجاعة: انحباس المطر وقلة المواد الاستهلاكية، وغلاء الأسعار، وكثرة الموتان.

ولقد كانت المجاعات مرتبطة دائما بظروف مناخية، هذه الظروف التي لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في التاريخ القديم: سنوات للجفاف، سنوات جيدة وأخرى سيئة، هبوب رياح ضارة بالمزروعات...[1] وأمام عدم قدرة البشر على التحكم في الظروف المناخية ومحاربة الجفاف، كان اللجوء إلى الله والتوسل إليه «لتخفيف ما نزل»، فتعددت بذلك صلوات الاستسقاء وطلب الرحمة.

وكان ينظر إلى هذه المجاعات وكأنها عقاب من الله، ففي مجاعة 987 هـ / 1579 م كان يعتقد أن سببها هو اختلاط أموال الحلال بالحرام بعد غنيمة معركة وادي المخازن. يقول القادري: «وحصل المسلمون على غنيمة لم يكن قط مثلها، إلا أنها لم تقسم وإنما انتهبها الناس، وكان الناس يتوقعون مغبتها لاختلاط الأموال بالحرام فظهر ذلك من غلاء وغيره، وكنا نسمع أن البركة رفعت من الأموال من يومئذ»[2].

ولقد كانت وطأة هذه المجاعة قوية حتى سميت السنة «بعام البقول» وعام «اكحيحة» «بسبب سعال أصاب الناس عامة ووقع فيه غلاء مفرط»[3]. ويضيف الإفراني قائلا: «فلا يزال الإنسان يسعل إلى أن تقبض روحه».

وبعد عشر سنوات تذكر لنا المصادر مسغبة عظيمة «ماعهد مثلها قبلها ولا في الأزمان المتقادمة»[4]، وذلك ابتداء من سنة 997 هـ / 1588 م، لتعم البلاد سنة 998 هـ/ 1589 م، حيث «وقع الجوع في الخلائق أجمعين»[5]، وكانت لها انعكاسات خطيرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية، يصفها صاحب «الإصليت» قائلا: «والله لقد باغت [الجوع] الناس من كل ناحية، وما سمعنا به قط في هذه الأحقاب القريبة منا ولا ممن أدركنا مع طول مدته وانضمام الشر إليه واختلال نظم السلطنة معه»[6].

وتذكر المصادر استمرار حلقات المجاعة من سنة 1012 هـ / 1603 م إلى سنة 1017 هـ/ 1608 م، وكانت وطأتها قوية على مدينة فاس في الفترة ما بين 1603 - 1606، حيث أدت إلى مقتل عدد كبير من الناس[7]، ووقع «غلاء عظيم»[8]. واتسع الغلاء وزادت المجاعة لتشمل مجموع المغرب، ومات فيها خلق كثير خاصة في مدينة مراكش[9]. وحتى البوادي قلت بها المواد الاستهلاكية، التي زادت أسعارها، كما وقع لثمن الخبز والقمح بتامسنا[10].

ويذكر كوي **"P.M.COY"** في رسائله ومذكراته، أن الجوع صاحبه الوباء والحروب، وخلت المدن من التجار، خاصة الأجانب، وارتفعت الأسعار بشكل مهول، خاصة منها المواد العلفية (التبن)، وكان يموت من الجوع يوميا عدد كبير من الناس وكذلك الحيوانات (الخيول والبغال والجمال والحمير) لانعدام العلف[11]. وفيما بين 1022 هـ — 1023 / 1613 - 1614، لم تسقط الأمطار، مما أدى إلى تضرر المحاصيل الزراعية[12]، وحدوث غلاء مفرط، ومات كثير من الناس جوعا[13].

وكان للمجاعة أثر قوي على مدينة فاس، حيث: «كثرت الأموات، أحصى صاحب المارستان من عيد الأضحى إلى ربيع النبوي أربعة آلاف وستمائة، وخربت الأطراف والمداشر، ثم رجع الصيف سنة 1023 (1614) بأوقية للمد لقلة من يأكله، لم يبق بلمطة إلا الوحوش وكثر النهب في القوافل...»[14].

ففقدت بذلك فاس جزءا كبيرا من ساكنتها «7000» هالك إلى حدود يناير 1614، وما يقرب من «5000»، ما بين يناير وأبريل 1614، مما يمثل تقريبا أكثر من 10٪ من سكان فاس، ولا شك أن الخسائر البشرية شملت مجموع المغرب لاقتران المجاعة بالحروب والصراعات الدموية[15].

وتذكرالمصادر أن السنوات 1616 / 1025 هـ و 1622 - 1032 و 1625 / 1035 عرفت أمطارا قليلة كانت تأتي في الغالب متأخرة[16]، مما يؤدي إلى قلة المواد الاستهلاكية، وارتفاع أسعارها[17]، وليتأزم الوضع من جديد ما بين سنتي 1626 / 1036 و 1629 / 1039 هـ، وتبدأ المجاعة لتشمل مجموع المغرب، وتكون وطأتها قوية على مدينة مراكش حيث غادرتها أكثر من 700 عائلة[18]، وأدت المجاعة إلى مقتل عدد كبير من الناس، خاصة وأن الجوع كان مصحوبا بالوباء[19].

بعد هذه السنوات الجافة تأتي سنة 1043 هـ / 1633، التي لم يشر إليها إلا مصدر واحد مع عدم تحديد المصادر الأخرى للسنة بالضبط[20]، ففي رسالة محمد بن أبي بكر (1043 هـ / 1633)، إشارة إلى جفاف ومجاعة بمنطقة الغرب، حيث «يبست زروعهم وجفت ضروعهم واشتعلت نار الفتنة بينهم فهم في أشد العذاب»[21].

وفي السنة الموالية تأخر المطر وصلى الناس صلاة الاستسقاء مرارا ولم ينزل المطر[22]، مما أدى إلى حدوث مجاعة في السنة الموالية (1045 / 1635)[23].

وتتفق أغلب المصادر على حدوث مجاعة ما بين 1061 هـ / 1651 و 1063 هـ/ 1653، حيث تأخر نزول المطر، وقلت المواد الغذائية، وارتفعت الأسعار[24] لتعم بعد ذلك المجاعة وتزداد حدتها خاصة بفاس سنة 1063 هـ / 1652 - 53، ويذكر القادري، أن من حوادث العام: «مجاعة كبيرة، وأكلت الجيف وكثر الموت بالأزقة دون ما في المارستان ... وأكل الآدمي بوسط الصفارين جهرا وخلت حومات»[25]. ويذكر دوفري **De Vries**، أن كثيرا من الناس ماتوا جوعا بسلا والبوادي المجاورة لها[26].

وفي سنة 1071 هـ إلى سنة 1073 هـ/ 1660 - 1662 م[27] سيعرف المغرب مجاعة كبيرة نجد لها وصفا مروعا عند صاحب «الإحياء والانتعاش»[28]، الذي ركز على منطقة تادلا والأطلس الكبير الشرقي، وعند القادري بالنسبة لفاس.

يقول الأول عن سنة 1071 هـ / 1660:

«... إلى أن دخل عام القحط الشديد والجوع الطويل المديد وهو عام إحدى وسبعين وألف التي تساوى شتاؤه وصيفه واعتدل فيه الحر نهاره وليله... وفزع العباد إلى الاستسقاء وطلب الغيث والاستغفار فلم يجابوا فيما طلبوا بل زاد اليبس في العيون والأنهار... وظهر الجوع في أواخره وقد ارتفع القحط قليلا وجرد سيفه على أهل بلاد المغرب فلم يسلم منه سهله ولا وعره بل عم جميع أطرافه خطبه... وخلا كثيرا من قراها ودشورها...»

ويذكر أن صلاة الاستسقاء أقيمت مرارا بفاس وبزاوية أزغار (الدلاء)، وفي الصحراء وبالأطلس الكبير الشرقي[29].

ويشير القادري إلى أن المطر لم يهطل لمدة أكثر من شهرين واستسقى الناس واجتمعوا لقراءة القرآن وصحيح البخاري بالقرويين[30].

ولقد اشتدت وطأة المجاعة في السنة الموالية 1072 هـ / 1661، وترك لنا صاحب «الإحياء والانتعاش» وصفا دقيقا لها في بعض المناطق ، خاصة بلاد تادلة وأزغار وبلاد الصحراء (سوس ودرعة)، ومراكش وفاس[31].

وما يمكن استخلاصه من نصوص «الإحياء والانتعاش» حول هذه المجاعة يلخص في النقط التالية:

* إن وطأته كانت قوية على بلاد تادلة وأزغار.
* إن مدينة مكناسة لم تعرف المجاعة بنفس الحدة التي عرفتها حواضر ومناطق أخرى.
* إخلاء عدد من القصور والمداشر وهجرة أصحابها، كهجرة أهل تادلة إلى الصحراء، «وخلت البلاد من العمارة من الدلاء إلى أزمور».
* خفة وطأته بالمناطق الجنوبية كدادس ودرعة.
* في مدينة فاس أكلت الناس الحيوانات، ولحم الآدمي[32]، وأكل الناس في بعض المناطق العشب مع الملح[33].
* الارتفاع المهول للأسعار ، خاصة أسعار الحبوب، باستثناء مكناسة.
* عدد الضحايا: 12 ألف بفاس، وفي منطقة أبي الجعد في كل يوم تقام مائة (100) جنازة «وعندما تكثر تتعطل السوق ثلاثة أيام حتى تدفن كل جنازة فيرجعون حتى تكثر الموتى». وفي بلاد المؤلف (أيت عياش) ترك الناس الغسل واكتفوا بالتيمم، ثم تركوا الصلاة، ليتركوا في آخر الأمر حتى الدفن[34].

ويشير القادري إلى استمرار المجاعة بفاس سنة 1073 هـ / 1662، حيث «زاد الغلاء... وأكلت فيه الجيف» «وخلت حومات من فاس»[35].

ومع بداية 1074 هـ / 1663 بدأت الأزمة تخف والأسعار تنخفض، والنهب وقطع الطرق يقل خاصة ما بين الدلاء وفاس[36]. بعدها يشير القادري إلى أزمة خفيفة سنة 1088 هـ / 1677 حيث «انحبس المطر مدة من الزمن، وغلب نزول المطر في الصيف وبرد الجو ووقع بفاس ريح وسعال»، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للحبوب واللحم حيث عدمت الغنم»[37].

ومما زاد في حدة الأزمة بداية انتشار الوباء بالشمال ليعم المغرب ويكثر الموت[38]. وهكذا نلاحظ قلة الإشارات إلى أزمات أواخر القرن السابع عشر، فبعد سنة 1089 هـ / 1677 نجد إشارة إلى سنة 1091 هـ / 1680 على أنها سنة «القحط والوباء»[39]. خرج السلطان المولى إسماعيل مع سكان مدينة مكناسة حفاة طلبا للاستسقاء ودامت الصلاة من الصباح حتى الرابعة بعد الزوال[40]، ونفس الشيء حدث بفاس حيث أعيدت صلاة الاستسقاء تسع مرات، ونتج عن انحباس المطر، ارتفاع الأسعار خاصة أسعار القمح، ويذكر القادري[41]، كيف انحطت الأثمان بنزول بعض الأمطار، لكنها أمطار متأخرة – جاءت بعد مارس – هذا التأخر الذي نتجت عنه أزمة معيشية أصابت الفئات الفقيرة أساسا، وهناك نص يهودي يبين هذا التفاوت في نسبة الضرر بين

الفئات، حيث أن أغنياء الملاح بفاس كانت منازلهم مملوءة بمختلف الخيرات، والأهرية والمطامير مملوءة بالحبوب وهي ملك لليهود[42]، الذين كان لهم كذلك صندوق للتضامن في مثل هذه الأزمات، نجهل الكيفية التي كان يسير بها[43].

ويظهر أن وطأة جفاف هذه السنة لم تكن قوية نظرا لتوفر الاحتياطي من الحبوب والمواد الأخرى، لكن انعكست آثاره على الأسعار، وقلة المنتوجات المعروضة في الأسواق، وقد ألحق ضررا كبيرا بالفئات الفقيرة على عكس الميسورة التي كان لها فائض احتياطي لمواجهة الجوع، خاصة وأن ظاهرة تأخر المطر أصبحت من سمات هذه الفترة، كما حدث أيضا سنة 1094 هـ / 1683 عندما تأخر المطر وارتفعت الأسعار، وضاق الأمر على الناس وتعددت صلوات الاستسقاء[44].

وتتحدث المصادر عن أربع سنوات للمجاعة ابتداء من سنة 1133 إلى سنة 1137 هـ/ 1720 – 1724، حيث « تمادى الغلاء نحو أربعة أعوام »[45] انعدمت فيها الأقوات وأكلت الناس الجيفة . وفي سنة 1135 هـ / 1722 « فتح السلطان مخازن القمح وفرقه على « الضعفاء والمساكين وذوي العاهات وعبيده الذين بمشرع الرملة »[46].

وعرفت منطقة الجديدة (مازكان) في نفس المدة مجاعة قوية اضطرت الناس – حسب كولفن **Goulven** – إلى بيع نسائهم وأطفالهم للبرتغال للحصول على القوت، وقد أصابت هذه المجاعة حتى المناطق الجنوبية[47].

وتذكر رواية يهودية بفاس سنة 1137 هـ / 1724 nov ، أن الناس أخلت المدينة وانتشرت للتسول في البوادي، ومات من اليهود في هذه السنوات « 2000 » شخص واعتنق « 1000 » يهودي الإسلام[48].

وهذه المجاعة أصابت أيضا المناطق الشمالية، فعندما يذكر وندوس **Windus**، كيف تتم صلاة الاستسقاء سنة 1721 / 1134 هـ، يعلق قائلا: « وقد حدث هذا بطنجة في السابق »[49].

ولم يتراجع الجفاف وتخف وطأة المجاعة إلا في سنة 1137 هـ / 1724، حيث نزل المطر الغزير « ورجع السعر لأصله وعاد كل غريب لمحله »[50].

وبعد هذه السنة لا أثر لمجاعة في المصادر حتى سنة 1142 هـ / 1729، حيث نجد رسالة للباشا أحمد الريفي لأحد شيوخ أهل الريف يشير فيها إلى القحط والجذب الذي عم الريف في هذه السنة[51]. ويظهر أن هذا القحط كان محليا، لما تعرفه منطقة الريف من سنوات للجفاف متتالية بسبب عدم انتظام التساقطات بها.

وفي سنة 1146 هـ / 1733، تأخر المطر وخرج الناس للاستسقاء في مدينة فاس، ويذكر صاحب « الدر المنتخب » أن الصلاة أقيمت ثلاث مرات[52]. وقد يكون هذا الانحباس للمطر محليا، ستعرف مثله مناطق أخرى، لكنه كان أكثر حدة بالمناطق الجنوبية، حيث يحدثنا صاحب

«الدرة الجليلة» عن عـام مجاعـة (1147 هـ / 1734)، «تقاتل الناس فيه وتناهبوا وأكل الناس أموال الآخرين وأخلوا فيه الديار والقرى من أجل الجوع»[53]، وأغلب الظن أن هذه المسغبة كانت عامة، فبنفس الأسلوب يحدثنا القـادري عن آثارها بمدينة فاس، حيث مات فيها خلق كـثير وفر الناس إلى النواحي، وضاع من وجهاء الناس حتى المعروفين بالثروة[54].

وازدادت هذه المسغبة حدة وعمت مناطق أخرى سنة 1149 هـ / 1736، حتى إن القـادري يهـول من آثارها ، حيـث علق قـائلا: «أشرف جـميع من في المغرب عـلى الهـلاك، قل القـوت، وارتفعت الأسعار، وانقطعت الإمدادات عن فاس من كل ناحية[55]، وتعددت صلوات الاستسقاء (9 صلوات بفاس) «ولم يـنزل المطر ، حينئذ اختل النظام وشاع الفـساد وحصلت المجاعة العظيـمة ومات بالجوع مـا لا يحصى وازدادت الفتن وفر الناس»[56]، وأدبر من الخير ما كان مقبلا وأقبل من الشر ما كان مدبرا، وكان وَبَالاً على مدينة مكناسة وفاس ومن جاورهما من الناس»[57].

وستستمر هذه المجاعة حتى سنة 1150 هـ / 1737 - 38 ويزداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تدهورا في السنة الموالية، وكل المصـادر العربيـة تتـحدث عن حـدة مسـغبـة 1150 هـ وآثارها عـلى السكان والعـمران، فصـاحب «البـستـان» يجـعـل مـن ضـحـاياهـا بمدينـة فـاس وحـدهـا «ثمانين ألفا»[58]، كمـا كثر الخراب في المدينـة بتهديم السكان للدور لأخـذ أخشابها حتى «خلا من السكن نحو الثلثين... بالجـوع والفرار عنها»[59]، وخرج الناس قاصـدين تطوان لجلب الحبوب الآتية من الخارج، ولولا هذا المخرج – يقول الناصري – «لهلك جميع من في المغرب»[60]، وكانت هذه الحبوب تدخل من موانئ أخرى كآسفي وسلا.

وقد رسم التاجر الفرنسي راي **Rey** سنة 1738، الصورة التالية: «البلد كلها في درجة قصوى من البـؤس، يأكلون كل شيء يمكـنه أن يمد د الحياة، لقـد أكـدوا لنا أنه لم يبـق تقريبـا أحـد بفـاس ومكناسة... وقالوا إنه لم يبق كلب أو قط، لقد أكلت كلها»[61].

وحدث في هذه السنة أن ارتفعت أثمـان المواد الغذائية – خاصة الحبـوب – إلى أقصى حد «مائة مثقال للسوق من القمح»، وانخفضت أثمان المواد غير الاستهلاكية «حتى بيعت الدار الجيدة بستين مثقـالا»، وذهـب الجوع بعدد لا يحصى من البشر، وعجـز الناس عن دفن موتاهم حتى كانوا «يرمونهم في الأزقة والمزابل»[62]، ومما يدل على تفاعل الأوضاع السياسـية بالاقتصادية والكوارث الطبيعية لقب السلطان سيدي محمد بن عربية: «سيدي محمد الگايلا»[63] أي الشمس المحرقة.

ونجـد صورا دراميـة لهـذه المجاعة عند الأسيرة الهـولندية مـتيـلان **Meetelen** التي كـانـت بمكناسة، فلخصت حالتها بما يلي:

– 48 ألفا ماتوا جوعا.

– أكل الأحياء الأموات، والنساء أطفالهم ، ولم يبق أي حيوان يسير، كما أكلوا التبن والجير[64].

– السلطان وزع على الأسرى عوض الخبز نفايا عصار الزيتون.

– إمدادات من الخارج لم تنفع نظرا لانتشار ظاهرة قطع الطرق.

– الغلاء بمكناسة أكثر من أية مدينة أخرى.

– يؤكد وصف « زهر الأكم » والضعيف السابقين، أن الشوارع والطرقات مملوءة بالجثث، ولم يتمكن الناس من دفنهم لكثرة الموتى، وقد توجد ركامات بشرية في المقابر.

– تخريب المنازل والحوانيت.

– اليهود في ملاحهم، كان عددهم 1.400 أسرة »، مات منها الكثير، حتى لم يستطيعوا دفن موتاهم، ولم يبق منهم إلا أقل من مائتي (200) أسرة.

– تشتت عدد كبير من ضحايا الجوع بالبوادي والجبال والحقول بحثا عن شيء يملأ بطونهم دون جدوى[65].

وهكذا نلاحظ أن مجاعة 1150 هـ / 1737 - 38، كانت أقوى وأخطر مجاعات هذه الفترة ، حتى إن بيلو **T. Pellow** تساءل بهلع: « البلد قد خرب، والجوع يسود، والفوضى تزداد يوما عن يوم، هل يمكن لهذه الحالة أن تدوم[66].

بالطبع سوف لن تدوم هذه المجاعة حيث وقع انفراج في أواسط السنة الموالية، وانخفض ثمن الزرع « فطمع الناس في الحياة بعد اليأس ورخصت ثمار الصيفية مع قلتها لقلة آكلها لأنها تزيد في الجوع »[67].

وقد كان لهذه المجاعة أثر بالغ على السكان إذ أنها أودت بحياة ثلثهم وتشير التقارير إلى أن جيش العبيد نقص عدده من50 ألف إلى 4 أو 5 آلاف وانحلت السلطة السياسية وعم الإضراب والفوضى[68].

و استمر التراجع والانفراج حتى سنة 1163 هـ/ 1749 - 50، حيث تزامن انحباس المطر مع انتشار الطاعون، وقد سميت هذه السنة ب « عام اليبسة »، حيث « عطش الزرع النابت » وصلى الناس صلاة الاستسقاء مرارا[69]، إلى آخر السنة حيث يبس الزرع ولم يسقط المطر حتى أبريل، إذ تساقطت رخات عنيفة تركت آثارها على الدور والأشجار، وكان الزرع قد أكلته البهائم[70]، « وأكل الناس إيرني » وكان الأوربيون يأتون بالسفن حاملة اللوبيا[71].

وفي السنة الموالية خفت وطأة هذه المجاعة، حيث نزلت أمطار ماشهد المغرب مثلها من قبل، وفرح الناس، وانخفضت الأسعار[72].

وكخلاصة لحديثنا عن المجاعات في الفترة الممتدة ما بين 1578 و1757 نود إبداء بعض الملاحظات:

1) إن أغلب المجاعات الناتجة عن انعدام أو قلة التساقطات كانت أحيانا في سنوات متتالية، من 2 إلى 6 سنوات، قد تفصل بينها سنة أو سنتان يتساقط فيها المطر بصفة غير كافية.

الفتـــرة	مدتهـــا	الفتـــرة	مدتهـــا
1588 - 1589	2 س	1720 - 1724	4 س
1603 - 1608	6 س	1733 - 1734	2 س
1613 - 1614	2 س	1736 - 1739	3 س
1626 - 1629	4 س		
1651 - 1653	3 س		
1660 - 1662	3 س		

2) إن حدة هذه المجاعات كانت أقوى أواخر القرن السادس عشر وخلال القرن السابع عشر (23 سنة خلال القرن 17). وبصفة متتالية، وكانت تشمل في غالب الأحيان مجموع المغرب، أما النصف الأول من القرن الثامن عشر فمجاعاته أقل حدة من مجاعات القرن السابع عشر:

12 سنة من المجاعة، أشدها ضررا مجاعة 1150 هـ / 1737 - 38.

3) تضررت بعض المناطق أكثر من غيرها، نظرا لموقعها الجغرافي، وبذلك تكون المجاعة بها لمدة أطول وأكثر حدة، كما هو الحال بالنسبة للمناطق الشمالية الشرقية والمناطق الجنوبية.

كما كانت للمجاعات آثار وخيمة على الديمغرافية والتساكن بالمدن، حيث خلت أغلب الحواضر من ساكنتها، إما بالهجرة أو ارتفاع نسبة الموتان، التي تعطينا عنها المصادر أرقاما تميل إلى المبالغة والتهويل، إلا أنها تنم عن حقيقة أساسية هي وجود خسائر بشرية مهمة جدا شملت كل

الفئـــات الاجتمـاعيــــة، الغنيــة منهـا والفقـيرة ، المسلمة واليـهودية. كمـا أثرت بشكل كبـير على نقص الحيوانات ، فتراجعت عمليات النقل والتبـادل لقلة وسائله. يذكر صاحب «الإحياء» أنه في فترة المجاعات أكلت الحمير وحيوانات أخرى، حتى أنك لا تسمع في قرية صيـاح ديك ولا مواء قط[72].

4) التفاعل الطبيعي والاقتصادي والسياسي في هذه الفترة، فاشتداد المجاعات بعـــد وفـاة المنصـــور السعـدي زاد من حدة الاضطراب السياسي، وأدى إلى انهيار اقتصـــادي تـــام، نفـس الشـــيء حدث بعد وفاة المولى إسماعيـــل ، حيـــث عـــم الاضطــــراب السياســـي، واتســـع نطـــا الركود الاقتصادي، وخربت مدينة مكناسة، وأصبح ظل الدولة المركزية لايتجاوزها.

5) في فترة المجاعات تعددت صلوات الاستسقاء حتى أصبحت شيئا مألوفا تخضع لمقاييـــــس وطقـوس معينة، كـان الناس يخرجـون حـفـاة وبثيـاب باليـة، والإمام راكبــا حمـاره[73]، وقـــد يغيــــر الإمام لعدة مرات وفي كل يوم، وقد يصبح الذي قام بآخـــر صـلاة سقـط بعـــدهـا المطــر محـل إجـلال وتعظيم وتعد من كراماته، ويلجأون إليه عند كل نائبـــة، وقـــد يساهـــم اليهـــود بصلواتهـــم الخاصـــة بهم، ومنهم مـن يلجـأ إلى اعـتناق الإسـلام[74]، وقـــد تــزار قبـــور بعـــض الأوليـــاء وحتـــى اليهود منهم[75]، كما تنتشر بعض الممارسات، كالانتحـار وقتـــل أو رمي الأطفال، والارتمـاء فـــي الآبار من أجل الغرق، وحدوث حالات للهيجان والثوران[76].

6) من خلال تتبعنا للنصوص التاريخية المعاصرة للفترة المدروسة، نلاحظ أنها كلما تحدثـت عـــن الجفاف والمجاعة إلا وجعلتهـا في علاقـة مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكيـة ، خاصـــة الحبوب وانخفاض أثمان المواد والأشياء غير الاستهلاكية كالدور مثلا، ولقد لاحظ ابن خلـدون منـــذ القـرن الرابع عشر أن نقص العمـران وقلـة سـاكنيـــه يـــؤديـان إلـــى الاقتـصـار علــى الضـروري وتضمحل الصنائع التي كانت من توابع الترف[77].

7) لقد حاول المغاربة للتغلب على أزمات المجاعة، الاستعانة بالمنتوجات الآتية من الخـــارج، والتـــي كـانت تدخل من بعض الموانئ كتطوان بالشـمـال وآسفي على المحيـــط، والتـــي كـان بإمكانهـــا التخفيف من حـدة المجاعات، لكن انعـدام شروط الأمن، وانتشـار ظاهرة قطع الطرق، وانعـــــدام ظروف التوزيع المنظم، كل ذلك أضعف من أهميـة ذلك التخفيف، خاصـــة وأن دور الدولـــة المركزية كان شبه منعدم في عمليات التبادل والتوزيع.

وهكذا نلاحظ الخلل الديمغرافي الذي أصاب المغرب مـن جراء المجاعـات وحدها، فإذا أضيفت إليها الكوارث الأخرى كالأوبئة والزلازل وغيرها، يمكننا تصـور مدى الخسارة الديمغرافية الكبيرة التي أصابت المغرب في هذه الفترة وجعلت سكانه يتراجعـون مـن 5 م نسمـة إلـى 3 م نسمـــة مـن القـرن 16 إلى القرن 18[78].

جدول تلخيصي للمجاعات ما بين 1578 / 1757

السنة	المنطقة	الآثار
1579 / 987	مجموع المغرب	عام البقول واكحيحة
1588 / 997 1589 / 998	مجموع المغرب مجموع المغرب	القحط الغلاء آثار وخيمة اقتصاديا وسياسيا
1603 / 1012 1604 / 1013 1605 / 1014 1606 / 1015 1607 / 1016 1608 / 1017	فاس سوس مجموع المغرب مجموع المغرب مجموع المغرب مجموع المغرب	عدد كبير من الموتى الغلاء – الارتفاع المهول للأسعار وكثرة الموتى
1613 / 1022 1614 / 1023	منطقة فاس منطقة فاس	كثرة الموتان وارتفاع الأسعار وانعدام المواد الاستهلاكية (الحبوب)
1626 / 1036 1627 / 1037 1628 / 1038 1629 / 1039	فاس – صفرو – مكناسة فاس – مراكش مجموع المغرب مجموع المغرب	خسائر بشرية كبيرة
1633 / 1043	منطقة الغرب	الفتنة بين القبائل
1635 / 1045	مجموع المغرب	
1651 / 1061 1652 / 1062 1653 / 1063	مجموع المغرب مجموع المغرب فاس	عدد كبير من الضحايا – وإخلاء المدن (فاس)
1660 / 1071 1661 / 1072 1662 / 1073	مجموع المغرب مجموع المغرب فاس	– كثرة الموت – ارتفاع الأسعار – تضرر مدينة فاس – خلاء القبائل للمناطق المتضررة
1677 / 1088	منطقة فاس	
1680 / 1091	مجموع المغرب	الجفاف والوباء وكثرة الموت
83 – 1682 / 1094	مجموع المغرب	تأخر المطر – ارتفاع الأسعار – تعدد صلوات الاستسقاء

السنة	المنطقة	الآثار
1720 / 1133 1721 / 1134 1722 / 1135 1723 / 1136 1724 / 1137	مجموع المغرب مجموع المغرب مجموع المغرب مجموع المغرب مجموع المغرب	– الغلاء وقلة الأقوات – وكثرة الموت – سمي عام 1123 / 1720 بعام خيزو أو عام الصندوق. – بداية تراجعه سنة 1137 - 1724
1729 / 1142	منطقة الريف	قحط شامل للمناطق الشمالية والشمالية الشرقية.
1733 / 1146 1734 / 1147	فاس والمناطق الجنوبية	تأخر المطر – قلة الأقوات – كثرة الموت – إخلاء الديار خاصة في مدينة فاس.
1736 / 1149 38 - 1737 / 1150 39 - 1738 / 1151	مجموع المغرب مجموع المغرب مجموع المغرب	القحط وانحباس المطر – تضرر مكناسة وفاس ونواحيها – كثرة الموت. مجاعة 1151 / 1737 - 38، أكبر مجاعة.
50 - 1749 / 1163	مجموع المغرب	تأخر المطر – انتشار الطاعون – عرفت السنة «بعام اليبسة».

الهوامش

1) X. Planhol - Les Fondements Geographiques de l'Islam. p. 136.

2) الـقـادري: النشر . ج.1 ، ص. 370 وكذلك : Rosenberger et Triki; op . cit. p. 27

3) أبو محلي: الإصليت. م. خ. ح . رقم 100، ورقة 6 ، وكذلك الإفراني : النزهة . ص. 161 .

4) المصدر نفسه، ورقة 117 .

5) المصدر نفسه، ورقة 29 - 30.

6) المصدر نفسه، ورقة 46.

7) VAJDA. G., Un recueil de textes historiques judeo- Marocain. Hespéris-, 1948- p. 327.

8) القادري : النشر . ج.1، ص 224.

9) Mémoire sur les événements de Marrakech 29 Avril 1607. .S. I. H. M. 1èr serie. Pays bas t.I, Paris, 1906, p. 217.

10) أبو زيد عبد الرحمان الفاسي: ذكر دولة الشرفاء . م. خ. ع ضمن مجموع، رقم د 56 ، ص 115 .

11) Relation de P.M. coy Aux Etats Généreaux (1908). S. I. H. M., 1ère serie, P. Bas, t. I. Paris, 1906 p. 471.

12) G. VAJDA; op. cit., p. 332.

13) المجهول : تاريخ ... ، ص. 135، وكلك G. VAJDA; op.cit., p. 337.

14) أبو زيد عبد الرحمن الفاسي: مصدر سابق، ص. 123 .

15) Rosenberger et Triki; op. cit, pp. 6 - 7.

16) G. VAJDA; op.cit., p. 339 et p. 343.

17) القادري : النشر. ج. 1 ،. ص. 265.

18) Histoire de la mission des Capucins au Maroc (1625-1639). S.I.H.M., t.III , France , Paris , 1911 , p.167. I

19) Ibid pp. 181 - 182.

20) اعتمد روز نبرجي على رسالة **P. du chapard** المؤرخة بأكتوبر 1635، والتي تشير إلى مجاعة بالبلاد، وعلى الإفراني الذي لم يحدد بالضبط سنة المجاعة، انظر: **Rosenberger et Triki; op. cit., pp. 13 - 14.**

21) أبو إملاق :« الخبر عن ظهور العياشي » ، عند، عبد اللطيف الشاذلي: الحركة العياشية . ص. 216.

22) القادري : النشر . ج. 1 ، ص 332.

23) **Lettre de P. du chalard., op. cit., 1635 S. I. H. M., t. III France, p.504 et in Rosen berger et TRIKI ,op. cit., p. 14.**

24) القادري : النشر . ج2، ص 53 وكذلك:

Lettre de David de Vries; Salé, op. cit, 1651 , S.I.H.M., Pays-Bas , t.V , 1920 , p.290.

25) القادري: النشر . ج.2، ص 67 - 68.

26) **D. de Vries; op.cit, p. 332**

27) يشير الإفراني إلى سنة 1070 « عام سبعين » بداية المجاعة حيث « الغلاء المفرط وبلغ الناس فيه غاية الضرر » النزهة . ص 287.

28) العياشي عبد الله بن عمر: الإحياء والانتعاش. م. خ. ع. بالرباط ، رقم د 1433، ورقة 28.

29) المصدر نفسه ، ورقة 249.

30) القادري: النشر. ج.2 ، ص 119.

31) انظر: الإحياء والانتعاش، ورقات: 250 -251 - 253 - 255.

- وتشير مذكرة دابر **Relation de O. Dapper** إلى وجود المجاعة بسلا ونواحيها انظر: **S.I.H.M, pays Bas, t.VI, p. 625.**

32) العياشي عبد الله: الإحياء. ورقة 251 ، وكذلك القادري :ج. 2 ، ص 129 .

33) المصدر نفسه ، ورقة 253.

34) المصدر نفسه ، ورقة 256 - 257.

35) القادري : النشر. ج. 2 ، ص 134 .

36) المصدر نفسه ، ص 143 .

37) المصدر نفسه ، ص: 223 و ص 232.

38) المصدر نفسه ، ص 232 وكذلك **Rosenberger et TRIKI; op.cit, p. 89.**

39) عبد الكريم بنموسى الريفي: زهر الأكم. دراسة وتحقيق آسية بنعدادة ، الرباط 1992 ، ص 165 .

40) G. Mouette: Histoire de Moulay Ismail. op.cit, p.126.

41) القادري : النشر. ج. 2 ، ص 292 - 293، وفي التقاط الدرر : ص220 - 221.

42) G. Vajda; op.cit, p. 55 et in Rosenberger et TRIKI; op.cit, p. 58.

43) Ibid, p. 31.

44) القادري: النشر. ج 2، ص 311 - 312 ، وفي الحوليات: ص 11، والتقاط الدرر: ص 227.

45) عبد الكريم الريفي : زهر الأكم . ص 200 . ويذكر القادري أن سنة 1133 تعرف ب « عام خيزو » لكثرة زرعه، وب « عام الصندوق »، حيث يوضع الخبز في صندوق يحمل إلى الفرن خوفا من النهب. انظر: النشر. ج. 3، ص 253.

46) محمد بن حمدون : الدر المنتخب . ج. 8، ص 6 - 7.

47) Voir: Ch. Bois: Années de Disette, années d'abondance, secheresses et pluies au Maroc. Revues pour l'etude des calamités, n 26- 27, Genéve, 1949, p. 8.

48) Y.B Sémach; Une chronique juive de Fes, le "Yahas fes" de Ribbi Abner Hasarfaty - Hesp T XIX 1934 p. 93.

49) وندوس Windus – رحلة إلى مكناس . ترجمة : زهراء إخوان ، تقديم وتعليق : عبد اللطيف الشاذلي، منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل ، ص 58.

50) محمد بن حمدون : الدر المنتخب . ج. 8 ، ص 8.

51) انظر: محمد داود : تاريخ تطوان . ج. 2 ، ص 202 - 203.

52) محمد بن حمدون : الدر المنتخب . ج. 8 ، ص 249.

53) الخليفتي محمد بن عبد الله : الدرة الجليلة . ص: 304، ويضيف القادري أن تلك السنة كان اليبس بمراكش وحوزها : النشر . ج. 3 ، ص 370.

54) القادري : التقاط الدرر . ص 375.

55) القادري: النشر. ج. 3 ، ص 396 - 397 ، و ص 400.

56) محمد بن حمدون: الدر المنتخب. ج. 8 ، ص 304 - 305 . وعند ابن زيدان: الإتحاف . ج. 4، ص 414.

57) عبد الكريم الريفي: زهر الأكم . ص 245.

58) الزياني : م. خ. ح . بالرباط، رقم 242 ص 66، وكذلك محمد بن حمدون : الدر المنتخب . ج. 8 ، ص: 414.

59) القادري : النشر. ج 2 ، ص: 404، وكذلك محمد بن حمدون : الدر المنتخب . ج .8 ، ص 317 - 318. وابن

زيدان : الأتحاف . ج. 4، ص 416.

60) الناصري : الاستقصا . ج. 7 ، ص 146.

61) Voir: M. Abitbol; Tombouctou et les Armas , Maisonneuve , Larose Paris, 1979, pp. 173 - 174.

62) عبد الكريم الريفي : زهر الأكم . ص 249 ، والضعيف : تاريخ ... ، ص 125.

63) الضعيف : تاريخ ...، ص 126.

64) من الظواهر التي انتشرت في فترة المجاعات القوية استهلاك بعض المواد غير الغذائية ويذكر القادري أن محمدا التادلي البكري ألف تأليفا سماه « القول المأثور في أن القول ببيع الجبس في المسبغة ليس بشرور » [توفي صاحب المؤلف سنة 1164 هـ] انظر: القادري : الأكليل والتاج . م. خ.ح بالرباط ، رقم 3717 ، ص 234 ويذكر الأسير دوليون أنه في سنة مجاعة خلط الطحانون بمكناسة الجير بالدقيق مما كان سببا في موت عدد كبير من الأشخاص.

Chantal de la veronne, Vie de Moulay Ismail d'aprés Jose de leon, op.cit, p. 49.

65) M.T. Meetelen; L'Annotation ponctuelle (Hoorn 1748) Traduit du Neerlandais par GH. Bousquet et Co. W. Bousquet Mirandolie, Larose, Paris, 1956, p. 44 et suiv.

66) T. Pellow op.cit, p. 156.

67) القادري : النشر. ج. 4 ، ص 14.

68) La Relation des Franciscains, op.cit, p. 73.

69) الضعيف – تاريخ.. ، ص155، وكذلك محمد بن حمدون : الدر المنتخب . ج. 9 ، ص 143 – 144 و 145.

70) القادري : النشر. ج. 4 ، ص 83.

71) محمد بن حمدون : الدر المنتخب . ج. 9 ، ص 146.

72) المصدر نفسه، ص 146 و 174. انظر العياشي: الإحياء . ورقة 248 – 251 – 258.

73) القادري – النشر. ج. 2 ، ص 292 – 293.

74) Vajda. op.cit, p. 21.

75) L. Voinot Pélerinage judeo-musulman du Maroc, I.H.E.M., Notes et documents 1948 - 132 et in - Resenberger et TRIKI, op. cit., p. 31.

76) G. Vajda; op.cit, p. 21.

77) ابن خلدون : المقدمة . ص 403 – 404.

78) Rosenberger et autre Histoire du Maroc (1967), p. 263.

الوضعية الديمغرافية بفاس

خلال وباء 1213/1799

محمـــد منفعـــة
كليـــة الآداب - وجدة -

Mohamed Menfaa

La situation démographique à Fès pendant l'épidémis de 1799.

Résumé :

La situation démographique à Fès lors de l'épidémie de 1799. Cette intervention se penche sur l'étude de la peste de 1799 à Fès : ses causes, sa durée, ses effets et les mesures de prévention par les autorités.

The Fès demographic situation during the 1799 epidemic

Abstract :

The present paper is concerned with the study of the 1799 plague in Fès, its causes, duration, effects and the prevention measures adopted by the authorities.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 157 - 165

الوضعية الديمغرافية بفاس خلال وباء 1213 / 1799

مقدمة:

لقد درج بعض المفكرين والمؤرخين على القول بأن دراسة الوضعية الديمغرافية كميا سهلة جدا في القرون الحديثة، بسبب وفرة المادة والإحصائيات سواء من الباحثين الوطنيين أو الأجانب، في حين يصعب ضبط الساكنة كميا في الفترات القديمة وما قبل الحديثة، لقلة الاهتمام بالجانب الكمي، علاوة على غياب الإحصائيات في المصادرالمتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي بالمغرب الأقصى على الخصوص.

إن هذا الطرح له ما يؤكده في جانب، لكنه غير صحيح في الجانب المتعلق بسهولة دراسة الوضعية الديمغرافية كميا في القرون الحديثة لأن الإحصائيات حتى إن وجدت لا تعدو كونها مجرد تخمينات أو مقاربات إحصائية، يصعب التأكد من صحتها لكثرة ما ينتابها من تناقضات واختلافات حتى لدى الباحث الواحد.

ومثالا على هذه الصعوبة نجد تقريرا يقدم العدد 60.000 نسمة لساكنة فاس سنة 1803[1] بعد حلول أحد الأوبئة بها، بينما ورد في تقرير آخر العدد 80.000[2]، كما نجد العدد 38.000 نسمةعن نفس الفترة والساكنة[3]. وليس هذا المثال هو الوحيد، بل في كل فترة وفي كل وضعية يلتقي الباحث مع نفس الاختلاف، لذا فما يتوصل إليه الباحث من خلال المقارنة والتحليل والنقد لا يعكس بصورة قطعية الوضعية الحقيقية للساكنة في هذه الفترات الحديثة. ويعود هذا كله إلى عدم قيام الدولة بعمليات إحصائية للساكنة قبل القرن العشرين، وكذلك لاستمرارية اهتمام المؤرخين وكتاب المغرب بالجانب السياسي والترجمات للسلاطين وللأسر المشهورة، دون الاهتمام بالجانب الاقتصادي اليومي إلا في القليل النادر.

لهذا تطرح دراسة الساكنة إشكالات عدة ، منها ما مدى صحة الإحصائيات المقدمة أو ما مدى بعدها عن المبالغات المفرطة أو المجحفة؟ ويظهر هذان الإشكالان في الموضوع الذي نريد معالجته حول «الوضعية الديمغرافية بفاس خلال وباء 1799 »، هذا بالإضافة إلى إشكال ثالث في هذا الموضوع، وهو هل كان هذا الوباء في هذه السنة فعلا أو في سنة 1212 / 1798؟.

1) **بداية الوباء:** تنتاب الباحث حيرة حينما يجد كاتب السلطان يؤرخ لهذا الوباء بسنة 1212 / 1798[4]، ويتبعه كاتب آخر وهو أكنسوس الذي يحدده بنفس التاريخ[5]، في حين يذهب الضعيف إلى أن بداية الوباء كانت سنة 1213 / 1799، وبالضبط يوم 10 رمضان[6]، لذا فالتساؤل المطروح على أي التاريخين يمكن التركيز؟

إذا رجعنا إلى« البستان الظريف » للزياني ، الذي يقول فيه : « وفي هذا العام، (أي 1212 / 1798) دخل الوباء للمغرب وعم حواضره وبواديه »[7]، نلاحظ عمومية هذا الخبر، دون أي تفصيل يمكن أن يزكي ما ذهب إليه، فضلا عن قوله بدخوله إلى المغرب، وهذا ما يجعل تأريخ الضعيف أدق، كما أن هناك مصدرا أجنبيا يؤكد التحديد الذي قدمه الضعيف، وهو القنصل الإنجليزي **Gray Jackson** [8]. إن إشارة الزياني إلى الوباء وكذلك الضعيف، تتطلب معرفة نوع هذا الوباء.

2) **نوع الوباء:** يلاحظ أن لفظ الوباء كثير الاستعمال لدى المؤرخين المغاربة وغيرهم من المسلمين، الأمر الذي جعل الباحثين الأجانب يدعون أن هؤلاء المؤرخين لا يفرقون بين الوباء والطاعون، وذلك لأنهم تارة يقولون « وباء» وتارة أخرى « طاعون »، كما هو الشأن بالنسبة للضعيف الذي وردت اللفظتان في كتابه إذ جاء في بداية الفقرة « وكان الوباء بفاس الجديد وقصبة اشراكة »[9]، وفي نهاية الفقرة « واشتد الطاعون في الناس »[10].

إن هذا الجمع بين اللفظين ليس جهلا من الضعيف أو غيره من المؤرخين والفقهاء بنوع الداء، وإنما كان ذلك سيرا على نهج الأقدمين، بحيث كانوا يرون أن « كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا »[11]. وهذا قول عياض الذي ورد فيه أن « أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك »[12].

إن هذا القول يوضح أنهم كانوا يميزون بين الطاعون والوباء، بل قد رجعوا إلى الأطباء ليتبينوا وجه الفرق بين الإثنين، ومن ذلك قول ابن سينا الذي فرق فيه بين الوباء والطاعون، فوضح أن الوباء هو « فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده، أما الطاعون فهو مادة سمية تحدث ورما قتالا يحدث في المواضع الرخوة والمغابن من البدن، وأغلبها تكون تحت الإبط، أو خلف الأذن أو عند الأرنبة، وسببه دم رديء مائل إلى العفونة والفساد يستحيل إلى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدي إلى القلب كيفية رديئة فيحدث القيء والغثيان والغشي والخفقان، وهو لرداءته لا يقبل

من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع واردؤه ما يقع على الأعضاء الرئيسية، والأسود منه قل من يسلم منه، وأسلمه الأحمر ثم الأصفر»[13].

بعدما بيننا الفرق بين الطاعون والوباء يظهر أن ماكان يعنيه الزياني والضعيف وأكنسوس هو الطاعون، ويتبين أنه لم يكن أسودا، لأنه لو كان كذلك لما نجا منه أحد في مدينة فاس التي دام فيها مدة طويلة جدا. وبعد تبيان نوع الوباء نتساءل: ماهو مصدر هذا الطاعون؟

3) **مصدر الطاعون:** قد يدفع الاختلاف في تحديد تأريخ الطاعون إلى البحث في مصدره، وذلك لأن الزياني قال «وفي هذا العام دخل الوباء للمغرب» في حين قال الضعيف «وكان الوباء بفاس الجديد وقصبة اشراكة»[14]. فكلام الضعيف يوحي بأن الوباء داخلي، بينما يفهم من كلام الزياني أنه وارد من الخارج، إلا أن الضعيف يحدد الجهة، وهذا ما لانجده عند الزياني الذي أورد الخبر عاما، ولم يحدد الجهة التي دخل منها، وبهذا يمكن القول بأن الوباء ظهر بفاس استنادا إلى بعض الأدلة التي من بينها:

1 – رسالتان من السلطان: الأولى إلى الفقيه محمد الزعري التي قرأها قبل ابتداء الخطبة، والثانية لأحمد اليموري، والتي قرأها الخطيب محمد الزعري بعدما انتهى من الخطبة[15].

2 – التحديد الذي قدمه الضعيف للمكان الذي ظهر فيه الطاعون وهو مدينة فاس.

3 – لم تكن الفترة موسما لقدوم الحجاج حتى يقال بأن الطاعون ورد من الحدود الجزائرية كما هو معهود، وربما هذا الاعتقاد بأن الحجاج حينما يقدمون من الديار المقدسة ينقلون الطاعون إلى الجهات التي مروا بها كان هو السبب فيما ذهب إليه الزياني وغيره[16].

4 – انتقال الطاعون من فاس إلى مكناس وسلا والرباط، ثم انتقاله إلى الجنوب عن طريق الجيش الذي خرج بقيادة عياد عتيق «يوم الأحد أول يوم من ذي القعدة عام 1213... من فاس الجديد إلى ناحية آسفي»[17].

5 – لا توجد أية إشارة إلى أن الحدود الجزائرية المغربية كان بها الطاعون قبل هذه السنة أو قبل ظهوره بفاس ولو بأيام قليلة حتى نتأكد من أنه دخل من هذه الحدود، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الحدود الإسبانية.

يتضح إذن أن الطاعون ظهر بفاس يوم «السبت 10 رمضان المذكور قبل طلوع الشمس، فلما وصل (مولاي الطيب)[18] قبة السمن وجد جنازة خارجة على الباب الجديد أمامه الذي ابتناه عياد، فوقف حتى تخرج الجنازة والتفت وراءه فوجد جنازة أخرى فتطير من ذلك وتغير لونه، واشتد الطاعون في الناس[19].

بعد ما تبين أن الطاعون لم يدخل من خارج المغرب، نتساءل: ما هو سببه؟

4) **سبب طاعون 1213:** يظهر من خلال المصادر غياب ذكر السبب في هذا الطاعون إلا ما كان من رسالتي السلطان إلى الفقيه محمد الزعري كي ينبه ابن سودة الذي لم يسو بين القوي والضعيف، وكذلك استرعى على العدول على أن لا يشهدوا شهادة الزور. والرسالة الثانية التي لأحمد اليموري تطلب منه أن «ينهي أهل فاس من اشتغالهم بالرقى وأن يوجه إلى السلطان كل من ظهر فيه من الرجال والنساء»[21].

يتضح من هاتين الرسالتين أن السلطان اعتقد أن الوباء الذي أحل بأهل فاس كان سببه المنكرات التي وقعت فيهم وشرها الظلم بين الناس حتى إن قاضي فاس لم يعد يسوي بين الضعيف والقوي، وكان هذا الاعتقاد ناتجا عن إشارة بعض الأحاديث النبوية إلى الطاعون رجس أو عذاب من الله على الأمم السابقة[22].

إن هذه الإشارة من السلطة المركزية إلى أن الطاعون عذاب من الله حل بالقوم الذين أباحوا المنكرات، تدفع إلى طرح التساؤل التالي: ما الإجراءات المتبعة من السلطة للحد من انتشار الطاعون؟

5) **إجراءات السلطة:** لا تذكر المصادر المغربية أية إجراءات للحد من انتشار الطاعون بين الناس، إلا ماورد عن الرسالتين السالفتي الذكر، وذلك بعد مرور أربعة عشر يوما[23] على ظهور الطاعون في الناس. وقد ورد عند الضعيف أن السلطان أمر الجند للخروج من فاس الجديد يوم 13 ذي القعدة عام 1213 قصد القيام بحركة إلى ناحية آسفي[24]، مع العلم أنه يعلم بنهي الأحاديث النبوية عن خروج الإنسان من البلد المطعون أو الدخول إليه[25].

إذن كان بالإمكان أن ترجئ السلطة هذه الحملة إلى وقت آخر، حتى لا تنتقل العدوى إلى المناطق غير المطعونة، هذا فضلا عن فقدان المستشفيات أو حتى إن وجد بعضها، فإنه لم تكن له فاعلية في الحد من انتشار الطاعون بسبب عدم اكتشاف الدواء الصالح ضد هذا الوباء في هذه الفترة. أما فيما يخص الحجر الصحي، فقد طالب القناصلة السلطان بجعل السفن الواردة إلى طنجة تخضع لهذا الحجر خاصة في هذه الفترة فلم يمانع[26]، وكذلك شمل هذا الطلب في 22 يوليوز 1797 الأراضي الحدودية[27]. إلا أنه لم يخضع المسافرين للحجر الصحي إلا بعد وباء 1818، لأنه كان يرى أن ماقدره الله لا يمكن منعه[28]، فضلا على إيمانه بأنه «من غير الممكن الاحتراس من الدول المجاورة ترابيا»[29]، ولا ندري ما هو السبب في عدم قدرة السلطة على ضبط مناطق لحدود؟ هل السبب في ذلك هو عدم ضبط المسافرين لأن الجهة الحدودية غير مضبوطة أم مرد ذلك إلى عدم الرغبة في خلق مشاكل مع الدول المجاورة؟ ربما يكون السبب الأول هو الدافع وراء عدم إمكانية الاحتراس من الدول المجاورة.

إذن يتضح مما سبق أن الإجراءات ضد الأوبئة والطاعون كانت منعدمة تقريبا، مع العلم أن الشريعة أمرت باتخاذ الأسباب. ونظرا لانعدام الوقاية والإجراءات الضرورية يستغرق الوباء مدة طويلة في بعض الأحيان، وكذلك ينتشر انتشارا كبيرا يؤدي إلى الوفيات بالعشرات بل بالآلاف. قد يدفع هذا إلى التساؤل التالي: كم استغرقت مدة الطاعون في هذه الفترة؟.

6) المدى الزمني لطاعون 1799: لقد استغرق هذا الطاعون بفاس مدة زمنية طويلة اختلفت المصادر في تحديدها بحيث أن الزياني الذي أرخ للطاعون بسنة 1212 يجعل بداية 1213 نهاية له، وتبعه أكنسوس في ذلك، لكن الضعيف الذي أرخ له ب 10 رمضان من سنة 1213 لا يقدم لنا نهاية الوباء. لذا فمعرفة نهاية الوباء صعبة جدا، لكن بالاستئناس ببعض الإشارات الواردة في هذه المصادر، يمكن التوصل إلى معرفة نهايته، ومن ذلك ما قاله الزياني بأن السلطان أرسله إلى مراكش ليأتيه بمختلف إخوته الأمراء والكاتب محمد بن عثمان[30]، وكان آخر الأمراء مولاي الطيب الذي بعث بذخائر أخيه مولاي هشام، وفتح صناديقه وأخذ ما فيها من الحلي فضرب بالوباء[31].

لقد وقع هذا حسب الضعيف بعد 22 صفر 1214[32]. إثر هذا التاريخ أرسل من مكناس للزياني الذي كان بفاس ليلتحق به، ولن يتم هذا إلا بعد ثلاثة أيام على الأقل، أي أن الالتحاق وسماع الخبر تما في بداية شهر ربيع الأول ، وبعد ذلك، الانتقال إلى مراكش والرجوع منها إلى فاس لن يتم في أقل من شهر، لذا يمكن تحديد الرجوع إلى فاس في ربيع الثاني 1214، غير أن هناك إشارة من الضعيف إلى وفاة القائد الغازي السكيري بالطاعون في 17 رجب[33]، إلا أننا لا ندري هل طعن بفاس أم بمكناس؟ وإذا قبلنا هذا التحديد وهو شهر ربيع الثاني تكون المدة التي استغرقها الوباء ستة أشهر، وهذا يعني أن ضحايا هذا الطاعون كانوا بالمئات إن لم نقل بالآلاف، لهذا سنضطر إلى معرفة الكمية العددية للوفيات في النقطة التالية:

7) **عدد الوفيات:** سبق أن أشرنا في المقدمة إلى أن الإحصائيات من المسائل شبه المفقودة في الكتابات المغربية، لهذا من الصعوبة التخمين بعدد الوفيات من خلال قول عام مثل الذي أورده الضعيف « وكثر الوباء بفاس وفي تلك النواحي، حتى مات من الخلق ما لايحصي عددهم إلا الله تعالى »[34]. لكن بالرجوع إلى كتابات الأجانب يمكن التوصل إلى بعض الإحصائيات التقريبية، ومن ذلك ما أورده الجاسوس علي باي العباسي[35] بأن عدد سكان فاس بعد الوباء كان 60.000 نسمة[36]، ونصف السكان قضى عليه الطاعون[37].

إن قوله « ونصف السكان قضى عليه الطاعون » يوضح لنا فعلا هول هذا الطاعون، بحيث أن ستين ألف نسمة قضى عليها الطاعون في هذه المدة، عدد ليس بالهين، إلا أن السؤال المطروح: هو هل فعلا قضى الطاعون على ستين ألف من ساكنة فاس؟

إذا كان عدد ساكنة فاس وناحيتها يتجاوز المائة ألف، أو أن فاس وحدها يتجاوز عدد ساكنتها مئة ألف قبل الوباء، فالعدد منطقي لعامل المدة الزمنية التي استغرقها الطاعون بفاس، لكن إذا كان عدد ساكنة فاس قبل الوباء أقل من مائة ألف، فالعدد مبالغ فيه شيئا ما، إلا أنه من خلال إحصاء آخر قدمه القبطان الفرنسي بوريل **Burel** الذي أرسله نابليون إلى المغرب سنة 1808 وهو 80.000 نسمة[38] لساكنة فاس وحدها، يتبين أن العدد الذي قدمه علي باي لسنة 1803 غير مبالغ فيه كثيرا، هذا إذا ماقبلنا بأن عدد السكان كان يتجاوز مئة ألف نسمة، أما إذا كان يتجاوزها بكثير مثل العدد الذي أورده جاكسون **Jackson** وهو 380.000 نسمة[39]، فهنا يظهر أن العدد الذي

قدمه علي باي هزيل جدا، لكنه مقبول بالنسبة للوفيات كعدد تقريبي.

إذن يتضح مما سبق أن الوفيات في هذا الطاعون كانت بالآلاف وليس بالمئات، بحيث كما ذهب إلى ذلك الضعيف «خليت المدارس ومات الجل من فقهاء مكناس وفاس وغيرهم، فلما ضاق الحال بالناس، صار فاس لا يدخله أحد من حوزه، ولا من غيره[40]. وبسبب هذه الوضعية المتأزمة، أصبحت فاس قاعا صفصفا، لذلك قدر علي باي العدد في 60.000 نسمة، وبعد ذلك بدأ الفارون من الطاعون يرجعون إليها لما ارتفع عنها، وبذلك استرجعت فاس ما كانت عليه في السابق.

استنتاج: إن مايمكن استنتاجه من خلال دراسة للأوبئة والمجاعات التي كانت تجتاح المغرب هو عدم اتخاذ السلطة والسكان بالأسباب الضرورية، وذلك لسببين:

- حالة التخلف أو التأخر التي عرفها المغرب في الفترات الزمنية الأخيرة قبل القرنين 18 و 19.
- حالة التواكل وليس التوكل على الله.

الهوامش

1 - Ali bey; viajes por Morruecos, p. 201.

2 - Jacque Caillé; la mission du capitaine Burel au Maroc, 1808, p. 93.

3 - انظر التعليق الذي قام به سالفا دور باربير على الرقم الذي قدمه علي باي العباسي في كتابه Viajes por Morruecos, p. 201

4 - الزياني. البستان الظريف، ص. 180.

5 - الجيش العرمرم . ص. 189.

6 - تاريخ الدولة السعيدة. ص. 314.

7 - نفس المصدر، ص. 180.

8- Voir Dr Renauld P. J; "La peste de 1818 d'aprés les documents inédits, in Hesperis, 1923, T.III, 1èr trimestre, p. 13.

9 - تاريخ الضعيف . ص. 314.

10 - نفسه

11- ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري . ج. 10، ص. 180.

12 - نفس المصدر والصفحة.

13 - نفسه

14 - المصدر السابق، ص. 314.

15 - نفس المصدر والصفحة

16 - Voir Dr. Renauld; op.cit, p. 14.

17 - الضعيف . مصدر سابق، ص. 314.

18 - هو أخو السلطان مولاي سليمان الذي تولى الحكم بعد أخيه اليزيد من سنة 1722 إلى سنة 1822، وتنازل عن الحكم لابن أخيه عبد الرحمن هشام.

19 - الضعيف. مصدر سابق، ص. 314.

20 - نفسه

21 - نفسه

22 - أورد ابن حجر أن أسامة بن زيد قال، قال رسول الله ﷺ «الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل، أو على من كان قبلكم» . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، 102، ص. 183.

23 - قراءة الرسالتين على منبر القرويين يوم 24 رمضان، انظر الضعيف، م. س. ص. 314.

24 - نفســـه

25 - ورد في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلاتخرجوا منه» : صحيح البخاري، كتاب الطب، باب 30، حديث 5728.

26 - Rosenberger, Calamité, sécurité, pouvoir, le cas du Maroc 12 - 16 siècles, Revue de la Méditeranée. p. 252.

27 - Renauld P. J. "Lapeste de 1818 d'aprés de documents inédits. Hesp. Tome III, 1er trimestre, 1923, p. 16.

28 - Renouard; op. cit., p. 34.

29 -انظر المذكرة الملكية التي أوردها Renauld في المرجع السابق، ص. 34.

30 - انظر، المصدر السابق، ص. 180.

31 - الضعيف، مصدر سابق. ص. 316.

32 - تاريخ الضعيف . ص: 316.

33 - نفس المصدر. ص. 317.

34 - مصدر سابق ص. 314.

35 - هو الجاسوس الإسباني باديا إي ليبليخ ، الذي طرح على الحكومة الإسبانية فكرة القدوم إلى المغرب في مغامـرة سياسية تقضي باحتلال بعض المدن، وكان ذلك سنة 1801، وقام بالترتيبات في هذا الشأن ووصل إلى المغــرب سنة 1803، وطرد من المغرب سنة 1805، لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد منفعة : زيارة علي باي العباسي لمدينة وجدة . مجلة كلية الآداب، وجدة، 1992.

36-37 - Voir Ali bey; viajes par Morrecos, p. 201.

38 - Voir Jacques Caillé; la mission du capitaire Burel au Maroc, p. 93.

39 - Ali Bey; op. cit., note 5, p. 201.

40 - مصدر سابق. ص. 315.

جبال بني يزناسن خلال القرن 19
المعطى الديمغرافي

نـــور الديـــن المــودن
كليـــــة الآداب – وجدة –

Noureddine Mouaden

La situation démographique dans le Maroc oriental au XIX siècles.

Résumé :
Il s'agit d'une étude sur la situation démographique dans les montagnes de Beni Znasen au XIX siècle.

The 19th century demographic situation of eastern Morocco

Abstract :
This study is about the demographic situation in the Beni-Znassen mountains in the 19th century.

كنانيش: منشورات كلية الآداب – وجدة. 1999 ص. 169 ـ 177

جبال بني يزناسن خلال القرن 19 : المعطيات الديمغرافية

يتم الوقوف على عدد السكان في منطقة ما بالرجوع إلى مصادر مباشرة مثل الإحصائيات وحين تعذر ذلك يمكن الاستعانة بمصادر غير مباشرة مثل الوثائق المالية، وفي هذا الإطار إذا كانت الأبحاث الفرنسية قد استفادت في هذا المجال من مثل هذه المصادر غير المباشرة مثل سجلات الأسياد التي يدون بها بعضهم لائحة تضم مزارعيه بهدف استخلاص الضرائب، فإنه توجد كذلك وثائق تدعى بـ «الكومبوا»، وهي وثائق مالية ازدادت أهميتها انطلاقا من القرن 16م نظرا للدقة –تقريبا– التي أصبحت تمتاز بها، لكنها ليست موجهة في الأصل للمؤرخ في أول أمرها، وقد وضعت للتعريف بالطريقة التي تتوزع بها الملكية أو الطريقة التي ينظم بها المزدرع، فهي بمثابة فهرسة/ جدولة ملكيات الأرض في قرية محددة فتحدد صفة المالك وبذلك تحيل على معرفة عدد الأسر[1].

أما الدراسات الحديثة، فقد اقترحت مصطلحا متداولا منذ القرن الحادي عشر تقريبا بأوروبا وهو مصطلح «الكانون» الذي كان يشكل أساس القاعدة الضريبية، حيث تبرز اللوائح اسم الأب المسؤول عن عائلة مكونة من الأب والأم أو أحدهما بعد وفاة الواحد منهما وأبنائهم وأضاف لهم، بعض الدارسين، اثنين أو ثلاثة أفراد من الأبناء[2].

وفي هذا الإطار عرف المغرب، وفي غياب إحصائيات مباشرة للسكان، مصادر غير مباشرة يمكن الاستعانة بها في هذا المجال، من بينها في العهد السعدي «ديوان قبائل سوس»، ثم في مرحلة لاحقة وثائق «الترتيب العزيزية»، فإذا كان المصدر الأول تحدث عن «السرجة» وهي مصطلح سعدي يتكون من 75 شخصا على الأقل[3]، فإن هذا العمل لم يشمل باقي مناطق البلاد واكتفى بسوس ومكن الدارسين من الوقوف على العدد التقريبي لسكان هذه المنطقة خلال العهد السعدي، أما الترتيب والذي هو «إحصاء ما لجميع الرعية شريف ومشرف غني وفقير جندي وغيره من أزواج الحرث وما لديهم من الأنعام والخيل...»[4]، وهذا قد يفيد للوقوف على عدد الأسر وممتلكاتهم في المنطقة التي شملها الإحصاء، ثم معرفة الفئات المكونة للمجتمع وأعدادهم تقريبا.

لكن بالنسبة للمنطقة التي هي موضوع اهتمامنا لم نتوصل إلى مصادر مغربية مباشرة تمكن الباحث من تتبع التطور الديمغرافي لسكان المنطقة، وحتى محاولة التطرق للموضوع بالاعتماد على

المصادر غير المباشرة ينتابها عدد من الصعوبات، فالوثائق المالية التي تناولت الجانب الضريبي، يبدو من خلال طريقة تحديدها للضرائب المفروضة على قبائل المنطقة لا تمكن من الوقوف على عدد ولو تقريبي للكوانين أو الخيام المكونة لكل قبيلة.

وحتى في بعض الحالات النادرة التي تتيسر فيها بعض المعلومات الطفيفة، فالعملية تبدو نتائجها محدودة لظروف عدة، فمثلا حينما نتمكن من التوصل إلى تحديد المبلغ الضريبي المفروض على سكان بعض القبائل، فإن هامش الحقيقة أو إمكانية الاقتراب منها تبدو عمليا صعبة، ونسوق هنا نموذجا من خلال هذا المعطى، وهو استثناء، فهذه وثيقة تشير إلى أن « بني خالد يجمعون له مال الزكاة والأعشار ودفعوا له ثلاثة دورو لكل نفس »[5]، وكان مجمل ما على قبيلة بني خالد أن تؤديه للمخزن هو « ثمانمائة وخمس وسبعون مثقالا »[6].

إن هذه المعلومات بقدر ما هي مفيدة في المجال الديمغرافي فإنها أيضا تثير عددا من الأسئلة:

فإذا كانت عملية توزيع قيمة الواجب على السكان اعتمادا على القدر الذي تم دفع من طرف كل فرد توحي بأن عددهم في هذه الفترة كان حوالي مائتان واثنين وتسعين فردا – وهذا على اعتبار أن المثقال الواحد كان يساوي دورو واحد بحسب السعر الرسمي الذي حدد سنة 1844 [7] – فإن أول سؤال يطرح هو هل « ثلاثة دورو » تساوي ما هو مستحق بالفعل على كل فرد انطلاقا من التحديد المخزني لقيمة الواجب، أم أن العملية هي مسألة ذاتية قام بها القائد بعد أن خصم « تعويضاته »[8]؟.

ثانيا، من المتداول أن تؤدي واجبات السخرة للذي يقوم بجمعها، فهل احتسبت هنا ضمن ما هو مفروض على كل أفراد القبيلة أم لا؟.

ثالثا، هل يعني بـ « كل نفس » – وهذا بعيد الاحتمال– كل فرد كبيرا كان أو صغيرا، أم كل رب أسرة منتجا كان أم غير منتج؟، فالضريبة يجب أن تنبني على أساس أنها تقدير للواجب الشرعي المبني على المنتوج الفلاحي في البوادي[9] مثلا.

وأخيرا، وإذا كان الأمر كذلك فهل كل الأفراد قد استوفى إنتاجهم الحد الذي على أساسه يؤدون الواجب الشرعي؟.

إنها جملة من التساؤلات التي تحيط بهذا الموضوع والتي يمكن أن تجد حلا يغنينا عن الاعتماد على الكتابات الأجنبية، هاته الأخيرة ولأسباب عسكرية - استراتيجية حاولت وضع إحصاء يقترب من الحقيقة مستعملة أحيانا الخيمة أو الداز في المنطقة لتحديد أعدادها وعدد سكانها، وفي أحيان أخرى تم تركيزها على عدد المحاربين لتحديد قوة القبائل، لكن هنالك من المصادر من جمعت بين عدد «الخيام أو الدور» وعدد المحاربين من مشاة وفرسان وذلك بوعيها أن الإشارة أحيانا إلى عدد المحاربين غير كاف لتبيان العدد الإجمالي للسكان.

سجل القرن التاسع عشر عموما والفترة الممتدة من سنة 1848 حتى سنة 1908 العديد من الأزمات الديمغرافية بسبب المجاعات أو الأوبئة أو هما معا وسينضاف لهما عامل ثالث يتمثل في الحروب وأساسا التدخلات العسكرية الفرنسية، مع عدم إغفال عامل آخر وهو المرتبط بالوجود الفرنسي بالجزائر والذي أدى كما سنرى لاحقا إلى اضطراب ديمغرافي مرتبط بما أحدثه من دفع لقبائل جزائرية بأكملها نحو الأراضي المغربية وكذلك من جراء تقليصه للمجال بالنسبة للقبائل المغربية وما لكل ذلك من انعكاسات قوية على الوضع الديمغرافي الهش بالمنطقة.

فمباشرة بعد سنة 1848 ستعرف المنطقة -وذلك بشكل غير مباشر- أزمة ديمغرافية كان من ورائها وباء الكوليرا الذي ضرب الشمال الغربي للجزائر وأدى إلى هجرة سكانية نحو المغرب[10]، تلتها أزمة امتدت إلى حدود سنة 1852 تمثلت في جفاف سنة 1819-1850 الذي أضر بالمحاصيل وأحدث تطاحنات بين القبائل حول المراعي.

وكانت سنة 1851 قد سجلت حرارة مفرطة صاحبها وباء الكوليرا الذي يذكر أنه قد مس بقوة جيش الجنرال دو ماك - ماهون المرابط على الحدود[11]، إلى جانب هجوم الجيش الفرنسي بقيادة دوماك-ماهون على بني درار الذي خلف خسارة مادية قدرت من طرف فرنسا بما يقارب 40000 فرنك فرنسي[12] همت المحاصيل والدواب (1800 رأس ما بين خيول وبغال)، وفي السنة الموالية أي 1852 تعرضت مطامير بني منكوش وبني خالد للنهب من طرف الجيش الفرنسي الذي استخرج ما كان بها من قمح وشعير ونقله إلى الجزائر[13].

هذا لا يعني أن الفترة الفاصلة بين سنتي 1852 و 1859 هي فترة أمن واستقرار بل تشير التقارير الفرنسية إلى عدد من المواجهات ومن بينها مواجهة سنة 1852 و 1856، ففي سنة 1852 مثلا وخلال يوم 8 و 10 ماي أغارت الجيوش الفرنسية على بني درار وقامت بتخريب المحصول الفلاحي وقدرت الخسارة الناجمة عن ذلك بحوالي 40000 فرنك[14]، هذا إلى جانب ما تذكره التقارير عن فرار العديد من القبائل الجزائرية نحو المنطقة مع ما سنته فرنسا من قرار حق المتابعة[15]، ولعل لذلك انعكاسات على وضع سكاني بالمنطقة والتي تميزت اقتصاديا بمحدودية الإنتاج، مما سيحكم على بعض القبائل بالتحرك، كما أنه سيؤجج النزاعات المحلية التي ستترتب عنها نتائج عدة.

يبقى أن التدخلات العسكرية الفرنسية ضد القبائل المغربية التي أعلنت الجهاد ومساندة القبائل الجزائرية، وباستثناء مواجهة سنة 1859 وسنة 1908 وخصوصا ضد بني يزناسن، فإنها كانت محدودة مكانيا وزمانيا، فلم تعمم على جل قبائل المنطقة ولم تكن مستديمة بل تهم أحيانا دوارا واحدا، مما يعني أن عدد الضحايا كان محدودا مقارنة مع الأوبئة والمجاعات، التي تبقى لها انعكاسات على الاستقرار السكاني عموما وعلى الجانب السيكولوجي خصوصا الذي يرسخ فكرة عدم الاستقرار ولا يعين على البحث في تطوير الإنتاج تحسبا لفترة الأزمة.

في سنة 1859 وصلت التحرشات الفرنسية بالقبائل المغربية أوجها، واستعدت فرنسا لأكبر مواجهة لها، وخير دليل على مرامي الحملة والأهداف المتوخاة نستشفه من التقرير الذي كتبه قائد الحملة بخط يده، – وهو عبارة عن رسالة سرية وجهها لوالد ديريو (**Durrieu**) وهو ضابط سامي في الهيئة المركزية لوزارة الحرب الفرنسية – الذي يوضح لنا أن العملية لم تكن لتعني فقط عين بني مطهر وبني يزناسن بل المنطقة الشرقية بأكملها بما في ذلك وجدة، وأنها لم تكن حملة تأديبية كما صرحت بذلك التقارير الفرنسية الأخرى. وليس أدل على ذلك من شروط التهيء التي تمثلت في «مئونة لخمسة وعشرين يوما، وذلك لتموين 20 ألف رجل و 5000 فرس»، مع توفير «ما يقارب 1950 سرير في القواعد الخلفية تحسبا لما ينجم عن الحرب من جرحى» وحددت «كمية الأدوية لتكفي 16 ألف رجل»، هذا إلى جانب عدد «من الأطر الطبية والمصالح الصحية»[16].

حتما إن نتائج الحملة على سكان قبائل المنطقة كانت وخيمة، والتي كانت لا محالة قد خلفت عددا كبيرا من الضحايا، تجاوزت بمرات كثيرة النتائج التي خلفتها مواجهة سنة 1856، والتي لم يتم الاستعداد لها بنفس الشكل الذي كانت عليه حملة سنة 1859، كما أنها همت فقط أولاد بن عزة ثم بشكل جد محدود باقي بني يزناسن، وترتب عنها ستون قتيلا من بينهم الخلوفي قاضي أولاد بن عزي، مع تحرك سكاني مس تقريبا جل قبائل بني يزناسن[17].

هذا مع عدم إغفال الصدامات الداخلية بين الصفوف اللفوف أساسا وبشكل عام بين حلف أنگاد وحلف بني يزناسن وذلك خلال سنتي 1856 و 1857، مع استمرار نزوح القبائل الجزائرية من حميان وأولاد سيدي مجاهد وغيرها[18].

إذن فحملة سنة 1859 قد كانت لها آثار قوية على ساكنة المنطقة مما تكون قد خلفته من ضحايا [19]، كما أن الحملة شهدت استنزافا للقبائل من الناحية المادية. فإلى جانب السطو على ما تحتويه المراسي وحرق للقرى أي النهج العسكري الفرنسي المعروف بسياسة الأرض المحروقة، فإنه قد فرض على القبائل أداء غرامات حربية، فأدت قبائل بني يزناسن ما مقداره مليون ونصف مليون فرنك، أي بقيمة (125) مائة وخمسة وعشرين فرنكا لكل بندقية (أي محارب) ومائة فرنك لكل خيمة من خيام بني يعلى وأنكاد والزكارة.

وأعقبت هذه الأزمة فترة هدوء نسبي لعلها تكون قد سمحت باسترجاع المنطقة لساكنتها، وهذا لا يعني طبعا الهدوء التام، فالصدام بين القبائل بعضها ببعض كما أن المناوشات مع فرنسا لم تتوقف، لكن على العموم فالنتائج الناجمة عنها أقل بكثير مما تسببه الجوائح.

وتأتي مرحلة عسيرة عانت منها المنطقة ضمن مجموع البلاد امتدت من سنة 1877 إلى سنة 1885، فكانت المجاعة العامة والغلاء في الأسعار مع انحباس المطر وجياح الناس، وكانت سنة 1878 «من أشد السنين على المسلمين ... فكان فيها غلاء الأسعار... ثم عقب ذلك انحباس المطر، لم تنزل قطرة، وأجيحت الناس، وهلكت الدواب والأنعام، وعقب ذلك الجوع – المغرب كله –»[20]، لقد عم الجدب والفاقة البلاد بأكملها.

وفي السنة الموالية، أي سنة 1879 ارتفع عدد الوفيات بسبب « داء الحمى »[21]، وانحبست الأمطار، واقفرت بلادنا وانقطعت المواشي »[22] و « وجود وباء الكليرا »[23]، وكتب أهل أنكاد يشتكون من انحباس المطر وضياع المواشي نتج عنها فرار ضعاف الناس نحو « بلاد النصارى »[24].

لاشك أن نتائج القحط ونفاد مخزون المراسي يؤدي إلى ارتفاع الثمن وغلاء المعيشة في حالة وجود المواد الفلاحية وينعكس ذلك على السكان وبخاصة على « ضعاف الناس »، وينهك الجسم فلا يقوى على الصمود أمام الأمراض لتتراجع القوة القادرة على الإنتاج[25].

بعد هذه الفترة بمدة، سنة 1892، ستعاني المنطقة من آفتي الجفاف والجراد، ويتحرك السكان مجددا نحو الأراضي الجزائرية بحثا عن العمل، وقبل هذه السنة عرفت بعض المواقع أزمة ديمغرافية قوية من بينها قرية صفرو، التي اجتاحها « وباء لعله التيفويد سنة 1888، كان الناس يدعونه بـ « الوبا » فقضى على ساكنتها »[26]، مما سيحدث معه ارتباك في التوزيع السكاني ويحدث فراغا في المنطقة ينضاف إلى العوامل المادية الأخرى التي تعرقل النمو.

بعد ثلاث سنوات، أي في سنتي 1885-1896 تدخل المنطقة فترة جفاف وقحط هم البلاد بأكملها، ولا تكاد المنطقة تستعيد أنفاسها لتعاودها الأزمة، فبعد سنة فقط، أي في سنة 1897، ظهرت مجاعة كبرى وعامة أيضا استمرت إلى سنة 1899 صاحبتها بالمنطقة فتن في بني يزناسن، وأخرى قامت بأنكاد وهوجمت وجدة[27].

إن كانت بعض أسباب هذه الفتن سياسيا، فلعل الأوضاع المزرية التي عليها السكان قد ساهمت كذلك في استفحال الأزمة، ولعلنا قد نستشف أن ما علنت منه المنطقة كان أشد مما كان عليه الحال في مناطق أخرى من خلال رسالتين موجهتين من السلطان عبد العزيز إلى الطريس تتعلق الأولى « بإسعاف نواحي وجدة بالقوت حيث ارتفعت الأسعار وضاقت على الناس الأرض »[28]، والثانية « بالإعلام بتوجيه ألف مد من الشعير الواردة من العرائش لوجدة »[29].

إن اهتمام المخزن بشكل خاص بوجدة ونواحيها يبرز عمق الأزمة التي أصبحت عليها المنطقة مقارنة مع باقي المناطق، فقد أصبحت تعاني من أزمة لدرجة أن سكان هذه «الناحية لا تستقبل المحلة أكثر من ليلة واحدة لغلاء الأسعار وجدب البلاد... في 2 محرم 1330هـ/ 27 يوليوز 1892م»[30].

قد يصعب قياس تأثير كل ذلك على الجانب الديمغرافي على شكل أرقام للضحايا، لكن الأكيد هو أن نسبة التطور الديمغرافي في جبال بني يزناسن عرفت تراجعا مهما بسبب الأزمات التي كانت من بينها، والأكثر قسوة، هجومات الجيوش الفرنسية على السكان.

الهوامش

1– الموادن، ن.، الضرائب والمجتمع في الجنوب الفرنسي. مجلة كلية الآداب وجدة، عدد 5، 1995، ص ص:212-211

2– الموادن، ن.، تشكل هذه المعطيات أصل دراسة أنجزت حول العائلة تحت عنوان: «العائلة والتاريخ الديمغرافي للمغرب» مجلة كلية الآداب وجدة، عدد 6، 1996.

3– الحساني، إبراهيم، ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي، تحقيق أفا، ع. مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1988، ص14.

4– المشرفي، الحلل ... م. س. ص: 257.

5– و.خ.

6– خ.ح. كناش 62، ص15.

7– تقريــــر –Larras; in occupation du Maroc (27 octobre 1899). Arch. Vinc

8– نسوق هنا نموذجا من بين النماذج المتداولة للتحريف الذي يقع عند تحديد القيمة الضريبية المفروضة على السكان فقد أشارت إحدى التقارير الفرنسية أن أهل أنكاد رفضوا أداء الأعشار المفروضة عليهم من جراء حرثهم لأراضيهم خارج الحدود التي سطرتها المعاهدة الفرنسية المغربية، وذلك بدعوى أن الشيخ علي ولد رمضان يزيد من مساحة الأرض المحروثة، وازداد رفضهم حينما أكدوا أنهم لن يؤدوا إلا ما هو مسجل في اللائحة، لكن علي ولد رمضان رفض إظهار المستند. تقرير أورده فوانو ضمن مقاله:

Une phase curieuse des rapports des autorités algériennes avec l'amalat d'oujda (1873 - 1874) R.A. 1922.pp.157-158.

9– في هذا الصدد أشار جرمان عياش في مؤلفه «جوانب...» أن المخزن قد تخلى عن اعتماد الإنتاج الحقيقي للأرض والماشية كأساس لتحديد الواجب الشرعي، وذلك منذ حرب تطوان.

عياش، ج، جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860. مطبوعات نعهد الدروس العليا المغربية، الرباط، 1959، ص20.

10– تم الحصول على عدد الخيام بتقسيم عدد السكان على خمسة، وذلك لاعتماد بعض المصادر على قاعدة معدل كل خيمة هو خمسة أفراد.

11– الأرقام المسجلة هي بالنسب المئوية: 3.7 في المائة...

12– Ali Bey; op;cit., p.318 –

13– Trinthon، م.س. ص115.

14– Voinot, Les prodomes de la campagne de 1852 contre les Beni Snassen. R.A. 1913 p:343

15– نفسه، ص383.

16- برحاب، عكاشة: شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873 - 1912. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية 1989. ص 132.

17- Arch.Vin -

18- Voinot, prodomes... op.cit., p.315 -

19- رسالة شخصية من De Martimprey إلى Durrieu وهو والد الضابط الذي قاد الحملة الموجهة لعين بني مطهر Arch. Vin. N ؛1-29.

20-- التقارير السرية المرفقة لمقال:

Voinot; Les actes d'hostilités des émigrés et de marocains surtout les Béni Snassen., R.A. 1914, p.270 à la p.328

21- من المرجح أن تكون هذه الحملة قد تم التنسيق لها، ولو بشكل غير رسمي على الأقل -ولو لم تكشف عنه الوثائق لحد الساعة -مع إسبانيا في حربها ضد المغرب أي حرب تطوان، كما أن طريقة الاستعداد للحملة يدل على أن العملية كانت بهدف الاحتلال النهائي لشرق المغرب على الأقل.

22- Voinot, Le développement et les résultats de la crise de 1859 dans les confins algérotrim, 1918 pp. 48- 49- 50-51. e et 4e 296- 297, 3l marocain R. A. N.

23- نفسـه

24- وردت في هذا الإطار إشارة هامشية ومتأخرة لوثيقة أعيد نسخها بعد أن مزق الرسم الأصلي ومواضيعها تفيد مناحي شتى من بينها وفاة شخص تعتبر عائلته أن سبب ذلك هو الجرح الناتج عن ضربة لابن عمه ويؤكد الطرف الآخر أن السبب لم يكن الجرح لأنه شفي منه بل توفي بسبب الطاعون. و.خ. محرم 1279هـ /1892م. يرجح أن يكون وقع هذه الأزمة محدودا، حيث لم يمس عددا كبيرا من السكان.

25- Rinn L. Marabouts et Khouan Etude de l'Islam en Algerie. A. Jourdan Alger 1884. p. 863.

26- الناصري، م.س. ج9. ص164.

27- خ.ت. محفظة 72/70، جواب إلى العامل الطريس، 8 صفر 1279 هـ/ 1 فبراير 1879م.

28- خ.ح. محفظة 11، رسالة من قائد المهايا 4 صفر 1279هـ / 1 يناير 1880م.

29-خ.ت. محفظة 102/70 رسالة إلى الطريس. 23 محرم 1297 هـ/ 1 يونيو 1880م.

30- خ. ح. محفظة 14 بتاريخ 10 صفر 1297 هـ / 24 يناير 1880 م.

التطور السكاني في قبائل آيت واوزكيت

تحت الحماية الفرنسية

إبراهيـــم ياســـين

كليـــة الآداب – المحمدية –

Ibrahim Yassin

Impact de « l'intervention » des Français dans les pays des Aït wawzguit (Sud du Grand Atlas) sur la croissance démographique.

Résumé :

Tenter de discuter les données émises par quelques statistiques et documents et d'études françaises sur l'évolution de la démographie au Maroc pendant le protectorat. Le cas de Ait wawzguit (le sud du Haut Atlas) ·

Impact of the French penetration in the Ait Wawzgit country (south of the Great Atlas) on demographic growth

Abstract :

The paper discusses data provided by censuses, documents and French studies on the protectorate and, among other reasons, economy and demographic evolution in this country during the safety that explain such evolution.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 181 - 193

التطور السكاني في قبائل أيت واوزكيت تحت الحماية الفرنسية

تتكون مجموعة قبائل أيت واوزكيت من تسع عشرة قبيلة تمتد أراضيها من قمم أطلس مراكش شمالا إلى جنوب جبل سيروا، ومن حدود قبيلة وارزازات شرقا إلى حدود وادي نفيس غربا.

1 - تطور عدد السكان

ويتناول هذا الموضوع تطور عدد سكان هذه القبائل خلال فترة الحماية، والعوامل المؤثرة فيه، استنادا إلى الإحصاءات التي وفرتها إدارة الحماية الفرنسية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور عدد سكان قبائل أيت واوزكيت بين سنتي 1918 و 1947.

القبيلة	1918	1921	1931	33/32	1936	1947
إيخزامن	1600	1700	943	735	1299	2200
أيت ماغليف	750	-	388	490	989	1765
أيت واغرضا	975	-	-	1040	1489	1910
أيت سمگان	1000	-	-	550	935	1830
أيت تامسطينت	1000	1010	710	665	1581	2882
أيت تاماسين	1300	1055	571	1245	1004	1610
تيديلي	3050	-	2635	3790	6550	7480
تيزكي نوزاليم	625	-	311	935	1720	1874
أيت زينب	2400	2525	1584	3230	5550	9175
إعيني	400	640	700	395	962	
أيت توايا	875	910	444	1230	1215	
أزيلال	5300	5000	4262	4545	4782	9387
أيت لتي	750	-	240	630	529	1993
إنماراغت	700	555	650	860	697	
أيت عثمان	1575	-	2021	1725	1545	2271
أيت أوبيال	950	-	1209	1350	1131	1604
إيد ويلون	-	-	189	390	341	819
تيفنوت	2675	-	2250	6200	5425	10777
زاگموزن	1875	-	1327	2140	1668	2558
المجموع العام	27800	(30000)	20434	32335	39412	60136

(انظر مصادر الجدول وتدقيقات حول الأرقام الواردة به في الهامش)[1].

يحتوي هذا الجدول على أرقام الإحصاءات والتقديرات الرسمية المتعلقة بتطور عدد سكان قبائل أيت واوزگيت بين سنتي 1918 و 1947، ويتضمن أرقاما تدخل في إطار إحصاءات عامة لسكان المغرب لسنوات 1931 و 1936 و 1947. أما بقية الأرقام فإنها جمعت في إطار إحصاءات خاصة أنجزها بعض ضباط الشؤون الأهلية.

وأول ما يثير الانتباه في هذا الجدول أن إحصاء سنة 1931 سجل أدنى عدد وصل إليه سكان بلاد أيت واوزگيت بالمقارنة مع الإحصاءات التي سبقته أو التي جاءت بعده، حيث نزل مجموع السكان إلى حوالي عشرين ألفا، بعد أن قدر سنة 1918 بما يقرب من ثلاثين ألفا، وبعد سنة واحدة تقريبا كشف الإحصاء الذي تلاه عن ارتفاع عدد السكان إلى أكثر من اثنين وثلاثين ألفا.

وقد وصل الانخفاض في إحصاء 1931 بالنسبة لبعض القبائل، مثل تاماسين وتيزگي نوزاليم وأيت لتي، إلى أكثر من النصف مقارنة بعدد سكانها سنة 1918. ومما يدل على أن هذا الانخفاض جاء نتيجة للنقص الذي طبع إحصاء سنة 1931، أنه لم يشمل في قبيلة تيفنوت سوى خمس فرق من بين خمس عشرة فرقة التي تشكل القبيلة.

ويظهر بصفة عامة أن ضعف علاقة القبائل بالفرنسيين في تلك الفترة هو الذي أثر على نتائج الإحصاء فيها، نتيجة لإخفاء المعلومات الحقيقية من جانب رجال القائد حمو المزواري (الگلاوي)[2]، لطمس معالم حجم الجبايات التي كانوا يقتطعونها من هؤلاء السكان، ونتيجة لإخفاء السكان أنفسهم لعددهم الحقيقي، تحسبا لاستعمال الإحصاء وسيلة لفرض جبايات جديدة أو للتجنيد.

وقد اعتبر القبطان ماركيي (**Marquilly**) قبائل أيت واوزگيت، بعد جولته بها سنة 1921، «أهم تجمع» في منطقة حكم القائد حمو المزواري وفي جنوب أطلس مراكش بكامله[3]. واعتمد كمصدر لمعلوماته لتقدير عدد «الكوانين» في القبائل الثمانية التي مر بها[4]، على شيوخ وأعيان تلك الفرق والقبائل، وعلى مساعدة بعض رجال القائد فيها[5].

وكانت هذه هي الطريقة المتبعة في جمع المعلومات الإحصائية المتنوعة في هذه المناطق، قبل الإحصاء العام لسنة 1936؛ حيث كان شيوخ الفرق أو القبائل هم مصدر المعلومات عن عدد «الكوانين» أو عدد الأفراد. وقد أرجع الضابط مايي (**Maillet**) الذي رافق «حرْكة» گلاوة ضد قبيلتي إيزناگن وإيسكتان سنة 1918، ضعف هذه الطريقة إلى عادة استثناء «كوانين» الشرفاء

والمرابطين من الإحصاء لأنها لاتؤدي الضرائب، وإلى عدم دقة وحدة «الكانون» المستعملة في الإحصاء. وذكر أن متوسط عدد أفراد «الكانون» الواحد في المناطق الفقيرة كان يتراوح في العادة بين أربعة وخمسة نفوس، أما في المناطق الأغنى فكان يتجاوز مابين ستة وسبعة نفوس. وخلص إلى أن هذه العيوب لاتنتج عنها المبالغة في عدد السكان، بل بالعكس، تجعل التقديرات أقل من الحقيقة[6].

وبحث القبطان دي لاپورط دي ڤو (**De la porte des vaux**) رئيس «ملحقة تاليوين»، مسألة «الكانون» كوحدة للإحصاء، استنادا إلى إحصاء سكان الحوض الأعلى لوادي سوس سنة 1946، فصنف «الكانون العادي»[7] إلى ثلاثة أنواع: العائلة الكبيرة التي تتكون من أسر صغيرة غير منفصلة والأفراد غير المتزوجين الذين يعيشون كلهم في دار واحدة؛ ثم الأسرة الصغيرة التي تعيش منفصلة في دارها[8]؛ وأخيرا الفرد الواحد إذا كان يعيش منفصلا في داره. واستنتج بدوره أن معدل عدد أفراد «الكانون العادي» في قبائل تلك الناحية، كان يتراوح بين أربعة وخمسة أفراد[9]. ويتضح من ذلك أن القاعدة في تحديد «الكانون» كانت هي الوحدة السكنية، مما يجعل هذه الوحدة صالحة لإحصاء السكنى أكثر مما هي صالحة لإحصاء السكان[10].

ولاحظ الضابط المذكور أن الزيادات التي تكشف عنها إحصاءات السكان في الحوض الأعلى لوادي سوس بعد إحصاء سنة 1931، «لم تكن ناتجة عن تجاوز عدد الولادات لعدد الوفيات إلا في حدود قليلة جدا». وأرجع الأسباب الحقيقية لتلك الزيادات إلى التخلص التدريجي من أخطاء الإحصاءات الأولى وضبط المعلومات التي تعوّد السكان إخفاءها لأسباب مختلفة، وكذلك إلى عودة عدد من الأسر – التي هاجرت من قبل فرارا من الاضطرابات ومن ثقل جبايات المزوارين – إلى قبائلها بعد إقامة مكتب الشؤون الأهلية بقرية تاليوين – جنوب أيت واوزگيت –، وهي عودة لم تمس بعد سنة 1930 إلا نسبة قليلة من هؤلاء الفارين[11]. ولخص مصادر تلك الأخطاء في الهجرة، وإخفاء السكان للمعلومات خوفا من استعمالها لفرض الجبايات أو للتجنيد والتسخير القسريين. ولاحظ أن سلوك إخفاء المعلومات لم يتراجع إلا بالتدريج إلا بعد أن صار الإحصاء قاعدة لتوزيع السكر – خلال الحرب العالمية الثانية –، كما أن الخلفاء والشيوخ والمقدمين المكلفين عادة بالإحصاء، لم يفكروا أبدا في إحصاء الأشخاص الحديثي الإقامة بالقبيلة، ولا خدام البيوت ولا المسنين والمعطوبين والنساء الوحيدات والأطفال الرضع[12].

إن شهادتي كاريي ودي لابورط تؤكد عدم توفر شروط الدقة في الإحصاءات الفرنسية للسكان، وخاصة منها تلك التي جرت قبل الحرب العالمية الثانية[13]. ولكن ما نستخلصه منهما إجمالا، هو أن العدد الحقيقي للسكان كان أكبر مما جاءت به الإحصاءات الرسمية.

وتؤكد تلك الشهادات ما ذهب إليه علال الفاسي الذي اعتبر الإحصاءات التي تعاقبت على المغرب بعد الحرب العالمية الأولى «مجرد فرضيات» يُعتمد فيها على ارتفاع نسب السكر المستهلك. واعتبر أن الفرنسيين لم يقوموا بأي إحصاء تصدق عليه الطرق الحديثة. ولكنه انطلق في نقده من أن عدد سكان المغرب كان قبل الحماية أربعة عشر مليونا[14].

وعضد الأمريكي روم لاندو ما ذهب إليه علال الفاسي، ملاحظا أن الأرقام التي كانت تنشرها الإدارة الفرنسية لايمكن اعتبارها حقائق، بسبب غياب الوسائل الدقيقة لجمع المعلومات، وبسبب الغاية الدعائية من نشر تلك الأرقام، وهي إظهار التقدم الكبير الذي طرأ على الأحوال المعيشية لسكان البلاد تحت ظلها، بادعاء انتقال عدد السكان من ثلاثة ملايين إلى تسعة بين سنتي 1912 و 1950[15].

وأضاف الباحث ألبير عياش إلى نقائص الإحصاءات الفرنسية في المغرب، غياب الحالة المدنية التي لم يُلزم بها المغاربة إلا بعد سنة 1950، وقلة عدد المكلفين بالإحصاء وضعف كفاءتهم، فضلا عن فقدان السكان للثقة في أهداف الإحصاء[16].

وهكذا يظهر أن الأسباب الأساسية لفساد الإحصاءات الفرنسية لسكان المغرب عامة، وفي بلاد أيت واوزگيت بالخصوص، كانت تعود إما إلى افتقادها لشروط الدقة، أو إلى خوف السكان من آثارها السلبية المحتملة، أو إلى تأثرها بالغاية الدعائية التي كانت وراء إنجازها، أو لهذه الأسباب مجتمعة.

وعند القيام بمقارنة بين مجموع سكان قبائل أيت واوزگيت حسب إحصاء سنة 1918 بمجموعهم حسب إحصاء سنة 1936، – وهو أول إحصاء جرى بعد الانتهاء من إخضاع جنوب المغرب بكامله للحماية – نلاحظ أنهم انتقلوا من 27800 نسمة إلى 39412، محققين زيادة سنوية بلغ معدلها 645 نسمة، وهو مايعادل نسبة 2.32٪.

وعندما نقوم بنفس المقارنة، على مستوى كل قبيلة، نلاحظ أن عدد سكان بعضها عرف تراجعا واضحا؛ فقبائل إيخزامن وأيت سمگان وتاماسين وأزيلال وأيت لتي وإينماراغت وأيت

عثمان وزاگموزن، لم يبق عدد سكانها سنة 1936، حتى عند المستوى الذي كان عليه سنة 1918.

وقد لاحظ الضابط ماركيي ظاهرة انخفاض عدد السكان على مستوى بعض القرى التي زارها مثل قرية إينديوت بقبيلة تاماسين، التي لم يجد بها غير ستة «كوانين» عند مروره بها عام 1921، وذكر له السكان أنها كانت تأوي عشرين «كانونا» من قبل[17]، وسجل ملاحظة مشابهة بقبيلة تيديلي.

وقد أظهر إحصاء سنة 1936 أن عدد سكان قبيلة إيخزامن كان أقل مما كان عليه سنة 1921 عندما زارها ماركيي. وقد دُهش للعدد الكبير من الأطفال الذين شاهدهم في قرية أماسين بها، – وكانت تضم تسعين «كانونا» –، فأخبره بعض المتفكهين بأن ذلك يعود إلى شدة برد المنطقة في فصل يدوم نصف السنة[18]. ويمكن ملاحظة نفس التطور على مستوى كثافة السكان.

2 – تطور كثافة السكان

قدر الكولونيل شاردون – حاكم إقليم وارزازات – مساحة القبائل التابعة «لملحقة وارزازات»، وكانت تشمل كل القبائل الخاضعة للمزواريين جنوب أطلس مراكش، بـ 12700 كلم2، – وتمثل قبائل أيت واوزگيت بشكل ظاهر، أقل من نصف مساحتها –، وقدر كثافة السكان بمجموع قبائل «الملحقة» بـ 9.01/ كلم2[19]. وقدر دي لاپورط مساحة قبائل الحوض الأعلى لوادي سوس بحوالي 4600 كلم2، ومعدل كثافة سكانها بـ 13/ كلم21 سنة 1946[20].

السنوات	الكثافة / كلم2
1918	5.15
1921	5.55
1931	3.78
1933 / 1932	6.00
1936	7.30
1947	11.14

وإذا انطلقنا من تقدير مساحة قبائل أيت واوزگيت بخمسة آلاف وأربعمائة كلم^2 – اعتمادا على الخرائط الطبوغرافية ذات المقياس 1 : 100000[21]– فإن المعطيات الواردة في الجدول رقم 1 تتيح لنا تقدير تطور كثافة سكانها بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية، على الشكل الموضح في الجدول رقم 2:

جدول رقم 2: تطور معدل كثافة السكان في قبائل أيت واوزگيت بين 1918 و 1947.

إن تطور الكثافة حسب الجدول رقم 2، يظهر تزايدا في الكثافة بلغ خلال ما يقارب ثلاثين عاما أكثر من الضعف بانتقاله من 5.15 / كلم^2 سنة 1918، إلى 11.14 / كلم^2 سنة 1947. ولكنه يؤكد في الوقت نفسه الاضطراب الذي عرفه نمو السكان بفعل العوامل السياسية والاقتصادية، ويؤكد كذلك اضطراب الإحصاءات السكانية التي جرت في ظروف غير ملائمة وبوسائل وطرق غير فعالة؛ فلا يمكن فهم نزول معدل الكثافة سنة 1931، إلى 3.78 / كلم^2، بعد أن كان قد بلغ 5.15 /كلم^2 سنة 1918، ثم عودة هذا المعدل إلى الارتفاع بعد سنة واحدة إلى 6 / كلم^2، إلا في إطار هذا الاضطراب المزدوج.

ومن جهة أخرى يكشف هذا الجدول عن ظاهرة ضعف معدل كثافة السكان بصفة عامة، وهو أمر طبيعي في مثل هذه الجهات نظرا لاتساع الأراضي الخالية غير الصالحة للزراعة[22]؛ فسكان بلاد أيت واوزگيت يتجمعون في قرى مركزة على جوانب الأودية أو عند منابع الماء، وتوجد بعض القرى على ارتفاع يتجاوز 2000 متر عن مستوى سطح البحر، ولانجد بعض المنازل المنعزلة إلا نادرا.

ويتفاوت عدد سكان القرى تفاوتا كبيرا، حيث توجد قرى لايزيد عدد الأسر بها عن عدد أصابع اليد الواحدة، وتوجد أخرى تتجاوز مائة «كانون». وتمثل القرى التي يزيد عدد سكانها عن مائتي «كانون» 10 ٪ من مجموع عدد القرى، وتضم ربع مجموع السكان. وتشكل كل تسع قرى في المعدل، فرقة واحدة تضم كمتوسط 843 نسمة[23].

وهكذا فإنه ليس من الصعب، استنادا إلى المعطيات المذكورة أعلاه، استخلاص المنحى العام الذي اتخذه تطور عدد سكان قبائل أيت واوزگيت طوال نصف قرن تقريبا، وهو منحى يتراوح بين التراجع البيّن، وبين الزيادة الضعيفة.

وقد ذهب القبطان دي لاپورط إلى أن عدد سكان قبائل أيت واوزگيت الغربية، كان وفق إحصاء سنة 1946، يقل عن عددهم في بداية القرن بأزيد من الثلث، طبقا لروايات بعض المسنين الذين استجوبهم.

ويبرز مثال قبيلتي زاگموزن وأيت عثمان هذه الظاهرة بنسبة أكثر اعتدالا؛ فقد انخفض عدد سكانهما بين سنتي 1900 و 1946، بحوالي 10 ٪ بالنسبة للقبيلة الأولى، و14 ٪ بالنسبة للقبيلة الثانية[24]. وقد فسر الضابط المذكور التسارع الذي عرفه تراجع عدد السكان في قبائل أيت واوزگيت الغربية، بين سنتي 1907 و 1930، بتأثير انفراد المزواريين بحكمها في المرحلة التي سبقت وضع هذه القبائل تحت «المراقبة» الفرنسية[25]. وكان روبير مونطاني قد سجل سنة 1925، اتساع حركة الهجرة من قبائل أيت واوزگيت منذ بداية القرن لنفس الأسباب[26].

وحسب منطق هذين الضابطين، فإن المسؤولية الأساسية في تراجع عدد السكان تقع على أساليب المزواريين في الحكم، ولم يتوقف هذا التراجع في نظرهما إلا بعد وضع تلك القبائل تحت «مراقبة» الإدارة الفرنسية. ولكن أساليب المزواريين في الحكم لاتكفي وحدها لتفسير ذلك التراجع؛ فضعف نسبة نمو سكان بلاد أيت ووازگيت عموما يعود إلى تظافر أسباب سياسية واقتصادية وصحية، تؤدي مجتمعة إلى الهجرة أو إلى الوفاة بنسبة لم تستطع وتيرة التزايد الطبيعي تعويضها إلا في حدود ضعيفة.

وهكذا فإن الهجرة من القبيلة أو العودة إليها كانت سببا من الأسباب الرئيسة في التقلبات التي عرفها عدد السكان، وكثيرا ما كانت نسبة المهاجرين تتعدى نسبة الزيادة الطبيعية في عدد السكان.

ويظهر أن قحط سنة 1936 كان مسؤولا بنسبة كبيرة عن انخفاض عدد سكان قبائل أيت واوزگيت الغربية بالخصوص، كما يظهر ذلك إذا قارنا أرقام إحصاء سنة 1936 بالإحصاء الخاص الذي قام به مكتب تاليوين خلال سنتي 1932 و 1933. (انظر الجدول رقم 1) وكانت نتائج جهود

الإدارة الفرنسية فيما يتعلق بمحاربة آثار القحط، أقل بكثير مما توحي إليه تقاريرها. ويضاف إلى ذلك ضحايا الأوبئة المعدية والأمراض الأخرى المختلفة، التي لم تكن الوسائل المتواضعة التي وفرتها الإدارة الفرنسية، والجهود التي بذلتها المصالح الصحية، قادرة على التغلب بشكل تام على آثارها[27].

ومهما كانت أهمية العوامل المذكورة أعلاه في مجموعها، فإن السبب الأساس في ذلك يعود بالخصوص إلى النسبة العالية لوفيات الأطفال، فقد كان نصف المواليد يموتون خلال السنة الأولى بعد ولادتهم. ولم يكن معدل عدد الأطفال للكانون الواحد في الحوض الأعلى لوادي سوس، يتجاوز 2.27 سنة 1946. وهو معدل مجموعة ضعيفة التزايد[28]. وهذا مقياس آخر يكشف ضعف فعالية الجهود الصحية الفرنسية، ويكشف كذلك ضعف استعداد السكان للاستفادة من تلك الجهود.

ومن مظاهر التأثير الفرنسي في تشكيل ديمغرافية هذه الجهات، بداية استقرار الأوربيين في بعض النقط بجنوب أطلس مراكش. وقد أظهر إحصاء سنة 1936 أن عدد المستقرين منهم «بملحقة وارزازات» بلغ 216 شخص[29]. لا شك أن القسم الأكبر منهم كان ملحقا بالأنشطة المتصلة باستغلال مناجم المنغنيز بإيميني وأيت توايا، زيادة على الموظفين العسكريين والمدنيين العاملين في مختلف المكاتب والمجالات. وبالإضافة إلى هؤلاء كان عدد متزايد الأهمية من أفواج الأوربيين يزور المنطقة بدافع حب الاستكشاف والسياحة وأغراض أخرى متنوعة؛ ففي عام 1939 كان يتردد على مكتب وارزازات في كل فصل من فصول السنة، ما لا يقل عن ألفي زائر أوربي[30].

وهكذا يتضح من دراسة تطور عدد السكان ببلاد أيت واوزگيت أن دخول الفرنسيين إليها أدى إلى التخفيف من أثر العوامل السياسية الطاردة للسكان دون القضاء عليها بشكل نهائي، وبالمقابل خلق الحضور الفرنسي في هذه البلاد عوامل جديدة كان لها أكبر الأثر على ديمغرافية المنطقة، كانت الهجرة هي أبرز مظاهره. كما يتضح أن الجهود الصحية الفرنسية لم تؤد إلى تقليص يذكر لنسبة الوفيات بين الأطفال، ولم يكن لجهود الإدارة الفرنسية تأثير على حدة موجات الجفاف أو ندرة الماء بصفة عامة. ومع كل ذلك فإن عدد السكان في بلاد أيت واوزگيت قد تضاعف مرة واحدة على الأقل تحت الحماية الفرنسية.

1) مصادر الجدول رقم: 1.

- إحصاء 1918:

- Maillet, Opération de Harka chez les Zenaga et Sektana, et tournée de reconnaissance en pays Glaoua, mars-juin 1918, 25 août 1918, S. H. A. T. - 3h 452, pp. 35 - 36.

- إحصاء 1921:

- Cap. M. Marquilly, Rapport de reconnaissance au Siroua: Les Aït Waouzguit, Mission Glaoua, S. R. 1 nov. 1921, A. D. N. Ma. 435. pp. 12 - 30.
Cap. M. Marquilly, Rapport de reconnaissance de Telouat au Ouarzazat par Tamdakht Aït ben haddou et Tikirt, Mission Glaoua, 15 sep. 1921, A. D. N.-Ma. 435, pp. 38 - 39.

- إحصاء 1931:

- Protectorat, Résultats statistiques du recensement de la population de la zone française de l'Empire chérifien, effectué le 8 mars 1931, Rabat 1932, Bibliothèque du ministère du plan, pp. 388 - 400.

- إحصاء 1932 - 1933:

- Annexe d'Ouarzazat, S. A. L., Fiches de tribus Aït Waouzguit, 1932 - 1933, A. D. N.-Maroc 400.

- إحصاء 1936:

-Protectorat, Répértoire alphabétique des agglomérations de la zone française de l'empire cherifien, d'aprés les résultas du recensement quinquenal du 8 mars 1936, Rabat 1941, pp. 254 - 276.

- إحصاء 1946 - 1947:

- Dénombrement général de la population de la zone française de l'Empiere chérifien, effectué le 1er mars 1947, Bibliothèque du plan, pp. 10 - 41.
- Cap. De la porte des vaux, Les Aït Waouzguit de la vallée de Zagmouzne, C. H. E. A. M. N 843, Janv. 1946, B. G. R, p. 30.
- Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères du haut Sous, C. H. E. A. M. N 991, Nov.- Déc. 1946, B. G. R., Annexe p. l.

تدقيقات حول الجدول:

- وردت أرقام إحصاءي 1918 و 1921، محسوبة بالكوانين باستثناء قبيلة أيت زينب، وكذلك أرقام إحصاء32/1933، وقد جرى تحويلها إلى أفراد بمضاعفتها خمس مرات.

- تنقص إحصاء سنة 1921 أرقام عشر قبائل، وماركيي هو الذي قدر مجموع سكان بلاد أيت واوزگيت بما لايقل عن ثلاثين إلى أربعين ألفا، ولذلك أوردنا رقم ثلاثين ألفا كمجموع للسكان بالنسبة لهذا الإحصاء.
- Cap. M. Marquilly, Rapport de reconnaissance au Siroua, op. cit., p. 2.

ونقص إحصاء سنة 1931 أرقام قبيلتي أيت سمگان وأيت واغرضا فقط.

- أحصي سكان قبيلة إينماراغت سنة 1947 ضمن قبيلة أيت لتي.

- اقتصر إحصاء سكان قبيلة تيفنوت سنة 1931 على خمس فرق من مجموع 15 فرقة، وقد ضمت هذه الفرق الخمس في إحصاء 1936 حوالي نصف مجموع سكان القبيلة.

- أحصي سكان قبيلتي إيمني وأيت توايا سنة 1947 ضمن سكان قبيلة أيت زينب.

2 – القائد حمو المزراوي هو ابن أخ باشا مراكش التهامي المزواري (الگلاوي)، أسندت إليه قيادة قبائل أيت واوزگيت وغيرها من القبائل التابعة للعائلة المزوارية جنوب أطلس مراكش سنة 1918. وقد توفي عام 1934.

3 – Cap. M. Marquilly, Rapport de reconnaissance au siroua, op. cit., p. 2.

4 – هذه القبائل هي: إيميني وأيت زينب وأيت توايا وتامسين وإيخزامن وأزيلال وإينماراغت وتيديلي وتامسطينت.

5 – Cap. M. Marquilly Rapport de reconnaissance de Teloua, op. cit., pp. 38 - 39.

- Cap. M. Marquilly Rapport de reconnaissance au Siroua, op. cit., pp. 11-31

6 – Maillet, op. cit., p. 32.

7 – كان هذا الإحصاء يجري ضمن الإحصاء العام الذي انتهى سنة 1947.

وقد ميز دي لابورط «الكانون العادي» عن «الكانون المخزني» القديم الذي كان يقدر بستة كوانين عادية، متوسط كل منها خمسة أفراد، ويجند ستة محاربين.

8 – استعمل مصطلح «الأسرة» هنا بمعنى النواة التي تتكون من أب وأم وأبنائهما فحسب، تمييزا لها عن العائلة الكبيرة التي تتكون من مجموعة الأسر والأقارب التي تعود إلى أب واحد، وتعيش في بيت واحد.

9 – Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., pp. 32 - 33.

10 – استنتج دي لابورط من دراسته حول «القبائل البربرية لسوس الأعلى» أن عدد الخاضعين للجباية يمثلون خمس عدد السكان، علما بأن المرابطين والشرفاء كانوا مستثنين من الجباية. واقترح كقاعدة لاستخراج العدد الإجمالي للسكان عند معرفة عدد المجندين في قبيلة معينة، مضاعفة عدد المجندين خمس مرات، انطلاقا من أن عدد الخاضعين للجباية هم أنفسهم عدد القادرين على حمل السلاح. ولم ينتبه إلى أن المسنين والمعطوبين لا يستثنون من الجباية. ومع ذلك فإن هذه القاعدة تظهر أكثر اعتدالا من غيرها، لأنها تقوم على المطابقة بين عدد القادرين على حمل السلاح وعدد الكوانين العادية.

- Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., p. 34

11 – Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., pp. 39 et 41 .

كانت الإحصاءات الرسمية تتوالى كل خمس سنوات بين سنة 1921 و1936. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية نظم إحصاء جديد، هو الذي اعتمد عليه دي لابورط في دراسته.

- Bull. de Rens., Région de Marrakech, S. A. I., 15 - 31 mars 1936, B. G. R.

- Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., introduction.

12 – Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit.,p. 39.

13 - Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., introduction.

14 – علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى. طنجة ،(د . ت.) ،ص. 80 - 81.

15 – روم لاندو: تاريخ الغرب في القرن العشرين. تعريب نيقولا زيادة : بيروت، 1963، ص. 24 - 25.

وقدرت الإقامة العامة، عدد سكان المغرب عام 1917 بأزيد من خمسة ملايين نسمة.

- Résidence générale, Juillet 1917, A. D. N. - Maroc 49.

أما الإحصاءات الرسمية فأفادت أن هذا العدد كان يبلغ سنة 1921: 000 372 5، وسنة 1926: 004 6820 ، وسنة 1931: خمسة ملايين، وسنة 1936: 000 881 5، وسنة 1947: ثمانية ملايين. – ألبير عياش : المغرب والاستعمار. م. م.، ص. 327.

16 – المصدر نفسه ، ص.326 - 327.

17 – ادعى الرحالة لويس جانتيي (L. Gentil) عند مروره بنفس القرية سنة 1905، أنها كانت تعد مائة وخمسين كانونا؛ وقد اتسمت الأرقام التي سجلها هذا الرحالة عن عدد كوانين القرى التي مر بها في تلك الرحلة بمبالغات واضحة، فبالإضافة إلى هذا المثال، ذكر أن قرية تاشوكشت بقبيلة إيخزامن كانت تضم مائتي كانون في تلك الفترة. ولم يحص ماركيي ، عندما مر بها بعد ستة عشر عاما، سوى أربعين كانونا، ولم يسجل بها في إحصاء سنة 1936 سوى ستين كانونا. ولا شك أن وضعية هذا الرحالة ،كجاسوس متخف في ثياب يهودي ، لم تسمح له بتدقيق معلوماته.

- L. Gentil, Dans le Bled es Siba, Exploration au Maroc, Mission de SEGONZAC, Paris 1906, p. 31.
- Cap. M. Marquilly Rapport de reconnaissance au Siroua, op. cit., pp. 21.

18 - Cap. M. Marquilly Rapport de reconnaissance au Siroua, op. cit., pp. 18 et 22 et 28.

19 - Col. Chardon, chef du territoire d'Ouarzazat, Considérations générales sur le territoire d'Ouarzazat, S. A. I.,5 juin 1936, A. D. N. - Maroc 400.

20 - Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., p. - 30.

21 - Direction de la conservation fonciere et des travaux topographiques, Division de la carte-Rabat, Carte du Maroc 1: 100 000, Cartes d'Oukaïmeden-Toubkal, de Telouat, de Taliwine et de Tazenakht, 1972.

22 - Maillet, op. cit., p. 32.
- J. Dresh et J. de Lepiney, Le massif du Tobkal, 3 ème éd. Casablanca 1993, pp. 55 -56.

23 - Protectora, Répértoire alphabétique, op. cit. pp. 254 - 276.
Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., pp. 30 - 32.

24 - Cap. De la porte des vaux, Les Aït Warguit, op. cit. pp. 41 - 43.

25- Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., pp. 39 - 41.

26- R. Montagne, Les berbères et le makhzen dans le Sud du Maroc, 447.

27- Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., p. 35.

Cap. De la porte des vaux, Les Aït Waouzguit, op. cit., p.31.

28- Cap. De la porte des vaux, Les tribus berbères, op. cit., p.35. -

29- Col. Chardon, Considérations, op. cit. -

30- R. T., Territoire d'Ouarzazat, 2ème tri. 1939, 4 juillet 1939, et 4ème tri. 1939, 9 janvier 1940, S. H. A. T. 3h 418.

الوضعية الديمغرافية والبحث عن التوازن

بالريف الشرقي قبل الاستقلال

علال الزروالي
- كلية الآداب - وجدة -

Allal Zerouali

La situation démographique et la recherche d'un équilibre dans le Rif oriental avant l'indépendance.

Résumé :

Il s'agit d'étudier les rapports entre les ressources naturelles, la population et l'espace, et d'évaluer les moyens utilisés pour assurer l'équilibre dans le Rif oriental au 19ème siècle.

The demographic situation and the quest for balance in Eastern Rif before independence

Abstract :

This study examines the ratio of natural resources to population and space, and estimates the means used to ensure balance in Eastern Rif of the 19^{th} century.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 197 - 208

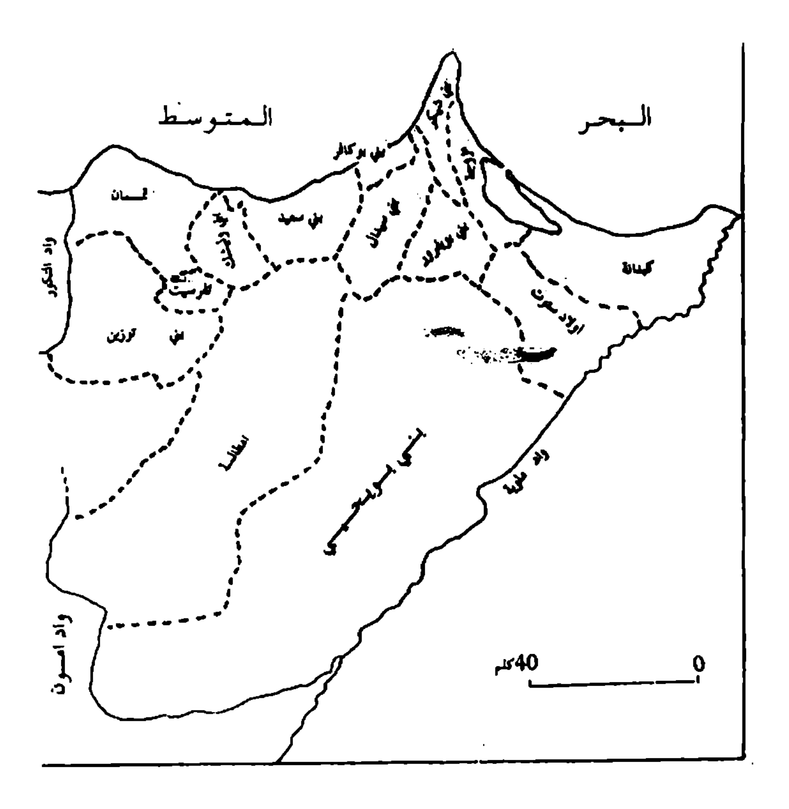
الوضعية الديمغرافية والبحث عن التوازن بالريف الشرقي قبل الاستقلال

مقدمة:

عرفت منطقة الريف الشرقي الاستيطان البشري منذ زمن قديم، وتميزت بكثافة التعمير وبالخصوص بالأقسام الجبلية التي بلغ بها الاستغلال درجة متقدمة سواء تعلق الأمر باستغلال الأرض أو المياه. لكن هذا لم يمنع الإحساس بالحمل البشري على الموارد الطبيعية وب «الجوع إلى الأرض» وبفقر الإمكانيات المحلية التي لم تعد قادرة على الإيفاء بحاجيات السكان، خصوصا خلال الحماية، حيث ستتضرر كثير من القطاعات الاقتصادية التي كان يعتمد عليها لتحقيق توازن الأسرة.

ترى ما هي الأساليب التي سلكتها قبائل الريف الشرقي لتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما كانت تتكرر ببلادهم؟ وإلى أي حد استطاعت هاته الموارد التكميلية تحقيق نوع من التوازن بين السكان والحاجيات؟

شكل رقم ( ) قبائل الريف الشرقي



1- الضغط الديمغرافي والبحث عن مجال حيوي داخل الريف الشرقي

لاداعي للعودة إلى زمن بعيد للتعبير عن الضغط الديمغرافي الذي كانت تعرفه منطقة الريف الشرقي، وذلك لقلة المصادر التي تناولت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية رغم وجود بعض الإشارات العابرة التي نصادفها من حين لآخر، لذلك سنكتفي برصد الوضعية السكانية والاقتصادية لهاته المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر، حيث تزودنا بعض الكتابات بمعلومات من شأنها أن تقدم لنا أدلة شافية تخص هذا الجانب، والتي استطعنا من خلالها معرفة الحمل البشري ومقارنته بالإمكانات الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها مجال الريف الشرقي الذي يتميز بعدم تجانس الأقسام الجغرافية المكونة له سواء من الناحية السكانية (التعمير) أو من الناحية الاقتصادية (الاستغلال). فالقسم الشمالي، ونعني به المناطق الواقعة شمال الطريق الرئيسية المحورية الرابطة بين الناظور والحسيمة، كان – ولازال – يعرف تركزا إسكانيا بسبب ما يمكن أن يقدمه من مؤهلات اقتصادية، فأراضيه رغم وعورتها تقوم بها أنشطة زراعية متنوعة لملاءمة

ظروفها المناخية نسبيا، على عكس المناطق الجنوبية السهبية التي يعتمد سكانها على تربية الماشية والزراعة البورية الواسعة. هذا المجال غير المتجانس كان من الممكن أن يخلق نوعا من التكامل الاقتصادي بين الشمال العامر والجنوب الفارغ، لكن هذا لم يكن ممكنا بسبب الصراعات بين القبائل، ولأن سكان المناطق الجبلية لم يكن لديهم اختيار آخر غير غزو المناطق الجنوبية سيما وأنهم يتمتعون بقوة عسكرية تسمح لهم بالسطو على الأراضي السهبية. هكذا إذن نلاحظ أن الضغط الديمغرافي أي الكثافة السكانية المرتفعة ستدفع بالسكان إلى توسيع مجالهم الحيوي، ومما يؤكد قوة التعمير بهاته الجبال ماجاء على لسان **SEDDON من أنه** «في العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر، رأى بعض الرحالة أن الكثافة االسكانية بالمناطق الساحلية كانت تتراوح بين 60 و 70 نسمة / كلم2 عكس المناطق الجنوبية... كانت الكثافة مرتفعة بضواحي مليلية إلى درجة أن المساكن كانت متزاحمة» (**Seddon**، 1981) .

لقد أدى هذا التركز البشري إلى وجود قرى كبيرة يفوق عدد سكانها حجم بعض المدن في وقتنا الحاضر، وهكذا تتحدث بعض كتابات نهاية القرن التاسع عشر عن وجود دواوير وقرى عامرة نذكر منها على سبيل المثال تلك التي تضم أكثر من 500 كانون (حوالي 2500 ن) والمتمثلة في أيت ملگشن وسيدي داوود وبويعقوب بتمسمان وإجار ماواس ببني توزين والسبت ببني ولشك وأيت سگدال والأربعاء ويزغنن بقبيلة قلعية، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الدواوير التي تأوي أكثر من 300 كانون. أما المناطق السهبية فلم تكن تعرف هذا الازدحام البشري، فأولاد ستوت مثلا لم تكن الكثافة تزيد بها عن 6 ن / كلم2، بل وتنزل إلى أقل من هذا العدد بكل من مناطق قبيلتي بني بويحيي وامطالسة.

إن هذا التفاوت فيما يخص التعمير المجالي هو الذي سيحدث الانزلاق البشري من الشمال نحو الجنوب والذي لايمكن تفسيره إلا بقوة لف قلعية وبضعف سلطة المخزن – وهي حالة عادية كثيرا ما تتكرر بالريف الشرقي – ونستدل على هذا الزحف أو الغزو بملكية العديد من الأسر القلعية لأراض بسهلي بوعرگ والگارت. ولعل هذا ما أشار إليه جاموس بقوله: «يبدو أن تملك الأراضي بسهل الگارت حديث. بهاته المنطقة واجه القلعيون جماعة الرحل – بني بويحيي – والتي كانت تستعمل هذا السهل كمراعي لماشيتها بينما لاتشغل الحبوب الواسعة إلا مجالا ضيقا، بعض القلعيين في بحثهم عن الأراضي استولوا على بعض القطع بالقوة وأرغموا الأفراد والجماعات على البيع» .(**Jamous 1981, p. 20**)

هاته الرغبة أو الحركة التوسعية تعبر إذن عن الخلل الذي كانت تعانيه المناطق الجبلية التي لم تكن قادرة على الموازنة بين متطلبات السكان والإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن تقدمها، لذلك حاول السكان تجاوزها عن طريق توسيع مجالهم الحيوي أي البحث عن أراض زراعية جديدة كما يشير إلى ذلك **Seddon** بقوله: « خلال القرن التاسع عشر، استطاعت قبائل الجبال أن تتوسع وذلك بضم أو بشراء الأراضي الموجودة ببوعرگ و الگارت وتحويلها من أراض رعوية إلى أراض زراعية ».

رغم هاته الحركة التوسعية الإستيطانية التي تعبر عن الإحساس ب « الجوع إلى الأرض » الناتج عن التراكم البشري، فإنه لم يكن من السهل معرفة الأعداد الحقيقية لسكان هاته المنطقة، وحتى الأعداد أو المعطيات الإحصائية التي يمكن اقتباسها من كتاب الرحالة والعسكريين الأجانب كانت بعيدة عن الواقع ومتضاربة فيما بينها ، وذلك لصعوبة تعداد السكان ، لاسيما سكان المناطق السهبية لكثرة تحركاتهم وتنقلاتهم. لهاته الأسباب فالأرقام التي أوردها كل من **Moulieras** و **Delbrel** يجب أخذها بحذر رغم أنها تعطينا فكرة حقيقية عن التوزيع الجغرافي، حيث تؤكد على كثافة التعمير بالمناطق الشمالية إلى درجة الإحساس بالحمل البشري بالمقارنة مع الإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن توفرها لهم هاته الجبال.

جدول رقم: (1) تقديرات **MOULIERAS** و **DELBREL**

لبعض قبائل الريف الشرقي عند نهاية القرن 19 .

القبيلة	تقديرات DELBREL		تقديرات MOULIERA	
	عدد السكان	عدد القوات العسكرية	عدد السكان	عدد القوات العسكرية
تمسمان	25000	3450	100000	20000
بني توزين تفرسيت	38500	5760	75000	15000
امطالسة	65000	10900	100000	20000
بني ولشك	15000	2250	40000	8000
بني سعيد	29000	4130	80000	16000
بني بويحيي	–	–	125000	25000
كبدانة	25000	2470	25000	5000
أولاد ستوت	4000	680	20000	4000

كما سبق أن أشرت، فإن الأرقام كانت متباعدة بحيث الفرق بين التقديرين يزيد عن 100.000 نسمة (103.500) بالنسبة للقبائل الواردة في الجدول رقم (1). مهما تباعدت هاته الأرقام التقديرية فإن ما يهمنا في هذا الباب هو أن الريف الشرقي بتضاريسه الجبلية بالشمال وسهوله الجافة بالجنوب لم يكن قادرا على الإيفاء بحاجيات السكان، سيما وأن الطابع الاقتصادي القائم آنذاك هو اقتصاد معيشي قوامه زراعة الحبوب الواسعة وبالخصوص زراعة الشعير التي كانت أساس غذاء السكان.

إن هاته الوضعية كانت ولاشك تدفع سكان المناطق الساحلية إلى البحث عن موارد تكميلية تمثلت في استغلال البحر المتوسط حيث كانت تنشط عملية الصيد لدى قبائل تمسمان وبني بوگافر وبني سعيد، وكان يتم تصريف الإنتاج بالأسواق الأسبوعية المحلية، ولم يكن له إشعاع تجاري كبير بسبب ضعف بل انعدام البنيات التحتية وكذا وسائل النقل. كما أن الإنتاج نفسه لم يكن يسمح للصيادين بتسويق صيدهم على نطاق واسع ، رغم أنهم كانوا يجففون قسما منه ويحولونه إلى « قديد » حتى يتم خزنه لاستهلاكه وللاستفادة منه في أوقات معينة (أوقات الندرة).

مهما تعددت الموارد المحلية، فإنها لم تكن أبدا كافية، الأمر الذي استدعى البحث عن مصادر دخل جديدة لم تكن تتوفر بالريف الشرقي، ومن هنا جاءت الهجرة نحو الجزائر كحل للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها المنطقة بشكل دوري، وذلك للظروف المناخية السيئة التي كانت تتنابها من حين لآخر.

2- الهجرة الموسمية نحو الجزائر

تعود الهجرة إلى الجزائر على الأقل إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر على إثر التحولات التي عرفها القطاع الزراعي بالجزائر بفضل مجهودات المعمرين الفرنسيين، الشيء الذي خلق فرصا كثيرة للعمل جلبت العديد من سكان الريف الشرقي للعمل بالضيعات والمغارس التي أقامها الفرنسيون فوق أرض الجزائر. وهذا ما يؤكده **MOULIERAS** بقوله: « يمكن أن نراهم (سكان الريف) كل سنة بعمالتنا خلال موسم الحصاد أو جني الكروم... وكانت وهران تستقبل أكثر من 200.000 مهاجر قادم للبحث عن العمل لدى المعمرين وبحثا عن هذا المعدن الثمين النادر بالريف ». ولاحظ كل من **MILLIOT** و**WENDEN** أن هاته الهجرة قديمة تعود إلى أبعد من ذاكرة الأجيال الحاضرة (أجيال السنوات الثلاثين)، ويذكر **BOSSARD** نقلا عن **BASSET** أنه في نهاية القرن التاسع عشر كانت توجد بأرزيو بالجزائر قبيلة بطوية التي كان بها 1.200 ساكن من أصل ريفي وبالضبط من قبيلة بني سعيد ، التي يحتمل أنها هاجرت خلال القرن الثامن عشر.

وخلال فترة الحماية الإسبانية سيتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي أكثر بالريف الشرقي بعد فقدان الريفيين لأراضيهم التي سيطرت عليها الشركات الإسبانية والمعمرون الإسبان وكذلك بعد تدهور حرفهم نتيجة غزو السلع الأجنبية أسواق هاته المنطقة واستمالتها لأذواق المستهلكين، الشيء الذي فرض على الريفيين امتلاك النقود من أجل اقتناء هاته الحاجيات الجديدة، ومن ثم ضرورة البحث عن عمل مأجور. ولعل هذا ما أشار إليه **GEORGEP** بقوله: «لقد ساهم الاستعمار في إخراج السكان القرويين من اقتصاد الكفاف الذي كانوا منعزلين فيه بواسطة إدخال الضريبة وخلق حاجيات جديدة (الرغبة في الحصول على منتوجات قادمة من الخارج) وطورت الإدارة الاستعمارية الاقتصاد النقدي ومن ثم تطور أشكال المبادلات» (GEORGEP, Précis de géographie rurale, p: 204)

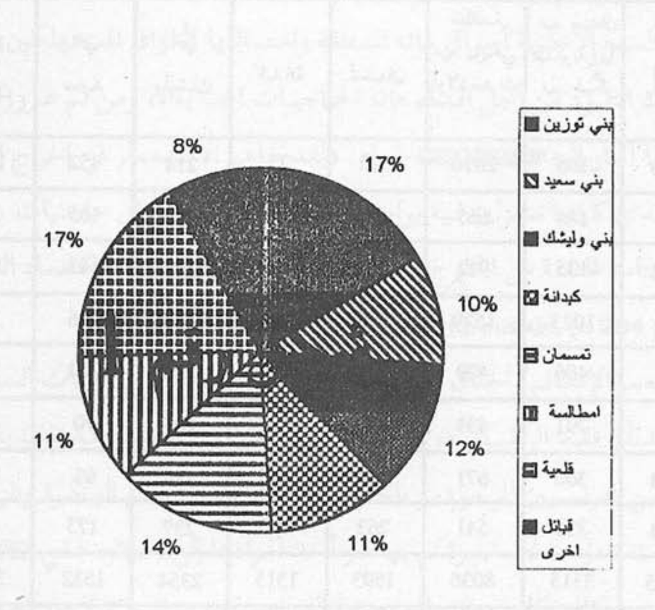
لقد ضيق المعمر الإسباني الخناق على السكان الأصليين بسبب الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تم نهجها، وبذلك فقد الريفيون مواردهم المعيشية من زراعة وصناعة تقليدية واضطروا إلى كراء سواعدهم للمعمرين الفرنسيين الموجودين بالجزائر. وهكذا اتسع حجم الهجرة وغزت هاته الحركة كل البيوت الريفية حيث نادرا ما نجد أسرة لم يهاجر أحد أفرادها إلى الجزائر، ففي 1922 حوالي 50 ٪ من السكان الذكور ببني بوكافر كانوا بهاته المستعمرة الفرنسية، وحوالي 25 ٪ من السكان الذكور كانوا يترددون على هذا البلد للعمل به فترة زمنية معينة. وبلغ عدد المهاجرين من الريف الشرقي على متن الحافلات سنة 1931 حوالي 23.104. وفي سنة 1932 ارتفع العدد إلى 24.893 كما يتضح من خلال الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) حركة دخول الريفيين إلى الجزائر بواسطة الحافلات عند قنطرة ملوية طريق بركان.

القبيلة / الشهر	بني توزين	بني سعيد	بني وليشك	كبدانة	تمسمان	مطالسة ب. بويحي أولاد ستوت	ب. سيدال ب.بويفروراً ب. شيكر	قبائل أخرى	المجموع
مـــاي 1931	1017	452	214	27	313	2876	105	610	5614
يونيـــو 1931	359	165	229	30	47	665	144	37	1646
يوليـــوز 1931	267	141	188	21	37	912	135	154	1855
غشـــت 1931	510	236	453	312	306	1529	1023	63	4772
شتنبـــر 1931	138	202	244	144	138	409	486	-	1761
أكتوبـــر 1931	308	70	205	246	280	433	791	84	2417
نونبـــر 1931	448	93	284	385	209	671	360	203	2652
دجنبـــر 1931	497	173	237	180	263	541	333	264	2787
مجمـوع 1931	3544	1532	2354	1315	1593	8036	3315	1415	23104
ينايـــر 1932	287	183	228	511	316	565	439	284	2813
فبرايـــر 1932	65	68	74	243	39	196	301	14	1000
مـــارس 1932	133	112	1048	265	160	263	197	62	1340
أبريـــل 1932	43	96	73	141	83	95	141	69	741
مـــاي 1932	1740	436	909	229	1279	562	428	632	6215
يونيـــو 1932	130	101	54	137	66	120	238	17	863
يوليـــوز 1932	83	100	77	286	60	49	229	41	928
غشـــت 1932	77	154	316	290	222	359	325	137	1880
شتنبـــر 1932	138	90	179	185	260	372	387	227	1838
أكتوبـــر 1932	162	70	64	117	238	81	331	56	1119
نونبـــر 1932	206	341	221	154	411	77	624	292	2719
دجنبـــر 1932	622	700	569	134	457	81	628	246	3437
مجمـوع 1932	4082	2451	2912	2692	3591	2820	4268	2077	24893

المصدر: **Milliot L,1933-34, L'exode saisonnier des Rifains vers l'Algérie, p: 318**

شكل رقم (1) توزيع المهاجرين إلى الجزائر عبر الحافلات حسب القبائل سنة 1932



إن الأرقام الواردة في الجدول السابق ليست ذات دلالة كبيرة ، لأنها لاتعبر عن العدد الحقيقي للمهاجرين، فعملية العبور لم تكن منتظمة والمسالك كانت متعددة ، كما أن عددا مهما من المهاجرين كان يفضل الطرق السرية للإفلات من المراقبة الإدارية التي تفرض الجواز وبطاقة التعريف والفحص الطبي الذي يتضمن التفلية والاستحمام والتلقيح. وهاته الإجراءات تدحض ما ذهب إليه **GELERIER** حين أكد أن النزوح نحو الجزائر هو الحركة المعروفة بكل دقة ، وذلك بفضل المراقبة المزدوجة والتأشيرة على جواز السفر عند الحدود.

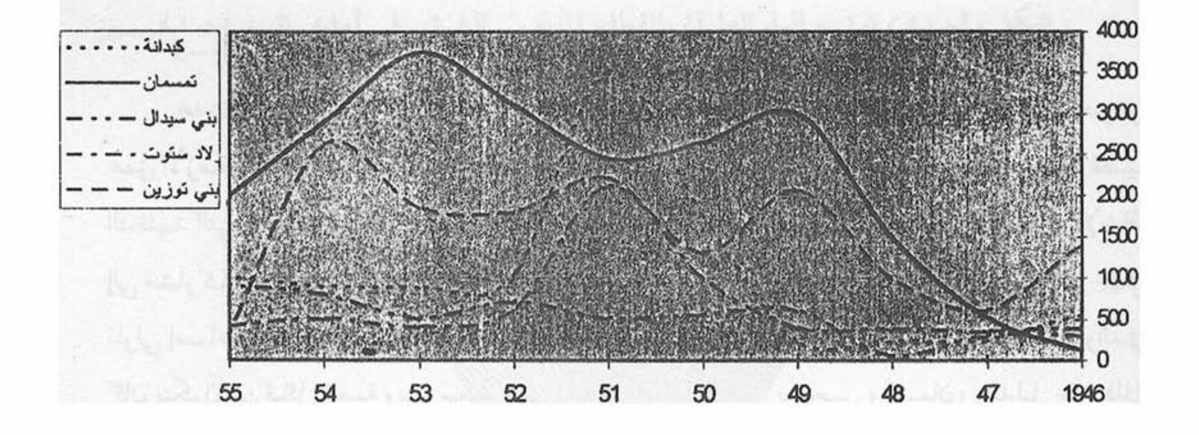
إذا أضفنا إلى هؤلاء المهاجرين بواسطة الحافلات عدد المهاجرين الذين سافروا بحرا ، انطلاقا من مليلية (12.68 مهاجر) ، فإن العدد سيفوق 36.000 سنة سنة 1932، وإذا أضفنا لهؤلاء جميعا أولئك الذين يسلكون الطرق غير المراقبة فإن العدد سيتجاوز لاشك 40.000، أي ما يمثل 20.6 ٪ من سكان الريف الشرقي.

لقد كان لهاته الهجرة نحو الجزائر دور إيجابي لأنها كانت توفرلقبائل الريف الشرقي عائدات مالية لا تقل عن 55 مليون فرنك فرنسي ، رغم أن المهاجرين لم يكونوا يعملون أكثر من أربعة أشهر خلال السنة. غير أن هاته العائدات لم تساهم في خلق تحولات مجالية أو اقتصادية تستدعي الانتباه، ولكنها

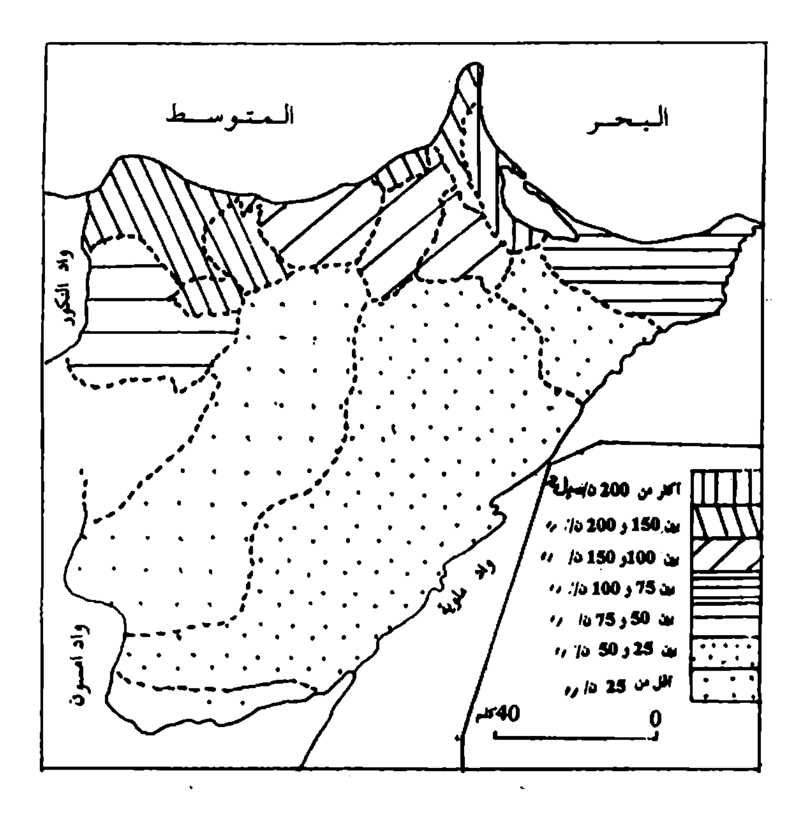
ساهمت في إيجاد مورد مالي مهم كانت الأسر الريفية في أمس الحاجة إليه ، خاصة بعد تعدد مشترياتها من السلع الأجنبية (شاي وسكر وشموع وأسلحة ...). كما ساهم في إقامة نوع من التوازن بين السكان وحاجياتهم الغذائية، وهم كذلك في تقليص الاضطرابات كما يشير إلى ذلك بلگندوز ، بقوله: «لقد كان لهجرة الريفيين نحو الجزائر مظهر سياسي مهم إذ اعتبرت الهجرة تعتبر وسيلة للتهدئة وللحد من بعض المشاكل الاجتماعية لبعض المناطق. ويعني إرسال الريفيين نحو الجزائر توفير مدخول للعديد من الأسر وهذا ما يشكل صمام أمن ناجع بالمناطق المضطربة » Belguendouz M.A, 1987, L'emigration des travailleurs Marocains, p. 37.

لم يستطع الاستعمار الإسباني تحقيق تحولات اقتصادية بالريف الشرقي قادرة على أن تضمن العمل للفقراء والمنجذرين (déracinés)، فالاستعمار الفلاحي كان محدودا حيث اقتصر على بعض الضيعات بجوار مليلية أو بالأراضي التي استصلحت بكل من عروي وادريوش وميضار، كما ظهرت عدة ضيعات نموذجية بسهل صبرة التي استفادت من تجارب الاستعلاليات الفرنسية المقابلة لها على الضفة اليمنى لواد ملوية. لهاته الأسباب ظلت الأزمة الاجتماعية قائمة، ومن ثم استمرار الهجرة نحو الجزائر حتى انتهاء الحماية الإسبانية ، كما يتضح ذلك من خلال الشكل رقم (2) ، لا سيما وأن الكثافة السكانية تجاوزت خلال السنوات الأربعين 25ن / كلم^2 بكل من الريف الشرقي باستثناء قبيلة امطالسة (انظر الشكل رقم 3).

شكل رقم (2) تطور عدد المهاجرين إلى الجزائر ببعض قبائل الريف الشرقي



شكل رقم (3) الكثافة السكانية بالريف الشرقي سنة 1940



المصـــــدر: **SEDDON D, 1981, Morrocans peasants: a cerbtury of change in the eastern Rif 1870-1970, p: 133.**

3- البحث عن موارد تكميلية أخرى.

عدد الريفيون مواردهم – إلى جانب الهجرة التي تمثل موردا خارجيا مهما – الشيء الذي يعبر عن عمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعاني منها المنطقة. ومن بين هاته الموارد نذكر قضية التجنيد التي كانت بمثابة تقليد لدى الريفيين ، لأن الانخراط في الجندية يعود إلى زمن بعيد، فبالإضافة إلى مشاركاتهم العديدة في نشر الإسلام ببلاد الأندلس نجدهم يشكلون قوة عسكرية أساسية في جيش المولى إسماعيل حيث كان هناك فيلق خاص مكون من الريفيين يقودهم علي بن عبد الله الريفي، والذي كان يتكون من قبائل قلعية وبني سعيد وبني توزين وامطالسة وبني بويحيي وتمسمان، والدليل على ذلك هو تحول قسم منهم إلى قبائل كيش، والتي أقطعها المولى إسماعيل جزءا من منطقة الفحص بالقرب من مدينة طنجة.

استمر هذا التقليد خلال الحماية الإسبانية حيث كان الإقبال كبيرا على الانخراط في الجيش الإسباني خلال السنوات الثلاثين (الحرب الأهلية الإسبانية) وذلك لاعتباره موردا ضروريا وأساسيا لأن الريفيين لم يكن لديهم الخيار إلا بين أمرين أحلاهما مر؛ وهما : الموت جوعا أو الانضمام إلى الجيش الإسباني، ومن ثم الموت فوق التراب الإسباني. كما أن الريفيين كانوا يفضلون التجنيد لأن الجندي كان يتقاضى أجرا يتراوح بين 60 و 75 فرنك (12 إلى 15 دورو) شهريا، في حين لم يكن أجر العامل بالفلاحة يزيد عن 45 فرنكا (9 دورو).

ومن الأسباب الأخرى التي حالت دون حدوث تغييرات اقتصادية إيجابية هي أن الاستثمارات الإسبانية بالريف الشرقي لم تكن مهمة وذلك أولا لأن المهاجرين الإسبان الذين عبروا البحر المتوسط لم يكونوا أكثر من فلاحين فقراء أو من السكان العاطلين، لذلك فالقليل منهم هو الذي كان يملك المال وكانت له رغبة في الاستثمار، وثانيا لأنه لم توجد بالريف الشرقي إمكانيات أو مؤهلات من شأنها جذب المستثمرين الإسبان (باستثناء قطاع المناجم الذي استهوى العديد من الشركات الإسبانية). لكن هذا لم يمنع سلطات الحماية من تنفيذ مجموعة من المشاريع كان الهدف منها بالأساس تسهيل عملية الغزو وتسهيل الربط بين مختلف المراكز العسكرية و الربط بين مناطق الحمايتين الإسباينة والفرنسية. كما كانت هاته الأشغال تهدف أيضا إلى محاربة البطالة وذلك بتشغيل نسبة كبيرة من الفئة النشيطة لتجنب تضخم اليد العاملة بعد تسريح المجندين عقب انتهاء الحرب الأهلية.

ومن القطاعات التي امتصت نسبة مهمة من السكان النشيطين نجد القطاع المنجمي المتمثل في استغلال مناجم إكسان وسيطولازا وأفرا، إلا أن معظم العمال كانوا ينتمون إلى قبيلتي بني بويفرور وبني سيدال (81.7 ٪) كما يتضح ذلك من خلال الشكل رقم (4).

شكل رقم (4) توزيع اليد العاملة بالقطاع المنجمي الشرقي في أواخر السنوات الخمسين



المصـــدر: Mennesson E, 1961, Importance social des exploitations minières dans la région du Nord. Mines et géologie n 14.

خلاصة:

ظل الريف الشرقي، رغم تعدد أساليب استغلال الأرض، غير قادر على الإيفاء بحاجيات السكان المتزايدة، الشيء الذي اضطر أهله إلى البحث عن موارد تكميلية سواء داخل منطقتهم أو خارجها، وذلك في غياب أية حركة تنموية حقيقية من شأنها خلق تحولات جذرية في البنية الاقتصادية، ومن ثم تطوير الاقتصاد وخلق فرص الشغل بالمنطقة. وفي غياب هاته التحولات، ظلت الموارد الخارجية (الهجرة إلى الجزائر) تشكل عماد الاقتصاد العائلي حتى السنوات الستين من القرن الحالي. ولا يسعنا ونحن نختتم هاته المداخلة إلا أن نتساءل عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي ستعرفها منطقة الريف الشرقي في ظل المغرب المستقل؟ وهل ستجنب هذه الوضعية الجديدة الريفيين البحث عن مصادر عيشهم خارج منطقتهم ، أم ستظل الهجرة السبيل الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه لتوفير دخل الأسرة؟.

BIBLIOGRAPHIE

BELGUENDOUZ A. A. ; L'émigration des travailleurs marocains . in la grande encyclopédie du Maroc, fasc. Géographoe humaine .

BOSSARD R; 1978, Mouvements migratoires dans le Rif Oriental: Le travail en Europe et la province de Nador. Thése de 3 ème cycle.

- CELERIER J; 1934, les mouvements migratoires des indigènes au Maroc B.E.S.M. vol I n 4 p: 232-238.
- DELBREL G; 1911, Géografia général de la provincia del RIF. Kabilas Guelaia - Kebdana. Melilla.
- GEORGE P; 1978, précis de géographie rurale. P.U.F, Paris.
- JAMOUS R; 1977, Honneur et Baraka: les structures sociales traditionnelles dans le Rif. ed: la maison des sciences de l'homme.
- MENNESON E; 1961, Importance des exploitations minières dans la région du Nord. Mines et Géologie, n 14.
- MILLIOT L; 1933-34, L'exode saisonnier des Rifains vers l'Algérie. B.E.S.M. pp. 313-321.
- MOULIERAS A; 1895, Le Maroc inconnu. vol I, l'exploration de Rif. Imp. Fouque et éditeurs Oran.

-SEDDON D; 1981, Morrocans peasants: a century of change in the eastern Rif 1870-1970, FolKestone. Dawson.

بعض جوانب الوضعية الديمغرافية
للمغرب إبان فترة الحماية

بوجمعة رويان

كلية الآداب – القنيطرة –

Boujemaâ Raouyane

La situation démographique au Maroc au temps du protectorat.

Résumé :
Commentaire des recensements des habitants du Maroc émis par le protectorat français.

The Moroccan demographic situation during the Protectorate

Abstract :
The present paper comments on the Moroccan inhabitants censuses taken by the French protectorate.

كنانيش: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1999 ص. 211 - 227

بعض جوانب الوضعية الديمغرافية للمغرب إبان فترة الحماية (*)

مقدمة

يكتنف موضوع الأحوال الديمغرافية للمغرب في هذه الفترة من الصعوبات النظرية والمنهجية ما يكتنف أمثاله من المواضيع المرتبطة بالتاريخ الاجتماعي لهذا البلد، فلا مادته من الوفرة و الكثافة بما يشجع على الخوض في معمعانه، ولا هو يغري بامتطاء صهوة الزمن لدراسة ما سبق من العصور.

وإذا كانت الدراسات الديمغرافية قد قطعت أشواطا بعيدة في بلدان الضفة الأخرى للبحر المتوسط و ظهر متخصصون في هذا الباب أمثال هنري L. HENRY (1) و R. MOLS (2) و R. REINHARDT (3) وغيرهم ،فإن الأمر عندنا يختلف حيث مازال تاريخنا الديمغرافي غير معروف على الرغم مما يمكن أن تلعبه كتابة هذا التاريخ من أدوار في الكشف عن كثير من خبايا ماضينا الاجتماعي.

ولم يخرج المغرب مما يسميه علماء الديمغرافيا بالمرحلة ما قبل الإحصائية ، إلا مع دخول الحماية الفرنسية ، التي حاول القائمون بأمرها إجراء مجموعة من الإحصاءات سعيا وراء ضبط السكان ورصد تحركاتهم ومعرفة نسب تطور أعدادهم ، اعتمادا على سلسلة من التعدادات التي امتدت ما بين 1921 و1952 على رأس كل خمس سنوات .

وعلما منا أن البحث عن معطيات حول تطور سكان المغرب خلال فترة الحماية يمر وجوبا عبر معرفة ولو تقريبية لعدد السكان في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، لذلك جاءالموضوع في نقطتين أساسيتين ، تهتم أولاهما بفترة ما قبل الحماية، وتقدم جردا لتقديرات الرحالة و السفراء و الأطباء و غيرهم ممن ألقى عصا الترحال بالمغرب ، عن سكان هذاالبلد ، عسى أن نستقر على زعم يمكن الركون إليه نجعله بدايةللحديث عن تطور ساكنةالمغرب في المرحلة اللاحقة . أما النقطة الثانية ، فهي بيت القصيد مما نسعى إليه ، وتتوخى عرض بعض جوانب الوضعية الديمغرافية للمغرب خلال فترة الحماية عبر قراءة الإحصاءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية ، و ذلك على مرحلتين ، تمتد أولهما من 1912 إلى سنة 1936، و تنحصرالثانية ما بين الحرب العالمية الثانية و سنة 1952 ، التى أجري فيها آخر إحصاء في عهد الحماية .

1- تقديرات عدد السكان في الفترات السابقة للحماية

غني عن البيان أن كتب أخباريينا ومؤرخينا في الفترات السابقة للحماية ، تكاد تكون فارغة من أية تقديرات أو أرقام تهم السكان ، وحتى في حال توفر القليل منها ، فإنها أميل إلى التعميم وأقرب إلى الغموض حتى لا تكاد تخرج بأية فكرة عن عدد السكان مثل « لا يعلم عددهم إلا الله » أو من قبيل « بلد متكاثف العمارة » أو « كثير العمران متعدد الديار »، إلى غيرذلك من العبارات التعميمية المجردة.

غير أنه ابتداء من القرن السادس عشر ، بدأت تظهر بعض المعطيات حول السكان ، وفي هذا الصدد يفيدنا الحسن الوزان بمعلومات عن سكان المغرب مستعملا مصطلح « كانون » الذي يمكن تحديد عدد أفراده في ستة، إلا أن إعطاء عدد الكوانين لم يكن يشمل دائما كل المناطق التي تحدث عنها الوزان ، فضلا عن أن الأرقام التي كان يقدمها لم تكن تخرج عن إطار التقديرات ، حيث يستعمل في الغالب عبارة « تحتوي على نحو كذا كانون » عند حديثه عن مدينة من المدن أو قرية من القرى ، مما يجعل التقديرات التي يمكن القيام بها انطلاقا مما ساقه الوزان من أرقام، لا تعطي سوى نتائج قليلة الصلة بواقع الأمور(4) . كما أن الوصف الذى قدمه الوزان لمغرب عامر نسبيا قد تغير بعد الذي حل بالبلاد في القرنين 16 و17 من تتابع الأوبئة و الجفاف ، على نحو كارثي تراجع معه عدد السكان (5).

وأطلق كثير من القناصل و الأطباء العنان لتقديراتهم و تخميناتهم و أدلوا ببعض الأرقام التي نفخوا فيها أحيانا إلى حد المبالغة ، فالقنصل الدنماركي HOST، الذي طبع كتابه سنة 1781 قدر سكان المغرب بستة ملايين (6)، بينما يشك شينيه CHENIER في أنهم يتعدون ستة ملايين أو يقلون عن خمسة . وقدم لا مبر يير LEMPRIERE ، الطبيب الأنجليزي الذي قدم إلى المغرب سنة 1790 لعلاج أحد الأمراء ، نفس الرقم الذي قدمه HOST ، أي ستة ملايين (8).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الانهيار الديمغرافي الذي كان بالمغرب في القرنين 16و17، قد استمر خلال القرن الثامن عشر (9). ولدينا ما يدعم هذه الإشارة في جملتين أولاهما لصاحب الاستقصا الذي يؤكد : « أن أزيد من نصف عدد السكان تعرض للموت جوعا » ، و الثانية للقنصل الفرنسي شينيه الذي يقرر « أن نسبة الوفيات بالجوع بلغت أكثر من سدس مجموع السكان » (10) .

ودشن جاكسون J.G.JACKSON تقديرات سكان المغرب في القرن 19 . فذكر أن عددهم 14888.000 (11) وقدرهم القنصل الفرنسي CH.TISSOT بأقل من 12 مليون (12). أما موليبيراس فذهب

إلى أرقام أكبر من ذلك حيث ارتفع بعدد سكان المغرب إلى رقم يصعب تقبله . يقول في هذا الصدد: «إن سكان هذا البلد الجميل ما بين 24 و25 مليون في الوقت الذي يصر فيه جغرافيونا على أن قاطنيه ما بين 5 إلى 6 ملايين» (1) وقدر إير كمان ERCKMAN سكان المغرب ب 8 ملايين ، في نفس الوقت الذي كان فيه شارل دوفوكو Ch. de Foucauld يتحسر على «بقاء هذا المغرب ذي العشرة ملايين من السكان ، بدون أسقف و لا كنيسة . وحيث تمر ليلة الميلاد بدون قداس» (14) . و أعطى الرحالة الألماني Rohlfs ثلاثة ملايين كتقدير لعدد سكان المغرب، بينما استقر تقرير المبعوث التجاري الألماني Jannash فيما بين 5 و6 ملايين (15).

وتجدر الإشارة ونحن بصدد التقديرات الخاصة بالقرن التاسع عشر إلى ما كانت تشهده البلاد من نزيف ديمغرافي بسبب ما كان يتتابع عليها من أسباب الهلاك حيث امتد الجفاف على فترات متعددة من هذا القرن وشاعت الأوبئة مماكان له أثر مدمر على السكان وعلى الخصوص فيما بين 1878 و 1883، حيث يفيدنا أحد الدارسين ببعض الإشارات عما لحق سكان المغرب من دمار ديمغرافي من جراء تتابع الجوع والمرض ، ويخلص إلى أن الخسائر كانت فادحة يصعب ضبطها بدقة (16).

ومع بداية القرن العشرين تدفق على المغرب كثير من الرحالة و الأطباء و المخبرين ، في إطار الكشف عن مجاهل البلاد ، يوم أصبحت تشكل حلقة لا مناص منها في مخطط فرنساالتوسعي ، فانصب اهتمام الكثيرين منهم على التعرف على طبوغرافية المغرب وما تأويه أرضه من أصناف البشر ، وهكذا تقدم J.canal في كتابه عن جغرافية المغرب العامة سنة 1902 بتقدير يجعل سكانه ما بين 5 و8 مليون، وقدرهم في نفس السنة الدكتور RAYNAUD بما بين 9 و10 ملايين (18).

على أن أهم دراسة يمكن الركون إليها والاعتماد نسبيا على نتائجها ، في السنوات الأولى من القرن العشرين هي دراسة الضابط الفرنسي لاراس LARRAS ، الصادرة سنة 1906، وهي دراسة استفاد صاحبها – منذ أن استقر بالمغرب سنة 1898 ، في إطار مهمة عسكرية – من جولاته الكثيرة داخل البلاد ، ومما تركه سابقوه ممن وطئت أقدامهم المغرب ، من أطباء ورحالة ،من معلومات و معارف ، وبعد أن تعرض بالنقد لكل التقديرات السابقة، اختتم دراسته بقوله «إنني مقتنع أن الرقم الصحيح أقرب إلى أربعة ملايين منه إلى خمسة» (19). وتمكن الصحفي LEROY-BEAULIEU من جمع معطيات كثيرة حول الموضوع أفضت به إلى التصريح التالي. «إن الأسطورة تنسب إلى المغرب من 10 إلى 12 مليون، وهذا التقدير المبالغ فيه بشكل كبير ، مخالف لكل المعطيات الثابتة ، فلنهيء أنفسنا على أن المغرب لايضم هذا العدد من

السكان، وإن إحصاء مضبوطا ودقيقا لا يمكن أن يصل بهم إلى خمسة ملايين... إنهم لا يمكن أن يتجاوزوا أربعة ملايين ونصف، فلنهيء أنفسنا على أن عدد هؤلاء السكان ناقص جدا»[20]. وذهب CAIX في 1913 انطلاقا من مثال الشاوية، و تقديرات المناطق التي احتلتها فرنسا ، وكذا المقارنة مع الجزائر، إلى أنه من باب المجازفة اعتبار سكان المغرب أكثر من ثلاثة ملايين [21].

يلاحظ مما سبق أن التقديرات التي بسطناها آنفا تتراوح ما بين 24 مليون و3 ملايين ، وهي تقديرات يمكن تصنيفها إلى صنفين : صنف أول امتد إلى القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، وبالغ في تضخيم عدد سكان المغرب اعتمادا على الملاحظة و المشاهدة ، وسحب عدد سكان منطقة ما على بقية المناطق ، وقدم تقديرات تجمع في معظمها على أن سكان المغرب لايقلون عن خمسة ملايين ، أما الصنف الثاني فجاء في بداية القرن العشرين واعتمد إحصاءات جزئية مركزا على معرفة عدد السكان وعدد القبائل غير الخاضعة ، فجاءت تقديراته ما بين 4 و 3 ملايين ، وهي تقديرات يمكن اعتمادها كمنطلق لتطور ساكنة المغرب خلال فترة الحماية ،على اعتبار أن أول إحصاء أقامته الحماية الفرنسية سنة 1921 جاء ، كما سنرى بأرقام أقرب إلى تلك التقديرات .

II - جوانب من الوضعية الديمغرافية للمغرب 1912- 1952

I) - المرحلة الأولى : 1912- 1936

كان يصعب على الحماية الفرنسية وهي تتأسس بالمغرب معرفة عدد سكان هذا البلد بدقة ، فاستعملت أبحاث العسكريين ورجال الإدارة لتصل إلى رقم تقريبي لا يقل عن ثلاثة ملايين ولا يزيد على الأربعة . وكان يتعذرفي الوقت ذاته القيام بتعداد السكان بسبب انعدام دفاتر الحالة المدنية ، التي وإن كان ظهير شتنبر 1915 قد أقرإجباريتها على الفرنسيين والأجانب ، فإنه ترك أمرها اختيارا بالنسبة للمغاربة، وظل هؤلاء بدونها إلى ظهير 8 مارس 1950.

وإذا أردنا أن نتتبع تطور الأحوال الديمغرافية للمغرب على مدى فترة الحماية ، فلا سبيل لذلك إلا بالاعتماد على مجموعة من الإحصاءات التي أنجزتها سلطات الحماية بمثل ماكان ينجز في فرنسا،ولو أن آليات القيام بهذه الإحصاءات و الظروف المحيطة بها ، لم تكن تنم عن التوصل إلى نتائج يمكن الاطمئنان إليها.

قامت سلطات الحماية خلال هذه المرحلة بأربعة تعدادات تفصل بين الواحد منها والآخر خمس سنوات . وكان ذلك في سنوات 1921 و1926 و1931 و1936.

أ- إحصاء 1921

شرع في هذا الإحصاء خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ، وحسب جريدة السعادة : « فإن الغرض الوحيد من إحصاء عدد السكان هو الاطلاع على حاجية البلاد ومعرفة ما إذا كانت موارد محصولاتها كافية للسكان و توفير الكميات اللازمة منها ، وأخذ الحكومة ما ينبغي من الاحتياطات اللازمة فيما إذا لم تكن الكفاية حاصلة » (22).

وأملت « السعادة » من السكان : أن يدركوا فائدة الإحصاء وأن يصرحوا في ذلك بدون أدنى استنكاف لانهم يعلمون علم اليقين ضرورة إجراء ذلك وما يرمي إليه من الغرض السامي الذي يهم الحكومة وحدها(23).

وحتى تزيح « السعادة » كل ريب قد يخامر الناس إزاء القائمين بالاحصاء ، بل وإزاء عملية الإحصاء ذاتها ، فقد طمأنتهم : « أن إجراء [هذا الإحصاء] سيكون بغاية ما ينبغي من التساهل ... وأن الحق المخول لأولئك الأعوان [الذين يقومون بالإحصاء] ليس فيه أدنى شائبة تحول على الظن » (24).

وجاءت نتائج هذا الإحصاء كما يلي (25).

	مسلمون	يهود	المجموع
المغاربة	3.371.800	81.300	3.453.100
	فرنسيون	أجانب	المجموع
غير المغاربة	51.600	29.100	89.700
المجموع العام :			3.533.800

وكان المفهوم من هذا الإحصاء هو إجراء تعداد بسيط للأفراد و العائلات. رغم ما أوردته «السعادة» في هذا الشأن ، سيما و أن عمليات استكمال السيطرة على البلاد لم تتم بعد، بالإضافة إلى ما كان يعيث في الناس من أوبئة و أمراض وعلى الخصوص منها و باءي التيفوس و الطاعون في سنتي 20 و1921 اللذين حصدا كثيرا من الأرواح وحالا دون امتداد عمليات التعداد إلى بقاع واسعة من البوادي في المناطق الخاضعة لفرنسا على الأقل .

وإذا رجعنا إلى مصادر أخرى لتلمس نتائج هذا الإحصاء ، فسنجد أرقاما مخالفة لما سطرناه آنفا . بل وأضخم عددا حيث تقدم 5.500.000 كعدد لسكان منطقة النفوذ الفرنسي من المغرب (26)، أي بفارق مليونين، كما أعطى نفس المصدر رقما مبالغا فيه لسكان منطقة مراكش الذين أورد بشأنهم 3.200.000 في حين أنهم لا يتعدون 855.000(27).

ب - إحصاء 1926:

تم هذا الإحصاء كذلك في فترة لم يكن الأمر قد استتب بعد للحماية الفرنسية ، فجاءت نتائجه كسابقه عبارة عن تخمينات و تعدادات بسيطة ، بالإضافة إلى ما كان يعرقل عملية التعداد ذاتها من جراء ما يشوبها من نفور الناس تطيرا من عملية العد أو خوفا من ضرائب جديدة أو هروبا من التجمع التعسفي الذي كانت سلطات الحماية تقوم به لإزالة القمل أو التلقيح . لذلك جاءت تصريحات الناس مشوبة بالكثير من الحذر و عدم الاستعداد ، بالإضافة إلى نقص التجربة لدى القائمين بالإحصاء .

وكانت نتائج هذا الإحصاء المعلن عنها كالتالي (28).

المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	4.681.900	107.600	4.789.500

غير المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	74.600	30.100	104.700
	المجموع العام :		4.894.200

ج- إحصاء 1931:

أجرى هذا الإحصاء في وقت أصبحت فيه إدارة الحماية تراقب تسعة أعشار سكان المغرب. ونظرا لما كان يعترض القائمين بالإحصاء من جراء النفور تارة والحذر تارة أخرى، فقد أقر ظهير 4 دجنبر 1930 عقوبات على شكل دعائر تتراوح قيمتها ما بين 25 و 100 فرنك في حق كل من سولت له نفسه عرقلة عملية الإحصاء إما بالكذب أو التهرب أو التحريض. وقد أسفر هذا الإحصاء عن النتائج المعلنة التالية[29]:

	مسلمون	يهود	المجموع
المغاربة	5.067.700	124.600	5.192.300

	فرنسيون	يهود	المجموع
غير المغاربة	128..200	44.300	172.500
المجموع العام :			5.364.800

غير أن جريدة «السعادة» قدمت أرقاما مخالفة، أقل بكثير مما ورد في نتائج الإحصاء، فحسب هذه الجريدة «بلغ عدد ساكني الإيالة الشريفة (منطقة النفود الفرنسي) وفقا لما اتضح في إحصائية 1931 : 4.881.710 منهم 172.428 أوربي من ضمنهم 128.177 فرنسي[30]. أما L'annuaire marocain لسنة 1933 فيجعلهم أقل مما ورد في «السعادة» ويقدم 4.721.245 كرقم لعدد سكان المغرب .

لم تنشرنتائج إحصاء 1931 إلا بعد سنة من عمليات التعداد ، ومرد ذلك إلى ماكان يعترض القائمين بالعملية من صعوبات تتعلق أساسا بالسكان المسلمين ، فهذا أول إحصاء للمغاربة حسب الجنس مما كان يثير الكثير من الغضب ، من جراء اقتحام حرمات البيوت وإحصاء النساء ، بل إن الناس ، وعلى الرغم من قرار 4 دجنبر «كانوا ينظرون بسخرية إلى هذه العملية ، ولا يقبلونها إلا عن مضض ، ويرون فيها ضربا من الإزعاج يخفى اهتمامات ضريبية ، فيحاولون التهرب منها بكل الوسائل»[31]، بالإضافة إلى الجو العام الذي كان يطبع سنة 1931، فأحداث الظهير البربري ما تزال حاضرة بالأذهان .

ولم يخل هذا الإحصاء كذلك من بعض المشاكل الأخرى التي تتعلق بالقائمين على السكان كبعض الأخطاء و ملء البيانات بنوع من اللامبالاة ، وعدم الاهتمام بالعملية كلها ، بالاضافة الى تبديل المكلفين بالاحصاء في كثير من الجهات وضياع 1000 ورقة معلومات »[32].

د- إحصاء 1936 :

كان هذا الاحصاء أكثر تطورا من سابقيه حيث مكن سلطات الحماية من وضع قوائم الدواوير والقبائل، وساهمت الرابطة الإسرائيلية ومدراء المدارس اليهودية في تسهيل مأمورية القائمين بالإحصاء، حيث ساعد العارفون بالكتابة في ملء مطبوعات الإحصاء . أما بالنسبة للمغاربة المسلمين فقد كلفت سلطات الحماية شيوخ الأحياء ومقدمي الحارات بإقامة لوائح للناس . وكانت نسبة عدم الدقة في ذلك هي 2٪ وهو رقم مقبول جدا في مجتمع غير مستأنس بالإحصاء[33].

وكانت عملية الإحصاء متعبة في البوادي ، بسبب رداءة أحوال الطقس في بعض المناطق ، خلال مرحلة الإحصاء ، حيث أدت الأمطار و التساقطات الثلجية إلى شل تحركات المكلفين بالإحصاء وفتحت الباب أمام مزيد من التقديرات عوض الوقوف في عين المكان .

أسفرت نتائج الإحصاء عن الأرقام التالية [34].

	مسلمون	يهود	المجموع
المغاربة	5.880.700	161.900	6.042.600
غير المغاربة	152.100	50.500	202.600
المجموع العام :			6.245.200

وعلى الرغم مما كان في هذا التعداد من هفوات ، وعلى الرغم من أن نتائجه لم تنشر إلا في سنة 1939 ، فإن الباحثين يؤكدون على أهميته حيث اعتبره R. LAMBLIN مدير المصالح المركزية للاحصاء «أول احصاء هم جميع سكان المغرب الخاضع لفرنسا ، ومثل بالفعل إحصاء شاملا للسكان» [35].

قدم هذا الاحصاء بيانات خاصة عن نسبة الاطفال

40.48 ٪ لدى المغاربة المسلمين

44.96 ٪ لدى المغاربة اليهود 32.13 ٪ لدى الفرنسيين [36].

وقدم أرقاما عن عدد النساء والرجال [37]:

	عدد الرجال	عدد النساء
المسلمون	2.961.238	2.919.448
اليهود	59.343	60.437

أفاد هذا الإحصاء كذلك في معرفة سكنى المغاربة المسلمين التي تتكون من:

635.977	دار أو براكة
354.005	نوالة
72.244	مشتى
201.981	خيمة
741	سكنى الكهوف (38).

أما لدى المغاربة اليهود فنجد :

925.19	منزل أو براكة
443	نوالة
16	مشتى
01	خيمة (39).

2) من الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1952

دخل المغرب الحرب كمستعمرة الى جانب فرنسا ، فسنت الإقامة العامة مجموعة من القوانين ، التي أصبحت بموجبها البلاد وسكانها وخيراتها رهن المجهود الحربي الفرنسي ، كما دخلت البلاد مرحلة من التقنين الغذائي أصبحت معه المواد الغذائية الأساسية مفقودة وأصبح الحصول على القليل منها يقتضي التسجيل في أوراق التموين.

وكان يصعب على سلطات الحماية – والحال على ما نرى – القيام بإحصاء للسكان في ظروف يأوي فيها المغرب لجانا ألمانية وإيطالية لمراقبة سير اتفاقية الهدنة ، لذا لم يتم تعداد **السكان إلا سنة** 1947. على أن هناك دراسات أنجزها بعض الأطباء اعتمادا على وثائق مكافحة حمى المستنقعات ، التي كانت تمثل نوعا من الحالة المدنية في القبائل (40)، وتشير هذه الدراسة إلى أن نسبة الولادات ما بين 1938و1941 كانت 41،4٪، وأن الوفيات سجلت مابين 1938/1/1 و 1942/1/1 نسبة سنوية تصل إلى 27.2 ٪(41).

وأدى تصاعد الأوبئة خلال الحرب العالمية الثانية من جراءقلة الأدوية والغذاء والأطباء إلى ما أسماه دانييل ريفي بالنزيف البشري (42). وزاد الأمر تعقيدا مع مجاعة 1945 التي ذهبت بكثير من الأرواح وصلت التقديرات حولها إلى 300.000(43).

220

ويعترف الدكتور Sanguy وهومن نطاسيي الأطباء في عهد الحماية أنه على الرغم من الإجراءات المتخذة فإن موت الولدان بقيت مرتفعة جدا وأنه من بين 15013 متوفى مسجل في مدينة الدار البيضاء خلال سنة 1945 يوجد 7607 طفل من0 إلى 5 سنوات ، أي 50٪ من مجموع الوفيات (44).

وترجع أسباب ارتفاع موت الأطفال خلال الحرب العالمية الثانية إلى ما كانت تعرفه البلاد من نقص في المواد الغذائية بالإضافة إلى ظروف السكن السيئة ومعاناة كثير من الأمهات من المرض وسوء التغذية.

وبسبب قلة الكينة ومواد مكافحة البعوض ، خلال سنوات الحرب فقد بلغت الوفيات في سنة 1941 في البوادي المحيطة بسيدي سليمان ، من جراء استفحال الحمى 4.6 .٪ (45).

و على العموم فإن الوفيات قد تضاعفت عند المغاربة سنة 1945 عما كان عليه الأمر سنة 1944، وبلغ عددها 49.986 من سكان البلديات البالغ عددهم يومئذ 1.304.758(46).

وتميزت مرحلة ما بعد الحرب بإحصاءين ، أولهما سنة 1947، و الثاني سنة 1952.

أ- إحصاء 1947 :

بعد سنتين من نهاية الحرب ، قامت سلطات الحماية بإحصاء انطلاقا من أوراق التموين مما ينذر منذ البداية بالحذر على ما قد تحمله نتائج هذا الإحصاء من مبالغات .

وكان كثير من أرباب الأسر يزيدون من عدد الأشخاص المسجلين تحت كفالتهم حتى يضمنوا مزيدا من بونات الحصول على السكر و الزيت والشاي. ولوحظ في هذا الصدد أن المغاربة أصبحوا منذ سنة 1940 ، وهي سنة إقرار التموين ، أميل إلى التصريح بعدد أكبر من البنات .

وظنًا من المغاربة أن استمرار نظام التموين بعد نهاية الحرب إيذان ببقائه إلى الأبد ، فقد دأبوا على تسجيل كل الولادات بنات، مما قلب المعادلة الديمغرافية القائلة بأن كل 108 من الذكور تقابلها 100 من الإناث. والسبب في ذلك راجع إلى كون المراقبة لم تكن في نظام التموين تطال إلا الذكور ، أما الإناث فيكفي ذكر أسمائهن . كما أن الحرب العالمية وما رافقها من عمليات الحشد و التجنيد طوعا أو كرها ، قد جعل كثيرا من الناس لا يصرحون إلا بالإناث ، مخافة أن يطال التجنيد أبناءهم .

أعطى هذا الإحصاء النتائج التالية[47]:

	مسلمون	يهود	المجموع
المغاربة	8.088.600	203.800	8.292.400
غير المغاربة	266.100	58.900	325.00
المجموع العام :			8.617.400

وأمام ما كان يبدو في لوائح الإحصاء من نفخ في الأعداد بسبب الزيادة في التصريحات طلبا ل «بونات» (bons) زائدة، فإن مصلحة الإحصاءات قامت بمجموعة من التحريات تمكنت بواسطتها من ضبط أخطاء تقارب 2 ٪ بالنسبة لسكان البوادي و 7 ٪ بالنسبة للتجمعات السكنية الكبرى، فأصبح الرقم المقبول هو 7.700.000 بالنسبة للمسلمين عوض 8.088.600 و 200.000 عوض 203.800 بالنسبة لليهود[48].

ها هي البنية الديمغرافية التي كشف عنها هذا الإحصاء[49].

	المسلمون	اليهود
أقل من 15 سنة	427	338
من 15-59	514	582
60 فما فوق	59	80
	1000	1000

وإذا نظرنا في الفرق بين إحصاء 1936 وإحصاء 1947 لوجدنا أن سكان المغرب زادوا ب 2.372.200 في ظرف 11 سنة، أي بـ 237.220 نسمة في السنة تقريبا، وهو أمر يدعو إلى التعجب نظرا لما أتى على البلاد خلال هذه الفترة من أسباب الهلاك وعوامل الفناء.

ويبقى الاعتماد صعبا على نتائج هذا الإحصاء

ب – إحصاء سنتي 1951 - 1952:

حدد هذا الإحصاء وأقره ظهير 24 فبراير 1951، ولم يكن موازيا لنظيره في فرنسا والجزائر كما عهدنا في السابق.

تم هذا الإحصاء على مرحلتين الأولى في أبريل 1951 وهمت غير المغاربة. والثانية خصت المغاربة في 1952، وذلك حتى تقسم التكاليف المالية على ميزانيتين.

وقد مثل إحصاء 1952 من حيث المنهج تطورا واضحا بالنسبة للعمليات الإحصائية السابقة حيث أصبح تعداد المنازل والسكان مجسدا بإثبات لوائح العائلات ومركزتها بالرباط(50). ويفضل تعداد 1952، على ماسبقه من تعدادات، في كونه جاء في فترة بدأ فيها المغاربة يقبلون على دفتر الحالة المدنية، وفي كونه يطلب معلومات دقيقة حيث يسأل عن الجنس والحالة الزوجية والسن والصفة المهنية.

وكان يطلب أثناء هذا الإحصاء، ملء ورقتين تتعلق أولهما بالأسرة وتضم لائحة المنتمين لتلك الأسرة حاضرين كانوا أم غائبين. وتهتم الورقة الثانية بالحالة المدنية والمهنية وتساهم في وضع هرم للسكان وإعطاء نظرة عن بنية السكان النشطين. أما بالنسبة للمغاربة المسلمين الذين أجري عليهم الإحصاء في أبريل وماي 1952، فقد كان يتعين ملء ورقتين كذلك إحداهما خاصة بلائحة الأسر والثانية خاصة بالمنزل. ولم تكن اللوائح تتضمن كثيرا من المعلومات فهي تكتفي بالتحديد الجغرافي واسم رب المنزل، والعدد الكلي للأشخاص المكونين للبيت وتوزيعهم بين أربع مجموعات: الكبار والصغار ذكورا وإناثاً(51).

وتفيد الأرقام المسطرة في هذا الجدول أن السكان المغاربة الذين بلغ عددهم 7.695.000 نسمة في أسفر هذا الاحصاء عن الارقام الاتية(52)

	مسلمون	يهود	المجموع
المغاربة	7.500.000	195.000	7.695.000

	فرنسيون	أجانب	المجموع
غير المغاربة	304.000	59.000	363.000
المجموع العام			8.058.000

1952، قد تزايدوا عـما كان عليـه الأمر سنة 1936 بما يقـارب 26.5٪ أي بزيادة سنوية متـوسطها 1.5 ٪ [53]، وتطور خلال هذه الفـترة عدد سكان المدن الرئيـسية بنسب مهـمة (انظر جدول تطور سـاكنـة المـدن مـا بيـن 1926 و1952). ومكن إحـصاء 1952 كذلك من وضع هرم للأعـمار يتميـز بقاعدة عريضـةمما ينبئ ببنية تسكانية شابة ، كما مكن عن طريق التوزيع المهني من معـرفة مميزات الاقتصاد المغربي ، الذي ظلت تطغى عليـه سـمات النشـاط الفلاحي ، وبين أن عـدد النشـيطين من الذكـور 1.826.900 ومن الإنـاث 894.410 ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15 و70 سنة [54].

ومهما قيل عن هذا الاحـصاء بأنه اعتمد آليات مكنت الأوساط المهتمـة بالسكان من أرقام قريبة من واقع الأمور يمكن التـعويل عليـها ، فإن كـثيرا من الثـغرات كانت تطبع عـملياته كالنـقص في الكفاءة لدى القـائمين بالتعـداد وعدم مـساعـدة من يجهـلون الكتابة على ملء البـيانـات، وأخطاء كثيرة تحدث عنـهـا Krotki و Beaujot في مقالهـما عن سكان المغرب[55] ناهيك عن الجـو العام الذي كـان يحـيط بعملية التـعـداد ذاتها ، و المتمـثل في تدهور العـلاقـة بين المغـاربة و الحـمايـة وبداية مرحـلة حاسـمـة من المطالبـة بالاستقلال .

خاتمـــــة :

يلاحظ مما سبق عرضه أن الأوضاع الديمغرافية كانت تتميز بالمغرب خلال فترة الحماية بتصاعد عدد السكان، الذين تضاعفوا مرتين تقريبا ما بين 1921 و1952، وهو أمر يرتبط بعاملين أساسيين أولهما قوة الزيادة الطبيعية ، وتعدد الزوجات و التفاخر بكثرة البنين مما يعنى إنتاج ثروة بشرية كبيرة في مواجهة ما كان يحيق بالبلاد من الأوبئة و الجوائح والأمراض .وثانيهما ما قامت به الحماية الفرنسية في الميدان الطبي على محدوديته، للحفاظ على الولدان وضمان ثروة بشرية يمكن استغلالها في المشاريع الاقتصادية والعسكرية للحماية . ألم يخاطب ليوطي مديرديوانه العسكري بصدد قدوم الأطباء الى المغرب بقوله يجب « أن نترقب مضاعفة السكان مرتين أو ثلاث مرات .. وأن على سكان المغرب أن يصبحوا 10 ملايين في ظرف ثلاثين أو أربعين سنة »(56).

هناك نزوع نحو التمدن ، وهي نتيجة طبيعية من نتائج الاستعمار حيث أصبحت كبريات المدن عبارة عن مضخات لامتصاص الأعداد الكثيرة الوافدة من البوادي التي لحقها من التحولات ما جعل سكانها غير قادرين على مسايرة الوضع الجديد .فظهرت أحزمة من الأحياء القصديرية حول تلك المدن .

إذا كانت الحماية الفرنسية قد زودت المغاربة بوسائل التكاثر ، فأصبح الولدان يعيشون ويحيون بعد ما كان الموت يذهب أكثر من نصف ما تغيض به الأرحام ، فإنها لم تزودهم إلا بالقليل الأقل من وسائل التنمية ، مما طرح كثيرا من المشاكل على مغرب الاستقلال الذي تضاعف عدد سكانه 4 مرات في نفس المدة.

الهوامــش

* – نقصد بالمغرب وعلى الخصوص في النقطة الجزء (II) الذي كان تابعا لفرنسا.

1– له كتاب عنوانه: Techniques d'analyse en démographie historique

2– كتابه: Introduction à la démographie historique des villes d'Europe du XVIé au XVIIIé siècle.

3– له كتاب: Histoire de la population mondiale.

4 – ROSENBERGER (B) et TRIKI (H); Famines et épidémies aux XVIé et XVIIIé siècles (suit), in Hespéris Tamouda, vol WV Fasicule unique, 1974, p.68.

5 – Ibid, p. 68.

6– NOIN (D); La population rurale du Maroc, T. I. P. U. F. 1970, p. 25.

7– CHENIER (L); Recherches historiques sur les Maures et l'histoire de l'empire du Maroc, T. III, Paris, 1787, p. 232.

8– NOIN (D); op. cit., p. 25.

9– BENALI (D); Le Maroc précapitaliste SMER, Rabat, 1983, p. 42.

10– أورد هاتين الجملتين محمد الأمين البزاز في كتابه: « تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب الرباط، 1992، ص. 78.

11– NOIN (D); op. cit., p.25.

12 – Ibid, p. 25.

31– MOULIERAS (A); Le Maroc inconnu, T.II, p. 27.

14– BAZIN (R); Charles de Faucault explorateur du Maroc, ermite au sahara, Paris, Plon 1921, pp. 78 -79.

15– NOIN (D); op. cit., p. 26.

16– محمد أمين البزاز: مرجع سبق ذكره، ص. 288.

17– NOIN (D); op. cit., p. 27.

18– RAYNAUD (L); Etude sur l'hygiène et la médecine au Maroc, Alger, 1902, p. 5 •

19 – LARRAS (Cne N); La population du Maroc, in La Géographie, 15 Mai 1906, p. 348.

20– LERY - Beaulieu; "La France dans l'Afrique du Nord, Revue des Deux-Mondes, Paris 15 / 06 / 1912, pp. 849-850.

Caix (Robert de); La population du Maroc, Bulletin du comité de l'Afrique française, -21
Mai 1913, p. 182.

22- سعادة الأربعاء 16 يبراير 1921.

226

23- نفســـه.

24- نفســـه.

BREUL (J); Quelques aspects de la situation démographique au Maroc. BESM, -25
n 35, 1947, p. 134.

Annuaire général du Maroc de 1921, p. 33. -26

BERNARD (A); Le Recensement de 1921 dans l'Afrique du Nord, in Annales de -27
géographie, No 169, 15 Janv. 1922, p. 57.

BREUL (J); op. cit., p. 134. -28

Résultats statistiques du Recensement du 8 Mars 1931. Rabat, Secrétariat Général -29
du Gouvernement, 1932, p. 2.

30- «السعادة» ليوم السبت 23 مارس 1935.

LE MEUR (J); Le peuplement européen au Maroc, in BESM, V:2, No 9, p.180. -31

FRANT (J); La population du Maroc, in Bulletin de la Société de Géographie -32
d'Alger et d'Afrique du Nord, No 133, 38é année, lèr trimestre 1933, p. 26.

Résultats statistiques des recensements de la population de la zone française de -33
l'Empire chérifien effectué le 8 Mars 1936, Rabat, 1939.

BREIL (J); op. cit., p. 134. -34

Recensement général de la population en 1951 - 52, Volume III, population -35
marocaine musulmane, Rabat, 1955.

Aperçu sur les resultat statistiques du dernier recensement, in BEM, 1939, p. 108. -36

Ibid, p. 110. -37

Ibid, p. 111. -38

Ibid, p. 111. -39

40- يتعلق الأمر هنا بدراسة الدكتور GAUD (J) التي تحمل عنوان:

Quelques données démographiques sur trois fractions de la tribu Beni Mtir.in BIHM, T II, 1942.

41- Ibid, pp. 82 - 83.

42- RIVET (D); La secrudescence des épidémies au Maroc durant la Deuxième guerre mondiale, Essai de mesure et d'interprétation. in Hesperis Tamuda, vol. XXX, Fasc 1 (1992), p. 100.

43- ESCALLIER (R); La population marocaine, héritages et changements. in Maghreb- Machrek, Oct- Nov 1987, p. 20.

44- SANGUY (G); Remarques sur la mortalité infantile musulmane, ses causes et ses remédes. in Maroc Médical, No 263, Dec 1946, p. 207.

45- MESSERLIN (A); La lutte antipaludique en 1941, in BIHM, I, 1941, p. 136.

46- Rapport des services de la santé publique. in BI. H. M. V, 1945, p. 124.

47- BREIL (J); Art. p. 134.

48- Ibid, p. 136.

49- Ibid, p. 145.

50- من مقدمة نتائج إحصاء 1952.

51- BERTRAND (P); Le recensement de la population du Maroc de 1951- 52. BESM. No 68, 4è trim 1955, p. 470.

52- BERTRAND (P); Le recensement de la population du Maroc de 1951 -52 BESM. no 68, 4è trim 1955, p. 470.

53- Ibid, p. 471-472.

54- Ibid, p. 479.

55- KAROTKI (K) et Beaujot (R); La population marocaine: reconstitution de l'évolution de 1950 à 1971, in population no 2, Mars - Avril, 1975.

56- Lyautey et le Médecin, Edit Maroc - Médical, 1954, p. 27.

دور الإحصائيات في الديمغرافيا

ميلود الناجي
كلية الحقوق-وجدة-

ملخص:
يبرز دور الإحصاء في الديمغرافيا من خلال مدها بالمعلومات الرقمية المتعلقة بالسكان، وذلك عن طريق إحصائهم كما أنه يضع رهن إشارتها أدوات تحليل الظواهر الديمغرافية.

Miloud Naji

The role of statistics in demography (in French*)*

Abstract :
The role of statistics in demography is two-fold : Upstream, it provides demography with figures on the population through censuses and polls ; downstream, it puts at its disposal the analytical tools for demographic phenomena.

Kananiche, Publications de la Faculté des Lettres-Oujda- 1999-p:5-18

Le Rôle des Statistiques dans la Démographie

Introduction

Il existe une relation profonde et mutuelle entre la statistique et la démographie. En effet, la statistique avait pour premier objet d'étude, la population; on dirait même que la population est le sol sur lequel s'est élevé la statistique en tant que méthode d'étude de phénomènes de masse. Quant à la démographie, elle aboutit, dans sa conception générale, à la description et l'analyse statistique des populations humaines en ce qui concerne leur état à une date donnée (nombre de la population, répartition par sexe et par âge, état matrimonial, statistique de la famille...) et leurs phénomènes (naissance, décès, nuptialité, fécondité, rupture d'union...)

A partir de cette interdépendance organique entre la statistique et la démographie, nous essayons de présenter notre intervention en deux volets complémentaires. Nous discutons un premier point les sources des statistiques de la population. Autrement dit comment les statistiques servent à ramasser la matière première à la démographie. Le deuxième point sera consacré à l'analyse statistique des phénomènes démographiques.

I- Les Sources des statistiques de la population

Les statistiques de la population proviennent de deux sources principales. La première permet la connaissance directe des faits démographiques; elle comporte les recensements et les sondages. La seconde a trait à la connaissance indirecte des faits démographiques et utilise les documents administratifs et les indicateurs démographiques.

A- Les recensements et les sondages

1- Le recensement

Le recensement est un compte national de la population à une date fixe. C'est aussi un dénombrement total et exhaustif de la population dans une zone géographique déterminée. C'est une opération par le biais de la quelle les chefs de famille sont appelés à remplir un questionnaire les concernant eux-mêmes; leurs familles et tous ceux qui habitent sous leur toit.

Le recensement est apparu dans la vie des états et gouvernements pour répondre à des besoins d'ordre militaire et fiscal. Sa pratique régulière remonte au XVI siècle. Les états modernes ressentent de plus en plus le besoin de connaître avec précision les variables démographiques et économiques que seuls les recensements peuvent en rendre compte, d'où le recours actuellement à des recensements périodiques. La périodicité varie en fonction des objectifs recherchés et de la capacité d'assumer le coût de l'opération du recensement.

a- Collecte des données:

Le recensement cherche à obtenir des renseignements variés sur la population et ses conditions de vie. Pour atteindre ces objectifs, les responsables du recensement préparent un questionnaire par le biais duquel l'enquêteur interroge ses enquêtes. Le premier objet du recensement est de déterminer l'effectif de la population recensée. Cette tache facile dans les petits nombres devient difficile, voir impossible dans les grands nombres surtout si l'on se dispose pas de techniques adaptés. Vient ensuite les questions relatives aux sexe et âge qui permet de connaître la proportion des hommes et des femmes dans la population totale. La structure des enfants, des adultes, des vieillards, des actifs, des inactifs, des célibataires, des mariés et autres..est déterminée par la question de répartition selon l'âge, selon l'état matrimoniale, selon l'activité etc...

Le questionnaire comporte aussi des questions permettant de connaître les mouvements de la population. Le mouvement naturel est déterminé par la question relative au nombre de naissance et de décès annuel, alors que le

mouvement migratoire est connu à travers le changement de résidence ou les départs et les arrivés. Toutes ces questions appellent des réponses numériques et statistiques. Alors comment les exploiter et les interpréter.

b- Exploitation et interprétation des données:

L'exploitation des données fournies à l'état brut par le recensement est une opération lourde, coûteuse et lente. La plus pertinente des méthodes d'exploitations celle dite "exploitation exhaustive". Cette méthode est utilisée surtout dans les pays qui disposent de moyens techniques et humains perfectionnés. Avec le développement technologique et l'épanouissement de l'informatique, la plupart des pays développés font recours à l'exploitation exhaustive des données du recensement au mains pour certains variables. En France, par exemple, l'opération de l'exploitation est faite en deux étapes. L'exploitation légère, c'est à dire exhaustive pour certaines variables et l'exploitation lourde qui se réalise par sondage pour le reste des variables.

Au Maroc, l'exploitation des données des recensements a connu une amélioration notaire. Depuis l'indépendance, quatre grands recensements généraux de la population et l'habitat furent organisés dans le but de connaître la situation dans laquelle il se trouve le pays afin d'agir et de réagir en conséquence et de modifier les cours des choses s'il le faut. Le dépouillement des résultats se faisait auparavant par des procédés mécanographiques, aujourd'hui l'introduction de l'ordinateur et le développement des techniques informatiques ont facilité et raccourci la tâche d'exploitation. Au dernier recensement, 1994, le Maroc a choisi l'option de l'exploitation par sondage progressive pour certaines variables et l'exploitation exhaustive au niveau des communes de petite taille. Le plan d'exploitation des données du recensement se présente, au niveau chronologique de la manière suivante.

- Exploitation des cahiers récapitulatifs de la population légale

- Exploitation par sondage d'un petit échantillon de ménages, ce qui permet de publier rapidement les résultats du recensement au niveau national.

- Exploitation par sondage d'un grand échantillon de ménage en vue de publier les principales caractéristiques de la population au niveau préfectoral, provincial et communal.

- Exploitation exhaustive au niveau de certaines localités pour répondre aux demandes des utilisateurs et décideurs.

- Exploitation des autres documents du recensement: bordereau de construction et carnets de tournée.

Au niveau de l'interprétation, le premier travail est fourni par la direction de la statistique, qui consiste à remplacer, suivant certaines règles, des nombres absolus par des nombres proportionnels (proportion des jeunes, proportion des adultes, proportion des vieux, proportion des actifs, proportion des inactifs, proportion des célibataires, proportion des mariés..). L'interprétation fait parler ces proportions. A partir de cette étape, les chiffres statistiques commencent à prendre corps et reflètent une réalité déterminée. Quant on parle, par exemple, de la proportion des actifs dans une population, on est appelé à déterminer le nombre de personnes réellement actives, le nombre de chômeurs et les inactifs. Il est évident qu'il faut donner des taux de chaque proportion et chaque taux est interprété et analysé en relation avec le contexte socio-économique du pays. Le taux de dépendance économique qui montre combien chaque personne active prend à sa charge de personnes inactives ou le taux de chômage qui montre combien de personnes en âge d'activité est sans emploi, etc....; sont des indices qui permettent, tout d'abord, la comparaison avec d'autres indices dans le temps et dans l'espace et ensuite fournissent aux planificateurs et aux décideurs d'élaborer leurs programmes de précision et d'action.

2- Le sondage:

Le sondage peut être défini comme une étude limitée à un échantillon représentatif de la population. C'est aussi le choix d'un certain nombre d'unités dans une population à permettre l'étude des caractéristiques de cette population, en se fondant uniquement sur les caractéristiques des unités choisies. On parle souvent "d'enquête par sondage", c'est une technique qui s'oppose aux

techniques du recensement. Lorsqu'on recense une population, on s'intéresse à l'ensemble des unités composants cette population alors que lorsqu'on effectue une enquête par sondage, on se limite à un petit nombre d'unités qui constitue l'échantillon de la population. Grosso-modo le sondage est une opération plus rapide et moins onéreuse que le recensement. Dans la pratique, la méthode des sondages a connu son application dans les divers domaines des sciences sociales et politiques. Aux États Unis et en Europe, les sondages sont utilisés pour connaître l'opinion des citoyens sur telle ou telle chose ou événement et aussi pour connaître l'élu à la présidence et sa côte de popularité à travers ce qu'on appelle aux États-Unis les votes de pailles (straw-votes). La théorie des sondages repose sur deux méthodes principales: la méthode probabiliste et la méthode par quotas.

a- Méthode probabiliste

La méthode probabiliste "consiste en une sélection des unités au moyen de méthodes aléatoires permettant de mesurer la probabilité qu'a chaque unité de la liste de faire de l'échantillonnage et d'assurer que toutes les unités ont une chance d'en faire partie" (1)

Autrement dit, il faut établir la liste complète de la population étudiée, puis tirer au sort un nombre suffisant d'éléments afin d'aboutir une probabilité satisfaisante et enfin observer les caractères étudiés.

6- Méthode par quotas appelés aussi méthode non probabiliste "est constituée selon une méthode ne permettant pas d'évaluer la probabilité pour chaque unité de la population d'être échantillonnée, ni d'assurer que toutes les unités de la population ont une chance d'être incluses à l'échantillon " (2)

Dans cette méthode, on établit des liste pour des sous-populations présentant des caractéristiques identiques tells que le sexe; l'age; l'état matrimoniale, la profession; etc...., puis on établit un modèle d'échantillonnage qui donne une représentation réduite de la population totale. On tire au hasard,

---

(1) A. TREMBLAY: Sondage: hostoire; pratique et analyse ed. Gaèten Morin 1991
(2) A. TREMBLAY : Sondage: hostoire; pratique et analyse ed. Gaèten Morin 1991

dans les listes de sous-populations, le nombre d'observations nécessaires et enfin, on procède à l'observation des caractères étudiés. Cette méthode repose sur l'existence de base statistique précise sur la population étudiée, on l'appelle aussi "la méthode des choix raisonnés"

b- Les documents administratifs:

La connaissance des faits démographiques ne provient pas uniquement du recensement et des sondages tant qu'observation directe, mais elle peut utiliser aussi d'autres techniques qui permettent de faire l'observation rétrospective ou de procéder à des recherches historiques. Dans ce but, il est possible soit utiliser les document administratifs établis pour un autre objet, soit analyser des indicateurs démographiques.

1- Documents administratifs établis pour un autre objet:

Plusieurs documents administratifs servent à connaître ou à localiser les faits démographiques dont les plus importants sont l'État civil qui tient la comptabilité régulière des naissances et des décès, certains documents historiques comme les registres paroissiaux dans les pays chrétiens et les différents publications d'un certain nombre et des organismes internationaux.

a- L'État civil:

Les actes de l'Etat-civil sont confiés à l'autorité municipale en double exemplaire, pour les archives et pour le tribunal de grand instance. Hors du pays, les fonctions d'officiers d'État civil sont confiés soit aux autorités consulaires (Pays étrangers) soit aux capitaines de navires pour les naissances et les décès en mer.

Les actes de naissances et de décès sont accompagnés d'indications sur l'événement, la famille, le domicile etc....

Le secret professionnel s'impose à certaines précisions comme la nature de la cause de décès.

Dans certains pays européens telle-que la France, par exemple, l'État civil sert aussi à collecter des renseignements sur le mariage et le divorce.

Ainsi, l'État civil assure une double fonction: statistique et juridique.

sur le plan statistique, il fournit un ensemble de renseignements relatifs aux nouveau-nés: le nom, le prénom, la date de naissance, le domicile, l'âge et la profession des parents, les enfants à charge etc....

Sur le plan juridique, l'État -civil est la source légale pour l'octroi de certains papiers administratifs notamment les actes de naissances et de décès, ainsi que les actes de mariage et de divorce dans certains pays comme la France.

b- Les publications ministérielles et des organismes internationaux

Tous les ministères publient les statistiques des événements qu'ils contrôlent. Le ministère de l'Éducation nationale par exemple publie des renseignements sur la population scolaire , le ministère de la santé établit des statistiques sur la population utilisant les services médicaux, la planification familiale, la fécondité, et autre...On peut multiplier les exemples en passant par le ministère de travail qui publie régulièrement des statistiques sur la vie active, le chômage, l'emploi, ect... jusqu'au ministère des affaires étrangères qui tient la comptabilité des sorties et des entrées des personnes humaines et partant de la migration.

Ainsi les organismes internationaux comme l'ONU, l'ONUS, la B.I.R.D... publient des statistiques sur la population mondiale ou régionale. Ainsi les experts onusiens, par exemple produisent chaque année un document d'une grande importance sur "la population du monde" dans lequel on trouve tous les renseignements quantitatifs et qualitatifs sur la population mondiale. Tout d'abord son effectif total et son évolution dans l'histoire, ensuite sa répartition par continent et par pays et sa densité kilométrique. On trouve aussi toutes les caractéristiques, de la naissance jusqu'à la mortalité en passant par l'I.S.F indice synthétique de fécondité), l'espérance de vie et la projection dans le futur.

2- Les indicateurs démographiques:

La plupart des documents historiques contiennent des indications sur la démographie. Mais généralement les renseignements fournis ne sont pas précis. Il faut, donc; procéder à des évaluations à partir des renseignements

disponibles dans les documents historiques. La méthode poursuivie par les historiens démographes est purement estimative dont les estimations doivent être recueillies avec beaucoup de réserve car elles différent selon les auteurs dans des proportions considérables. Marc Penouil (1) considère l'appréciation des faits démo-historiques peuvent varier entre 1 et 15 pour les positions extrêmes.

Ces indications de sources historiques ne sont évidemment pas toujours à la multiplicité des recherches, à la fois quantitatives et qualitatives aux quelles le démographe peut faire face. Par exemple la paléodémographie qui concerne les populations ancienne ne peut être sérieusement vu les moyens d'investigation limités aux cimetières, aux inscriptions sur pierres tombales ou à des vestiges d'habitation.

II- Analyses statistiques des phénomènes démographiques:

Les phénomènes démographiques ne peuvent être étudiés qu'en liaison avec le temps ou plus précisément avec la génération correspondante. Les statistiques permettent, tout d'abord, l'enregistrement brut de chaque phénomène et le traitement des interférences les concernant.

A- Les phénomènes démographiques:

La vie humaine des individus qui forment une génération est balisée par deux phénomènes démographiques: La naissance et la mortalité. Entre ces deux phénomènes naturels, plusieurs événements démographiques se produisent dont les plus importants sont la nuptialité, la fécondité, la divortialité et le veuvage. Il est pratiquement impossible d'analyser les phénomènes démographiques sans faire appel aux instruments statistiques. Trois types d'instruments sont utilisés par les démographes; les taux et les tables, le diagramme de Lexie et la pyramide des âges (2) .

Ce qui nous intéresse, c'est de savoir comment les phénomènes démographiques sont-ils analysés par les instruments statistiques. Nous allons

---

(1) M.PENOUIL: Démographie ed. Dallaz; Paris 1970.

(2) M.NAJI: Demographie: instrument d'analyse et phénomène démographique ed. Institut marocain du livre 1997.

illustrer notre réponse par deux phénomènes démographiques dont le premier est fatal et le second est non fatal. Il s'agit de la mortalité et de la nuptialité.

1- La mortalité:

La mortalité est un événement démographique fatal qui met fin à la vie des individus. Elle dépend de plusieurs conditions: sanitaires, météorologiques, épidemiques, guerre, famine etc.......

Pour analyser la mortalité, on se sert de plusieurs méthodes et techniques dont les plus importants sont les taux (taux bruts, taux par âge, taux de mortalité infantile, taux de mortalité endogène, taux de mortalité exogène...), la mortalité -type et la table de mortalité qui contient des indications sur les années de naissance, les décès entre l'âge x et x+1, la quotient de mortalité, et l'espérance de vie à la naissance.

Pour une même période dans des populations différentes ces indicateurs permettent de faire ressortir l'inégalité devant la mort en tant que phénomène perturbateur. Cette inégalité existe entre le pays de façon générale et entre pays développés et pays sous développés de façon particulière. La même inégalité est observée entre régions d'un même pays. La mortalité différentielle ne se limite pas uniquement à l'espace et au temps, mais elle englobe aussi les catégories socioprofessionnelles, le sexe, la culture et d'autres paramètres.

L'analyse de la mortalité est double; elle peut être longitudinale ou transversale.

- Dans l'analyse longitudinale dite aussi continue dans le cas de la mortalité, on enregistre les décès dans le temps à travers les différentes étapes de la vie d'une seule et même génération. Tous les individus de la génération sont pris en considération en relation avec l'événement de la mortalité. Les Décès sont comptabilisés entre le
1 er janvier et le 31 décembre de chaque année et retranchés des suivants à l'âge correspondant jusqu'à l'extinction totale de la génération.

- Dans l'observation transversale ou du moment, on observe la mortalité dans une même période du temps, généralement une année civile, chez des individus qui appartiennent à des générations différentes. La population discernée appelée aussi cohorte est celle composée d'individus qui décèdent au cours d'une même année, mais qui proviennent de générations différentes.

2- La nuptialité:

La nuptialité englobe les mariages successifs d'un même individu. Cependant seul le premier mariage est pris en considération dans l'analyse démographique. Pour plus de précisions, certains démographes utilisent le concept de primo-nuptialité.

La nuptialité est un événement démographique non fatal car plusieurs personnes ne se marient pas si elles vivent suffisamment longtemps pour en avoir la possibilité. La nuptialité est aussi un événement démographique non renouvelable puisqu'il s'agit du premier mariage, le mariage des célibataires.

La nuptialité est enfin un acte libre. Plusieurs célibataires optent pour le célibat définitif. A l'exception de la contrainte familiale et sociale, rien n'oblige le célibataire à contracter son premier mariage.

Pour analyser le phénomène de la nuptialité, on utilise la méthode rétrospective à cause de l'influence de la mortalité faisant l'objet de l'analyse est généralement féminine. On établit un calendrier de ma primo-nuptialité pour une génération de femmes dont l'âge est situé entre 15 et 50 ans et qui a échappé aux phénomènes perturbateurs en l'occurrence la mortalité et la migration.

B- Interférence entre nuptialité et mortalité:

L'étude de la nuptialité est toujours compliquée par l'influence de la mortalité. Cependant pour faciliter l'analyse on fait recours à l'interférence entre les deux phénomènes. L'hypothèse de base est de disposer de la table de nuptialité et de table de mortalité. A l'aide de ces deux tables, on est en mesure de se procurer des probabilités des premiers mariages en l'absence de mortalité. Pour comprendre une telle interférence, la démonstration statistique s'impose.

En portant de la table de nuptialité à l'âge de 15 ans, il y'aura C 15 célibataires.

- Le nombre de célibataires à suivre au moins jusqu' à 16 ans est de c15 (1- c15)

- le nombre de célibataires qui échappent à la mort et à la nuptialité est de: c15 (1- q15) (1-n15)

- Le nombre de célibataires qui contracteront un premier mariage avant 16 ans est de: c 15 (1-q 15) n15

- Le nombre de célibataires qui mourront célibataires avant d'accomplir 16 ans est de: c15-q15.

Toutefois parmi ces derniers, il 'y aurait c15.q15 (1-n15) personnes qui ne seraient pas mariés et par ailleurs celles qui auraient contracté un premier mariage et seraient décèdées sont c15.q15.n15. (1)

Ce cas exprime la situation d'un mariage suivi d'un décès. D'ailleurs l'expression c15.q15.N15 n'est valable que dans le cas de tous les décès survenus juste avant le 16° anniversaire. Mais elle ne serait pas valable dans le cas de décès survenus après le 15° anniversaire. C'est pourquoi, il faut prendre, pour l'effectif des mariages suivis de décès la valeur moyenne qui est de l'ordre:

$$c15 \; \frac{q15\text{-}n15}{2}$$

Ainsi cette expression prend en considération les décès survenus au cours de l'année d'observation et qui ont empêchés les mariages.

En portant de ces expressions, on peut déduire le nombre des premiers mariages des célibataires entre 15 et 16 ans est:

---

(1) C 15:exprime le nombre de célibataires à l'âge de 15 ans. Ainsi, on peut écrire C16, C17...C50
q15 quotient de mortalité à 15 ans. C'est une probabilité qui mesure le risque que l'indevidu à l'âge de 15 ans de déceder avant 16 ans.
n15: quotient de mortalité à 15 ans. C'est une probabilité qui mesure la possibilité que l'individu de 15 ans de se marier avant 16 ans.

$$c15 \left[(1-q15)\,n15 + \frac{q15.n15}{2} \right]$$

En portant de ces expressions, on peut déduire le nombre des premiers mariages des célibataires entre 15 et 16 ans est:

$$c15 \left[(1-q15)\,n15 + \frac{q15.n15}{2} \right]$$

et le nombre des décès des célibataires

$$c15 \left[(1-n15)\,q15 + \frac{q15.\,n15}{2} \right]$$

Dans cette démonstration statistique, on est parti de l'hypothèse qui suppose que la nuptialité et la mortalité sont deux phénomènes indépendants. Toutefois, on peut multiplier les hypothèses qui nous permettent, toujours dans le cadre de l'interférence de deux variables, de démontrer que les mariages tenant compte de la mortalité sont liés aux mariages en l'absence de mortalité.

Le calcul statistique se complique encore davantage dans le cas de l'interférence de trois phénomènes. L'exemple type est celui de la nuptialité, la mortalité et la migration.

Conclusion

En guise de conclusion pour cette communication dans laquelle nous avons essayé d'analyser le rôle des statistiques dans la démographie, il convient de dégager les principaux résultats. Toutefois, il faut préciser, au passage, dans cette analyse démographiques, les démographes se trouvent confrontés à des anomalies dans les statistiques qu'ils manipulent. Ces

anomalies proviennent essentiellement des fausses déclarations de la population recensée ou enquêtée et parfois des observations des enquêteurs qui peuvent se traduire par des erreurs qualitatives et quantitatives.

Pour remédier à ce genre de problèmes, on fait recours généralement à des techniques d'estimation pour approcher le mieux possible la réalité. Ces echniques appartiennent elles aussi au champ statistique; d'où la première conclusion qui nous permet d'affirmer que la relation entre statistique et démographie est une relation organique. Aucune étude ou analyse démographique, quelque soit sa nature ne peut être réalisée sans le concours des statistiques.

La deuxième conclusion nous conduit à dire que la statistique se place en amont et en aval par rapport à la démographie.

En amont, elle fournit la matière à la démographie sous forme de chiffres bruts. Elle collecte les informations par le biais des recensements et des sondages en les mettant à la disposition de la démographie qui les exploite et les interprète.

En aval, la statistique fournit à la démographie les instruments et les techniques qui lui permettent d'analyser les phénomènes.

Bibliographie

BOURGOIS Pichat	La dynamique des populations. PUF 1994
BUQUET Léon	Démographie. Masson et cie 1974
HENRY LOUIS	Démographie analyse et modelesTNED, 1984
Luc BOURCIER DE CARBON	Démographie géo-économique (2 tomes).Mont-chretien 1976 .
NAJI Miloud	Démographie, analyse et exercices corrigés. ed. Ach-charq 1991.
	Démographie:instruments d'analyse et phénomènes démographiques.ed.I.M.L. 1997.
PRESSAT Roland	L'analyse démographique. PUF 1983.

Mohamed I University
Faculty of Letters and Human Sciences
Oujda



The Research Group on
Historical Demography





A Review Specialized in Historical Demography

Demography in Moroccan History

Edited
Mostafa NACHAT - Mohamed STITOU
Noureddine MOUADEN

Publications of the Faculty of Letters
and Human Sciences - 28 -
Specialized Review Series - 1 -

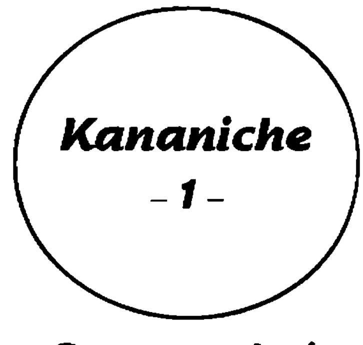
A review published pro tem annually
N 1 : summer - autumn 1999

Kingdom of Morocco
Mohammed I University
Oujda

Publications of the Faculty of Letters
and Humain Sciences -28-
Specialized Review Series - 1 -

Requests for subscription and manuscripts for publication should be sent to:

Kananiche B.P. 457 Oujda 60000
Phone: 06- 50 06 07 / 04
Fax: 06 - 50 05 96
Email:
facoujda@lettres.univ-oujda.ac.ma



Demography in Moroccan history

The contents of the articles expre
the authors' points of view

Unpublished papers will not be
returned

Submitted articles should be wor
processed and should not exceed
30 pages

Mohamed I University
Faculty of Letters and Human Sciences
Oujda

The Research Group on
Historical Demography

كنانيش
Kananiche

A Review Specialized in Historical Demography

Demography in Moroccan History

Publications of the Faculty of Letters
and Human Sciences - 28 -
Specialized Review Series - 1 -
A review published pro tem annually
N 1 : summer - autumn 1999